

مركز الدراسات والبحوث

بجامعة القاهرة

الأنشطة

الأصول التاريخية لمسألة طابا

دراسة وثائقية

دكتور يونان لبيب رزق



اهداءات ٢٠٠٢

الشيخ/ محمد العزيز توفيق جاويد

شيخ المترجمين - القاهرة

مكتبة
شيخ المرحوم
عبد العزيز توفيق جاويج



مركز وثائق وناجى عصر المعاصر

إشراف : د. يونان لييب رزق

مكتبة
شيخ المترجمين
عبد العزيز توفيق جاويج

الأصول التاريخية لمسألة طابا

دراسة وثائقية

تأليف
دكتور يوتان لبيب رزق



المطبعة العربية المتحدة

١٩٨٣

المحتوى

٧	تقديم
٩	مقدمة

– القسم الأول – الدراسة :

١٥	مدخل : لماذا طابا ؟
٢٠	الفصل الأول : بداية الازمة واصولها
٣٤	الفصل الثانى : المفاوضات
٥٣	الفصل الثالث : الازمة
٧٩	خاتمة : الاستسلام التركى والاعتراف بمصرية طابا
٨٦	مصادر الدراسة

– القسم الثانى – الوثائق :

٩١	أولا – الوثائق المصرية
١٠٢	ثانيا – الوثائق الانجليزية : الترجمة العربية

تقديم

ان صدور الكتاب الأول من سلسلة « مصر النهضة » خلال الاحتفال بمرور عام على استكمال تحرير سيناء فرصة مثالية لطرح الرؤية التي تقوم عليها هذه السلسلة .

وتقوم هذه الرؤية على ثلاثة أبعاد :

١ - أن تكون السلسلة في خدمة قضايا الوطن المصرى .
٢ - الايمان بأن هذه الخدمة لا يمكن أن تتحقق الا من خلال الدراسات الجادة التي تلتزم بالموضوعية كما تلتزم بالشكل العلمى وتكون في نفس الوقت ذات طابع تنويرى .

٣ - امكانية أن يتحقق كل ذلك من خلال الغوص في أعماق التاريخ المصرى واستخراج كل الحقيقة لوضعها في خدمة الواقع المصرى ، والتاريخ هنا لا يقتصر يقينا على الحدث السياسى ، وانما يمتد ليتحرك في كل دوائره الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ليكون في النهاية نسيجاً متشابكاً صنعتها الأجيال الماضية بكل تؤدة ، وبدرجة طيبة من الاتفاق . ومن حق تلك الأجيال علينا أن نبرز ما أنجزت ، ومن حقنا عليها أن نستفيد مما صنعت .

فى هذا الاطار ومع المناسبة الجلية ، يظهر الكتاب الأول من السلسلة تحت عنوان « الأصول التاريخية لمسألة طابا » ، وهو بهذا الشكل الذى يظهر به يحقق أهداف السلسلة .

فهو فى خدمة قضايا الوطن المصرى بحكم ما يتضمنه من تفاصيل تاريخى لحدى مسائل الحدود المصرية التى برزت فى مناسبة سابقة وسويت بشكل لا يدع مجالا للتشكيك فى الحق المصرى فى المنطقة ، بل وفيما يقع حولها .

وهو ملتزم بالشكل العلمى من حيث درجة التوثيق العالية التى روعيت فى تقديمه ، وقد حرص المؤلف أن يتم هذا التوثيق بالاساس من خلال مصدر محايد ، ومن هنا انصب الاهتمام على الوثائق الانجليزية .

وهو أخيرا غوص فى أعماق التاريخ المصرى وخروج فى بقعة ساحلية من أرض الوطن ينازعه عليها آخرون مما يوقر للدراسة التاريخية هنا دورا مؤثرا .

ولا يبقى بعد كل ذلك الا الاعراب عن كل الأمل أن يكون هذا الكتاب الأول من سلسلة « مصر النهضة » معبرا عن أهدافها ، وفاتحة لكتابات أخرى تشكل معبرا بين المثقفين المصريين والعرب وبين التاريخ الوطنى لبلادهم .

وعلى الله قصد السبيل .

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

(الهيئة المصرية العامة للكتاب)

مقدمة

مكتوب على هذا المركز الصغير الواقع الى الشمال الغربى لحليج العقبة أن يقترب اسمه بكل أزمة تنشأ عند رسم خط الحدود الفاصل بين مصر وفلسطين .

اقترب اسمه مرة بأزمة عام ١٩٠٦ بين مصر والدولة العثمانية فأصبحت أزمة طابا ، والآن وبعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن يطفو اسم طابا على سطح الأحداث كمنطقة متنازع عليها حول نفس الخط .

وتفيد الدراسة التاريخية ذات الطابع الوثائقي للأزمة القديمة فى التعرف على الملامح الأساسية لشقيقتها التى تثير الغبار الآن فى جو العلاقات السياسية فى المنطقة ، كما أنها تثير الطريق لمجموع السياسيين والدارسين لتبين الحقيقة التاريخية ، وهو أمر هام بالنسبة لهذا النوع من الاختلافات السياسية ، فعلى أساسه تنهار ادعاءات وتؤكد حقوق .

ويتضح من القراءة الدقيقة لوثائق الأزمة أنها تمخضت عن اتفاق سياسى بأن ينتهى خط الحدود المصرى - الفلسطينى عند نقطة تبعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة ، وأن المسافة بين هذه القلعة وطابا تبلغ ثمانية أميال ، ومعنى ذلك ببساطة شديدة أنه يفترض أن هذا

الحط يبعد عن طابا لمسافة خمسة أميال ، فكيف اذن تكون هذه النقطة
موضع تشكيك في مصريتها ؟!

يؤدى ذلك الى وضع مجموعة من الفرضيات نتصور أن الجانب
الاسرائيلى قد أسس عليها موقفه السياسى المتناقض مع الحقيقة
التاريخية ، والتي يمكن ترتيبها على النحو الآتى :

١ - ضيق النافذة الاسرائيلية التى تطل منها على خليج
العقبة والمثلة فى ميناء ايلات والمنطقة الصغيرة المحيطة ، وهو ضيق
محسوب على الاقتصاد الاسرائيلى ، خاصة بعد أن اتسع حجم
المعاملات الاسرائيلية فى اتجاه الجنوب ، سواء الى الأسواق الافريقية
أو الأسواق الآسيوية ، وخاصة بعد أن بدأت رياح السلام تهب على
المنطقة ، وما يعلقه الاسرائيليون مع زيادة هبوبها من ايجاد علاقات
اقتصادية لهم مع العالم العربى نفسه .

٢ - أهمية طابا كمركز استراتيجى يمكن من خلاله الاختراق
الى داخل سيناء ، فقد كتب المستر فندلى القائم بأعمال المعتمد
البريطانى فى القاهرة فى ٣٠ يناير عام ١٩٠٦ يصف الموقع فقال :
« طابا نقطة هامة لقرب الآبار منها ، كما أنها تتحكم فى الممرات التى
توصل الى داخل سيناء من رأس خليج العقبة بالإضافة لتحكمها فى
طريق غزة » (١) .

٣ - الاحتفاظ بهذا القسم الذى يتمسك به الاسرائيليون
كورقة ضغط يلعبون بها فى علاقاتهم مع مصر ، وهى علاقات لا زال
يحوط بها كثير من أسباب عدم الاستقرار .

Corres, Part LXIV Findlay to Grey Jan. 30, 1906 Desp. (١)
No. 48.

وتبقى نقطة الضعف الأساسية التي تواجه نجاح أى هدف من الأهداف الاسرائيلية التي افترضناها ، بل والتي لم نفترضها ، وهي الحقيقة التاريخية التي تنضو عن هذه الأهداف توجبها الشرعى . وتؤدى فى النهاية الى سقوطها سواء على مائدة المفاوضات أو على منصة التحكيم الدولى .

لكل الأسباب الآتية تاتى أهمية الدراسة حول الازمة التي دارت حول الحدود الشرقية لمصر خلال عام ١٩٠٦ ، والتي عرفت باسم « أزمة طابا » والتي نتابعها بطول الصفحات التالية ، وقد حرصنا أن تتم هذه المتابعة فى خطين متصلين . أولهما خط الدراسة وثانيهما خط الوثائق الذى يؤكد مصداقية كل كلمة تضمنتها الدراسة .

وقد حرصنا فى سعيينا لتأكيد هذه المصداقية على الاعتماد بالأساس على الوثائق البريطانية ، سواء لدقتها أو لحياذها .

ولقد اعتمدنا على نوعين من تلك الوثائق : أولهما : المطبوعات السرية لوزارة الخارجية البريطانية F.O. وقد استعنا منها بجزئين ، رقم ٦٤ ورقم ٦٥ ، يضم أولهما مجموعة الوثائق الخاصة بمصر فى الفترة بين يناير ومارس عام ١٩٠٦ ، ويضم الثانى مجموعة الفترة بين أبريل ويونيه من نفس السنة . وقد استعنا بهذه الوثائق فى الدراسة ، ولم نتمكن من نشرها بنصها حيث أن قوانين دار المحفوظات العامة بلندن P.R.O. تحرم ذلك بدون إذن مسبق -

أما المجموعة الثانية فهي مجموعة منتقاة من المجموعة الأولى كانت وزارة الخارجية تقوم بانتقائها وتقديمها الى البرلمان بمجلسيه ، وكان هذا الاختيار يتم عادة على أساس إحاطة أعضاء البرلمان علما

بكافة جوانب المسألة التي تعالجها المجموعة ، وقد اختيرت هذه المجموعة بنصها لتصوير وتترجم وتشكل الجانب الأهم من القسم الوثائقي من الدراسة .
وفي ظننا اننا حاولنا من خلال هذا أن نكون منصفين للحقيقة العلمية . .

والله ولي التوفيق

المؤلف

القسم الأول الدراسة

-
- .. مدخل : لماذا طابا ؟
 - .. فصل أول : بداية الأزمة وأصولها •
 - .. فصل ثاني : المفاوضات •
 - .. فصل ثالث : الأزمة •
 - .. خاتمة : الاستسلام التركي والاعتراف بعصرية طابا •
-

لماذا طابا ؟!

مرتان ، وفي خلال ثلاثة أرباع القرن ، تفرض طابا نفسها عند رسم خط الحدود الفاصل بين مصر وفلسطين . وفي كل مرة متبعا تصنع أزمة سياسية !

وقد يكون من الطريف أن نلاحظ أن الأزمة في المرة الأولى ، والتي نشبت بين مصر وتركيا ، بدأت بطابا ، ثم أنها في المرة الثانية ، التي لا زالت قائمة تنتهي بطابا ، مما يطرح بالحاح هذا السؤال : لماذا طابا ؟

والاجابة على هذا التساؤل تتطلب توصيفا لطابا ثم تبياننا لأهميتها ، وهو ما عنيت به كثيرا مجموعة الوثائق التي بين أيدينا .

ونبدأ بالتوصيف الذي جاء في مذكرة للقائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة الى حكومته في لندن مع بداية أزمة ١٩٠٦ جاء فيها « طابا نقطة تقع على الساحل الغربى لخليج العقبة ، على بعد خمسة أميال من طريق البحر عن رأس الخليج » . وهي تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال ، وطابا نقطة هامة لقرب الاباز

منها ، كما أنها تتحكم في الممرات التي يمكن الدخول منها الى سيناء
من رأس الخليج ، كما أنها تتحكم في طريق غزة » (١) .

وننشئ الى الشعور بالاهمية مما يمكن أن نتبينه من التعليمات
الصادرة ، قبل بداية الأزمة ، الى مفتش شبه جزيرة سيناء ، بشأن
تعيين حدود مصر الشرقية ، وهي التعليمات التي تضمنتها مذكرة
أخرى لنفس الرجل ، المستر فندلي ، وقد جاء فيها :

« في يوم ٢٢ يناير أرسلت ادارة المخابرات ، بعد موافقتي ،
بتعليماتها للمستر براملي تقترح أن يعين مراكز الحدود بـ :

١ - بيور ، وهي آبار عند رأس الخليج يمتلكها البدو المصريون
(٢٠ جندي وضابط) .

٢ - نقب العقبة ، مركز يتحكم في الطريق من الساحل الى الداخل
(١٠ رجال) .

٣ - طابا ، التي تتحكم في الطريق على طول الساحل .

« وسوف يمكن احتلال تلك المراكز من استمرار وضع العقبة
تحت المراقبة (وبها ١٢٠٠ تركي) ، وتسد الطريق بين الأراضي
المصرية والتركية ، وسوف تمنع أية قوة من التغفل داخل الهضبة .
وصدرت التعليمات الى المستر براملي باحتلال تلك المراكز بمنتهى
الحرص والحذر ، واذا ما تم احتلالها فلا يتراجع عنها الا اذا أجبر على
ذلك بالقوة » .

وجاء في موضع آخر من نفس المذكرة : « وقد تركت للمستر
براملي حرية احتلال المراكز التي يراها ، وأبلغته أن عليه - كسياسة

عامة - أن يترك أى مراكز منخفضة على رأس الخليج . ولكن عليه أن يحتل المركزين الآخرين ، نقب العقبة وطابا ، فيما مهمان للغاية ، لأنهما يتحكمان فى الطرق المؤدية للداخل مما يمنع مبعوثى الترك من الوصول الى القبائل فى سيناء والعمل على اثارتهما (١) .

وإذا كان الانجليز واعين بأهمية طابا فلم يكن الطرف الآخر ، ممثلا فى العثمانيين ، أقل وعيا ، مما بدا فى تتابع الأحداث ، وبالشكل الذى ترويه الوثائق أيضا .

فهم قد سبقوا المحاولة المصرية لاقامة وجود مستمر فى طابا والنقاط المحيطة بها من خلال عملية قفز مفاجئ الى هذه النقطة تصوروا أنها كفيلة بخلق « أمر واقع » لن تتمكن مصر من تغييره .

وهم تمسكوا أشد التمسك بطابا طوال فترة الازمة مما بدا من مواقفهم ، أو فى المراسلات التى وجهوها الى الخديوى فى القاهرة ، أو الى القائد المصرى فى المنطقة ، سعد بك رفعت ، والتى جاء فيها « ان طابا تابعة بلا شك للدولة السنية فليس من حق القوات المصرية أن تنزل فيها » (٢) .

وهم اتخذوا من طابا نقطة وثوب لتقديم مزيد من الادعاءات فى شبه جزيرة سيناء ، وهى ادعاءات وصلت فى بعض مراحلها الى محاولة زحزحة خط الحدود ليبدأ من العريش الى رأس محمد ، مما كان يعنى ببساطة ابعاد مصر نهائيا من التواجد على خليج العقبة (٣) .

(١) Corres. Part LXIV Findlay to Grey Jan. 27, 1906 No. 50.

(٢) Ibid No. 63 Cromer to Grey, Feb. 6, 1906.

(٣) النظر الوثيقة رقم ٨

وهم أخيرا عندما ساءموا على الخروج من المناطق التي قاموا باحتلالها في الأراضي المصرية فقد كانوا مستعدين للتخلي عن أي بقعة إلا طابا .

فقد أبدى قائد العقبة التركي وشدي باشا خلال مفاوضاته في شهر فبراير عام ١٩٠٦ مع قبطان السفينة الانجليزية «ديانا» ، استعداداته لسحب قواته من الأراضي المصرية ، باستثناء مركز أو مركزين كان أهمهما طابا (١) .

على الجانب الآخر لم يكن المصريون وسلطات الاحتلال الانجليزي أقل حماسا في التمسك بطابا من قوات العرو العثمانية .

على الجانب المصري تم من وقت مبكر إرسال قوة مصرية من خمسين جنديا وضابطا على ظهر سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » بقيادة سعد بك رفعت حاولت النزول في طابا ، ولما منعتها القوات التركية ابحرت جنوبا لتنزل في جزيرة ملاصقة للساحل على بعد بضعة أميال من طابا ، وهي جزيرة فرعون ، التي بقيت فيها تراقب الموقف في طابا عن كثب . وقد فشلت كل المحاولات التركية لرحلة القوات المصرية من فرعون (٢) .

أما على الجانب البريطاني ، فقد بادرت سلطات لندن بإرسال البارجة البريطانية ديانا إلى مياه الخليج في مواجهة العقبة بهدف احتواء القوات التركية التي تواجدت في طابا ، ومنع انتشارها إلى خارجها ، ثم تصفية هذا الوجود بالقوة إن لم تنفع الوسائل الدبلوماسية (٣) .

(١) Corres. Part LXIV No. 93 Cromer to Grey, Feb. 21, 1906.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٨ .

(٣) انظر نفس الوثيقة .

وكان من الطبيعي أن يترتب على كل ذلك أن تسمى الأزمة
التي جرت خلال التصف الأول من عام ١٩٠٦ باسم طابا ، وهي
الأزمة التي نطالع تطوراتها على امتداد الصفحات التالية .

بداية الأزمة وأصولها

ضمن الأراضي التي أسندت إدارتها الى « ولاية مصر بحدوده » القديمة « كما جاء في فرمان الصادر في يونيه ١٨٤١ لمحمد علي - بعض المراكز على الساحل الشرقي لخليج العقبة وهي « ضسبا » و « المويلح » و « العقبة » بهدف تأمين طريق الحج البري بين مصر والحجاز .

ورغم توقع استعمال هذا الطريق بعد شق قناة السويس في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر الا أن هذه المراكز ظلت تحت الإدارة المصرية حتى عام ١٨٩٢ حين نشبت أول أزمة بشأن سيناء وخليج العقبة .

ومن الغريب أن تبدأ تلك الأزمة من محاولات صهيونية مبكرة للتوطن في بعض مناطق الساحل الشرقي للخليج ..

ففي خلال عام ١٨٩٠ زار مصر رجل اسرائيلي يدعى « بول فريدمان » الذي اتصل بسلطات الاحتلال البريطاني في البلاد وأبلغها بنيته على الهجرة الى سواحل الخليج ، ولم تمنع تلك السلطات .

وفي أواخر العام التالي - ١٨٩١ - عاد فريدمان مع عشرين

من اليهود الألمان والروس نزلوا جميعا على ساحل الخليج . ولئن كانت كل الظروف ضد هذه المحاولة اليائسة . فالصحف المصرية نبهت الى الخطر القادم من أوروبا ، كما ان الرجل وعصبته لم يحسنوا معاملة الأهالي هناك واشتروا أرضا في ناحية « المويلح » مع أن قوانين الدول العثمانية كانت لا تبيح بيع الأرض للأجانب في شبه جزيرة العرب (١) .

وأثار هذا الأمر الحكومة العثمانية التي لم تكتف بطسرد فريدمان وجماعته من المنطقة وإنما انتهز السلطان عبد الحميد الثاني فرصة وفاة الخديوي توفيق في أوائل العام التالي - ٨ يناير ١٨٩٢ - وبعث بفرمان تولية خلفه عباس الثاني - ١٧ يناير - وقد تعمد ادخال بعض العبارات على حدود الأراضي التي يديرها الخديو قصد منها حرمان مصر ليس فقط من إدارة المراكز التي كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة وإنما من قسم من أراضيها وهو شبه جزيرة سيناء .

وما أن علم المعتمد البريطاني في القاهرة السير ايفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - بمحتويات الفرمان الجديد حتى طلب من الخديوي ومن الحكومة المصرية عدم قراءته فقد كان هذا الأمر يعنى :

١ - محاولة الاعتداء على تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ التي ضمنتها الدول الكبرى .

٢ - الاقتراب العثماني بصورة خطيرة من « قناة السويس » مما يهدد شريان الامبراطورية البريطانية الحيوى .

(١) المقدم - العدد ٥١٦٤ بتاريخ ٢ مايو ١٩٠٦

Cromer : Modern Egypt Vol II, pp.268-269.

وقد تبع ذلك أن شهد شتاء ١٨٩٢ ضغطا دبلوماسيا بريطانيا عنيفا على استنبول اضطر الباب العالي معه الى أن يرضخ أخيرا ويعود فيترك سيناء التي حاول أن يسلخها من مصر ويضمها الى ولاية الحجاز .

وتقرر هذا في البرقية التي أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم الى الخديوى عباس الثانى فى ٨ ابريل والتي جاء فيها « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا » (١) .

وقد عمل بارنج على نشر البرقية بصورة عامة واعتبرت قسما مكملا لفرمان التولية ، وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد قدم المبعوث البريطاني فى القاهرة مذكرة فى ١٣ ابريل الى « تيجران باشا » وزير الخارجية المصرى أبلغه فيها ان عليه ان يعلم انه لا يمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة الحكومة البريطانية ، وأضاف « ان برقية الصدر الأعظم التي تفضلتم باطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء وهي الأراضى المحددة من الشرق بخط يسير فى اتجاه جنوبى شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش الى رأس خليج العقبة سوف تظل تحت الادارة المصرية . وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسما من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك الملاحظة - التي وافق عليها اللورد سولسبرى وزير الخارجية - ومعها مراسلة أخرى خاصة بفرمان التولية ونسخة

(١) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ج ٦ ص ٧٥٩ (انظر الوثيقة

رقم ٢١) .

من برقيه الصدر الأعظم في الجريدة الرسمية - الوفائع المصرية -
وقد أرسلت جميعها الى السفير البريطاني في استنبول في ١٤ من
نفس الشهر (١) .

ولما كانت بريطانيا حريصة على الا تظل المسألة محصورة في
دائرة الخلاف بين السلطان وتابعه الخديوى وانما أرادت أن تدخل
الدول الكبرى كعنصر في الموقف على اعتبار أن المسألة خرق لتسوية
١٨٤٠ - ١٨٤١ التي ضمنتها تلك الدول ، فقد أرسلت نسخا من
الفرمان والبرقية وخطاب بارنج الى وزير الخارجية المصرى الى مختلف
الدول والى ممثلى فرنسا وروسيا فى القاهرة .

وقد رد وكيل وقنصل عام فرنسا فى القاهرة المسيو «ريفرسو»
فى ١٤ ابريل بأن « حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب
العالى باعتماد هذين الأمرين الشاهانين » ورد القنصل الروسى
المسيو « كوياندر » فى نفس اليوم أيضا بأن « سفير جلالة الامبراطور
بالاستانة اعتمد فعوى هذين المحررين باسم الحكومة
الامبراطورية » (٢) .

وهذهات المشكلة بعد ذلك حتى عام ١٩٠٦ .

★ ★ ★

فى خلال تلك السنوات الطويلة بين عامى ١٨٩٢ - ١٩٠٦
كانت الظروف فى مصر وخارجها تتغير بسرعة لصالح الدولة
العثمانية ، الأمر الذى أغرى القائمين على السلطة فيها على العودة

(١) Corres. Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906
Tel. No. 77.

(٢) فيليب جلاذ : المرجع السابق ج ٦ ص ٧٦١ .

الى اثاره مسألة سيناء وخليج العقبة مرة أخرى في أوائل ذلك العام الأخير .

١ - فأولا زادت في تلك الفترة الى حد كبير الدعوة الى الجامعة الاسلامية التي رعاها وشجعها السلطان العثماني والتي لاقت أطيب الصدى في أنحاء العالم الاسلامي .

٢ - كما انه في نفس الوقت ازدادت عملية مد الخطوط الحديدية داخل الدولة العثمانية وبالذات « سكك حديد الحجاز » التي كان في الغية مد احد فروعها من معان الى العقبة . وكان من المرغوب فيه تماما ألا يتهدد ذلك الفرع أي « خطر أجنبي قريب » ، وقد تمثل هذا « الخطر الأجنبي القريب » في الوجود البريطاني في سيناء تبعا لوجوده في مصر .

٣ - وفوق ذلك فان الجبهة الداخلية في مصر كانت مهيأة لخطوة عثمانية جريئة ضد الاحتلال البريطاني للبلاد ، ففي تلك الأعوام كان « الحزب الوطني » قد نما نموا كبيرا ، وكانت ميول زعيمه « مصطفى كامل » الموالية للسلطان والجامعة الاسلامية واضحة تماما تنادى بها جريدته « اللواء » في كافة أعدادها تقريبا .

٤ - يضاف الى كل ذلك أن الجو الدولي كان ممهدا لاثارة المسألة بهدف اثاره المسألة المصرية كلها واعادة طرحها على يساط المباحثات الدولية ، ففي تلك الحقبة كانت ألمانيا قد بدأت تظهر كقوة استعمارية منافسة للتحالف الاستعماري الفرنسي البريطاني ، وفي بداية هذا العام بالذات ١٩٠٦ - كان هناك مؤتمر دولي في الجزيرة وضم الوفاق الودي الذي كان قد عقد قبل ذلك بعامين فقط بين فرنسا وانجلترا أمام اختبار عسير .

وكما كتب كرومر مذكرة طويلة له عن الأزمة مؤرخة في ٢١ مايو ١٩٠٦ ، ان هدف الحكومة التركية هو امتحان قوة مركز البريطانيين في مصر والتعرف على مدى استمرار معونة الدول الأخرى في هذا الشأن (١) ، وكتبت جريدة « الطان » الفرنسية في نفس المعنى في مقال لها في ٢٩ إبريل حيث ذكرت « ان المقصد السري للسياسة التركية هو ان تفتح ضد إنجلترا كل المسألة المصرية وهو ما حاوله المسيو هانوتو أثناء أزمة فاشودة » (٢) .

٥ - وأخيرا فلا شك انه كان لموقف السلطات البريطانية في عدن من ثوار اليمن أبلغ الأثر على السلطان العثماني ، فقد أرسلت عدة تقارير من القاهرة الى استنبول خلال صيف وخريف ١٩٠٥ تؤكد ان الحكومة البريطانية تساعد ثوار اليمن . بامدادهم بالسلاح والدخائر والأغذية كما انها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركي . وقد اعترف كرومر في نفس المذكرة السابقة بأن السلطات البريطانية في عدن قد احتفظت بأعداد كبيرة من الترك الهاربين الجائعين ، لأنه لم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا (٣) .

★ ★ ★

١ - . تبدا ندر الأزمة حين ظهر مقال في جريدة اللواء في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ نبه فيه كاتبه بأن سلطات الاحتلال البريطاني تعد صجرا سيناء « لأعمال حربية مهمة وابتدأت نظارة الحربية في أواسط عام ١٩٠٥ في وضع تصميمات هذه الأعمال » .

Corres. Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 (١)
Tel. No. 77.

(٢) اللواء - العدد ٢٠٢١ في ٧ مايو ١٩٠٦ .

(٣) انظر الوثيقة رقم (٨) في المجموعة الانجليزية .

ويستطرد كاتب المقال فى تحذيره من أعمال هذه السلطات
بمتحدثا عن مغزى تعيين بريطانى هو الكولونل براملى « قومندانا
لطور سيناء » وتخصيص مبلغ ٨٨ ألف جنيه فى ميزانية العام التالى
لاصلاح شبه جزيرة سيناء » (١) .

وبعد ذلك بفترة قصيرة وفى ١٧ ديسمبر كتب والى سوريا
الى استنبول بأن الحكومة المصرية قد قررت بناء ثكنات عسكرية فى
المنطقة فيما بين العقبة والقسيمة ، وأضاف أن قوات الاحتلال
البريطانية سوف تشارك فى بناء تلك الثكنات .

وقد أجاب السلطان فى نفس اليوم يطلب من الوالى أن يسيق
المصريين ويقوم ببناء مركز حراسة عشمانى فى نفس المنطقة (٢) .

ويقرر كرومر أن الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا فى
سيناء فى هذا الوقت هو المستر براملى Bramly الذى كان قد عين
قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك آنذاك
جندي واحد بريطانيا أو مصرى شرق السويس (٣) .

ولكن يوضح بلنت Blunt الاسباب التى دعت الى ارسال
براملى . . يقول : ان براملى الذى لم يكن فى خدمة الحكومة من قبل
قد شد انتباه كرومر بعد قيامه بعدة رحلات ناجحة فى الصحراء
الليبية على ظهور الجمال ، وقد دعا هذا المعتمد البريطانى فى القاهرة
الى استخدام الشاب المذكور فى الحكومة المصرية فى وظيفة مفتش
فى سيناء وأرسله الى شبه الجزيرة « للمتحرى عن مدى صحة التقارير

(١) جريدة الفواء - العدد ١٨٩٦ فى ٦ ديسمبر وثيقة رقم (٨)

(٢) Corres Part LXIV Inc. In No. 26 Sir Nicholas O. Conor
to Cromer Dec., 26, 1950.

(٣) Corres. Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906

التي وصلت الى القاهرة عن نية السلطان على مد فرع جديد لسكة حديد الحجاز من معان الى العقبة » (١) .

وحتى لا تتاح الفرصة لمزيد من الشكوك من جانب السلطات التركية فقد تقدمت الحكومة المصرية في تلك الاثناء بطلب الى السلطان بتعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا . ولكن لم يحرك السلطان ساكنا . (٢) .

وبدلا من الرد على مصر أرسل الباب العالي للسفارة البريطانية في استنبول في ١٢ يناير ١٩٠٦ رسالة يشكو فيها من أن ضابطا انجليزيا يقود قوة من الجيش المصرى قد أقام معسكرا من العقبة على طريق غزة وأعلن عن نيته على اقامة مراكز حراسة في هذه النقطة وفي غيرها من الاراضى التركية .

وطلبت الحكومة العثمانية من السير نيكولاس أوكونر O. Conor السفير البريطانى اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب هذه القوة من المركز الذى احتلته خارج الاراضى المصرية .

وليهدى السير أوكونر من دوع السلطان فقد أبلغه أن الهدف من هذه البعثة هو البحث بطريقة ودية مع السلطات التركية المحلية وضع بعض المراكز المعينة الواقعة على الحدود والتي لم يحدد موقعها أبدا (٣) .

وفي نفس اليوم الذى أرسل فيه « أوكونر » الى كرومر يستعلم عن حقيقة الموقف - ١٣ يناير - وردت التقارير من سيناء الى القاهرة عن عدوان قوات تركية على المنطقة .

(١) Blunt, W.S. My Diaries Part II p. 133..

(٢) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن - القسم الثاني ج ١ ص ٧٧

(٣) Corres. Part LXV No. 230 O'Conor to Grey May 3, 1906.

وقد صدرت تعليمات المعتمد البريطاني في القاهرة على الفور الى الكولونيل برامل تطلب منه التقدم الى المنطقة المجاورة للعقبة والاتصال بالقائد التركي هناك والتعرف على أسباب كل تلك الشكوك التي بدت (١) .

ووصل رد كرومر الى السفير البريطاني في استنبول في ١٥ يناير بأنه « من المتوقع أن تستمر الاضطرابات حتى تتعين الحدود » . وطلب منه أن « يعضد اقتراح الخديوى بتعيين مبعوث تركى مع مندوب مصرى لتعيين الحدود » (٢) .

ولكن ظلت الدولة العثمانية على عدائها لفكرة تعيين الحدود وكانت أجابتها دائما « ان الباب العالى لن يعين مبعوثا حيث اذا ليس هناك مشكلة حدود بل عدوان على الاراضى العثمانية لا يمكن السكوت عليه » (٣) .

وقد عبرت اللواء عن رأى مختار باشا المندوب السامى التركى في القاهرة في هذا الموضوع بأنه « ما دامت مصر ولاية تركية فلا يمكن أن يوجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للإدارة التركية مباشرة حدود وتخوم » (٤) .

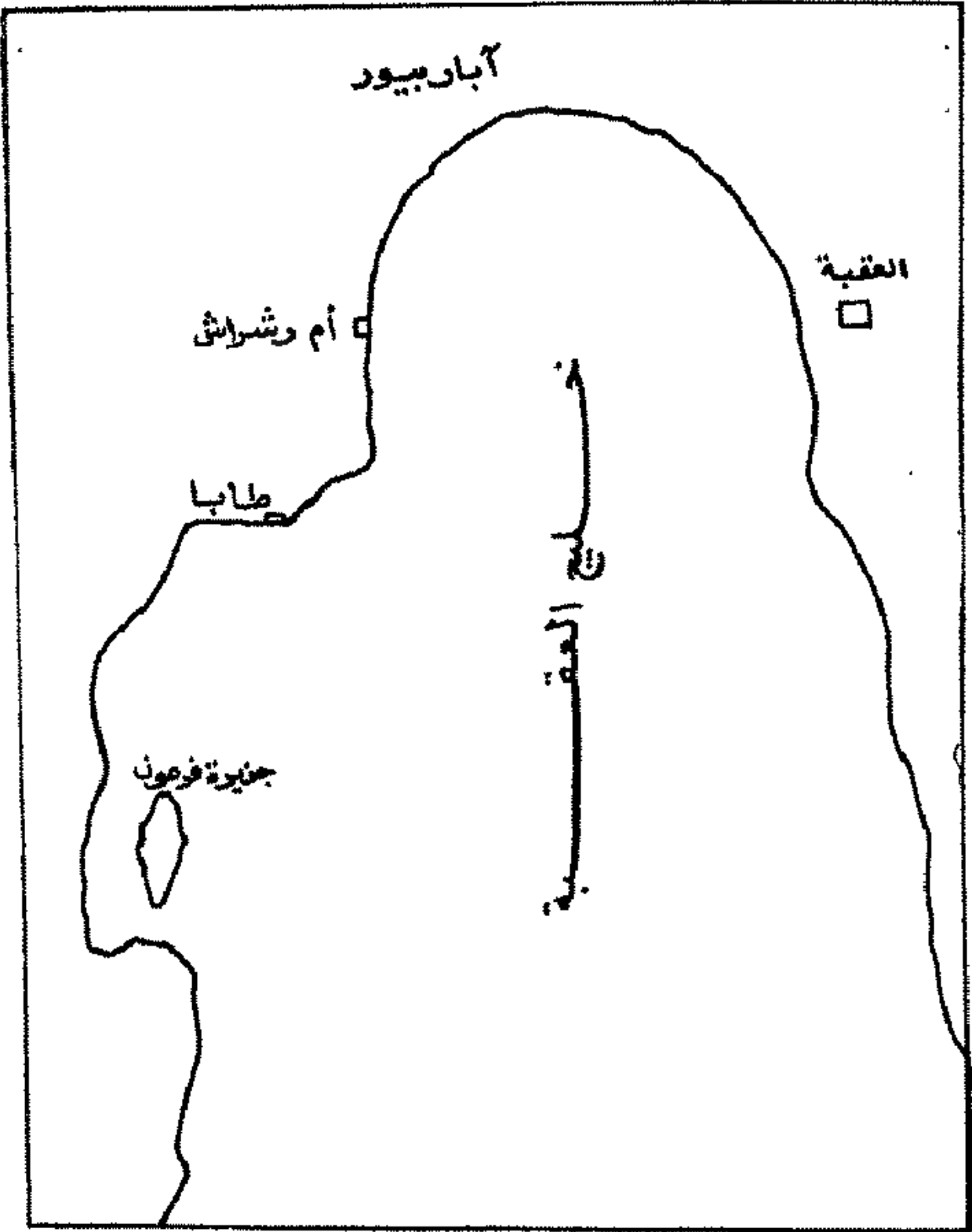
وكان رأى أوكونر فى هذا الصدد انه « لما كان السلطان حساسا للغاية فيما يتعلق بالمسألة المصرية مما يدعو الى الاعتقاد

(١) Ibid no, 286 Cromer to Grey May 21, 1906.

(٢) Corres Part LXIV No, 15 Cromer to Grey Jan, 15, 1906.

(٣) Corres Part LXV No, 230 O'Connor to Grey May 3, 1906.

(٤) اللواء - العدد ٢٠٢١ فى ٧ مايو ١٩٠٦



بان لا فائدة من محاولة اغرائه على الموافقة على تعيين لجنة مشتركة للحدود ٠٠ « (١)

وبناء على ذلك فقد رأى السفير البريطاني في استنبول في البداية تجميد الأزمة وكتب بأنه « اذا لم نصمم على تعيين الحدود فلن يتحول الأمر الى أزمة خطيرة » (٢) .

ولكن السلطات البريطانية في القاهرة رأت انه نتيجة لعدم موافقة الحكومة التركية على تعيين الحدود فقد كان من الضروري تأمين المراكز المصرية على هذه الحدود ، وعلى ذلك فقد تقرر ارسال قوة مصرية صغيرة (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصري هو سعد بك رفعت) لمساقلة المستر براملي على الحدود قسرب العقبة ولاحتلال طابا النقطة الهامة التي تقع على الساحل الغربى من الخليج على بعد حوالى خمسة أميال من قلعة العقبة بحرا وثمانية أميال برا .

وصدرت التعليمات في نفس الوقت الى المستر براملي لاحتلال لقب العقبة والقطار اللذين يتحكمان فى الجبل الذى يمر خلاله الطريق من الساحل الى داخل هضبة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة الصغيرة الى طابا فى سسفينه خفر السواحل المصرية « نور البحر » ، ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية فى الصعوبة ، وقبل أن تصل التعليمات الجديدة للمستر براملي كان قد وصلت عدة تحذيرات من القائد التركى الذى كان موجودا فى مكان يدعى « أم رشاش » مما دعاه الى العودة الى مركزه فى « نخل » ليرسل التقرير اللازم ، ولكن

(١) Corres. Part LXIV No. 27 O'CONOR to Grey Jan. 22, 1906 Tel. No. 5.

(٢) Ibid, No. 32 O'Conor to Grey Jan, 26., 1906 Tel. No. 32.

بمجرد وصول التعليمات اليه أقفل على الفور عائدا الى الخليج قاصدا طابا ليكون في استقبال القوة القادمة ، التي ما ان وصلها حتى فوجئ. باجتماع على ظهر سفينة خفر السواحل المصرية بين قبطان السفينة الانجليزى وقائد القوة المصرى من جانب ، وبين قائد قوة تركية كانت قد سبقت الى احتلال المركز من ناحية أخرى .

وقد أعلن القائد التركى أن لديه أوامر صريحة بمنع أى قوة من النزول فى طابا ولو استدعى الأمر استعمال العنف .

ولما كانت الأوامر الصادرة للضابط المصرى سعد بك رفعت تحذره من الصدام الا فى حالة اطلاق النيران عليه ، كما أنه لم تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر قسرا فقد انسحب الى جزيرة غرغون الملاصقة للساحل الغربى ، على بعد أميال قليلة جنوب طابا .
وقبع فى انتظار ما ينجلي عنه الموقف (١) .

★ ★ ★

فى هذا الوقت وخلال النصف الثانى من يناير ١٩٠٦ وبينما كان كرومر فى السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، طرأ على الموقف تغير سياسى واضح حين استعمل الصدر الأعظم مع الخديوى أقصى لهجات العنف والتهديد فى برقيات ثلاث متوالية أرسلها له فى تلك الفترة .

تطلب البرقية الأولى من هذه البرقيات أن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتعلن أنه لن يتم ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

Corres, Part LXIV No. 33 Findlay to Grey Jan. 27 1906. ١١
Tel. No. 18.

أما البرقية الثانية فتذكر أن الأراضي التركية لا تشمل العقبة
فحسب بل تشمل أيضا المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وأنها ليست
ضمن الأراضي (الممنوحة لمصر) ، وشكا الصدر الأعظم من أن قاريا
مصريا مسلحا « نور البحر » قد أرسل إلى طابا وعليه جنود ، وختم
برقيته بإمعتاه أن مصر نفسها قسم من تركيا فليس هناك على ذلك
حاجة لتعيين الحدود بين الأراضي المصرية والتركية ، وأنه إذا ما
أصرحت مصر على الاستمرار في انزال الرجال وبناء المركز « فإن هذا
الخروج عن الأوامر سوف يستدعى اتخاذ أشد الإجراءات لوقفه » .

ويتصاعد العنف العثماني في البرقية الثالثة يطلب سحب
« نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة قرعون والتوقف عن بناء
المراكز والا « سوف تحدث أزمة » (١) .

وردا على هذا التهديد التركي تقدم المستر فيدل - القائم
بأعمال كرومر أنباء قبيحة - باقتراحات محددة طالبا سرعة
تنفيذها . .

من الناحية الدبلوماسية طالب بارسال التعليمات إلى السفير
البريطاني في استنبول للاحتجاج لدى الباب العالي ضد :

- ١ - رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
- ٢ - رغبة السلطان الواضحة في تحايل برقية ٨ إبريل ١٨٩٢
التي لم يأت فيها أي ذكر لما حول العقبة .
- ٣ - تهديدات الصدر الأعظم باستعمال القوة ضد المراكز
المصرية التي اعتقد أنها موجودة في الأراضي التركية .

كما اقترح فندلي ابلاغ السلطان بأن مصر ترغب فى ادارة اراضيها التى تقرر لها عام ١٨٩٢ فى سلام . وانه اذا ما هددت المراكز المصرية فان الحكومة المصرية سوف تضطر الى طلب المعونة من الحكومة البريطانية .

اما من الناحية العسكرية فقد طالب باصدار الأوامر الى البارجة البريطانية « ديانا Diana » الموجودة وقتذاك فى بور سودان بالتقدم الى العقبة .

كما أرسل التعليمات الى براملي وسعد بك رفعت يطلب منهما فى حالة حدوث هجوم تركى عليهما أن يبادرا فيحتلا المراكز الآتية :
١ - « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة وانتى يمتلكها الاعراب المصريون .

٢ - « نقب العقبة » وهو مركز الاقتراب الرئيسى من الساحل الى الداخل .

٣ - « طابا » التى سبقهما الاتراك اليها .

ولكن نبه عليهما فى نفس الوقت بتجنب اثاره العداوات ما أمكن .

وأصبح واضحاً انه لم يعد ممكناً حل المسألة محلياً مما دعا الى ابلاغ براملي ورفعت أن المفاوضات ستبدأ فى هذا الشأن بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول الى حل مناسب (١) .

(١) Ibid No, 29 Findlay to Grey Jan. 25, 1906 Despatch, No, 16.

المفاوضات

يمكن أن نقسم الفترة التالية التي أعقبت برقيات الصدر الأعظم في ٢٥ يناير وحتى اتخذت الأمور شكل الأزمة السياسية خلال النصف الثاني من أبريل والنصف الأول من مايو إلى الأقسام الآتية :

أولا : المفاوضات الأولية ونتائجها :

كان رأى كرومر أن تتخذ السياسة الانجليزية في المباحثات التي أزمع اجراءؤها على الدولة العلية الخطوط الثلاثة الآتية :

١ - عدم المبالاة في حالة تهديد الأتراك بطرد القوات المصرية المسلحة داخل الحدود المصرية سواء آكان الألمان وراء الترك أم لم يكونوا .

٢ - التصميم على تعيين لجنة حدود مشتركة دون تضييع الوقت .

٣ - ضرورة جلاء القوات التركية عن المراكز المصرية التي احتلتها . (١)

Corres, Part LXIV No. 39 Findlay to Grey Jan. 28, 1906. (١)
(Tel No. 20).

وفى لقاء بين السير أوكونر ووزير الخارجية التركى صباح ٢٨ يناير فى استنبول أبلغه بهذه المطالب وذكر له أن التأخير فى تعيين الحدود سسيؤدى الى نتائج وخيمة ، وطالبه بأن ترسل الأوامر الى القائد التركى فى العقبة بالجلء عن المراكز المصرية .

ورد عليه توفيق باشا - وزير الخارجية - بأن هناك اجتماعا لمجلس الوزراء التركى فى تلك الليلة وأنه سوف يقوم بإبلاغ آراء السفير البريطانى ومطالبه الى المجلس ووعده ببذل جهده للوصول الى اتفاق مرضى (١) .

ويتصل وزير الخارجية بالسير أوكونر صباح اليوم التالى ليبلغه بأن المسألة قد حسمت فقد وصلت برقية من قائد العقبة بأن تفاهما قد أمكن التوصل اليه بعد مقابلة مع قائد القوات المصرية وأن اتفاقا مرضيا للمسألة قد تم (٢) .

ولكن تنفى القاهرة فى نفس اليوم الوصول الى أى اتفاق ، ويرى فندلى أن سبب هذا البلاغ هو « تأثر السلطان من لهجة السفير البريطانى القوية فى محادثته مع وزير الخارجية » (٣) .

ويبدو أن سبب هذا البلاغ التركى الرسالة التى كان قد بعث بها رشدى باشا قائد قوات العقبة الى سعد بك رفعت قائد القوات المصرية بأنهما « اخوان نخدم نفس السلطان ، وحيث أن المقام العالى قد أتم شرح الأمر بالتفصيل لسمو خديوى مصر فليس هناك خلاف بيننا » ثم ناشده التقدم الى السويس وتسوية المسألة بين الاخوة (٤) .

Ibid No. 4 O'Connor to Grey Jan. 28 1906 (Desp. No. 40). (١)

Ibid No. 41 O'Connor to Grey Jan. 29, 1906 (Tel. No 12). (٢)

Ibid No. 42 Findlay to Grey Jan. 29, 1906 (Tel. No. 21). (٣)

Ibid Inc. No. 3 In No. 63 Cromer to Grey Feb. 4, 1906. (٤)
(Desp. No. 17).

على أى حال فان السفير التركى فى لندن (موزورس باشا) قد عاد وأوضح ان الاتفاق الذى تم الحديث عنه ليس الا بعض الايضاحات المتبادلة بين القائد التركى فى العقبة والقائد المصرى الذى أرسل الى تلك الجهات (١) .

ورغم تفاؤل فندلى فى القاهرة بإمكان تراجع الباب العالى عن موقفه الى حد أنه بدأ يبحث عن مبرر لتراجع السلطان بأنه خلط بين ضبا الواقعة على الساحل الشرقى من الخليج وبين طابة الواقعة على ساحله الغربى . . رغم هذا التفاؤل الا أنه تبدد جميعه قبل ان ينتهى الشهر حين تحدث مختار باشا مع ناظر الخارجية المصرى وأبلغه أن تعبير « بقاء شبه جزيرة سيناء على حالتها » الذى أتى فى برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ يعنى وضع سيناء (كملحق) ومن ثم فهى من أملاك السلطان ومختلفة تماما عن الأراضى الأخرى لمصر » (٢) .

كما أن الأحداث فى المنطقة موضع التنازع ، فى طابا وما حولها ؛ كانت تسير بدورها بصورة تدعو الحكومة البريطانية الى اتخاذ موقف أشد حدة مع الباب العالى . . وينقلنا هذا الى المنطقة حول الخليج لئرى تطور الموقف فيها .

ثانيا - الموقف المحلى واحتلال الأتراك لمراكز أخرى :

أخذ الأتراك خلال النصف الأول من فبراير يعززون مركزهم فى العقبة والمناطق المحيطة بها بصورة أقلقت حكومة لندن والسلطات البريطانية فى القاهرة الى حد كبير .

(١) Ibid No. 57 Grey to O'Conor Feb. 9, 1906 (Tel. No. 7).

(٢) Corres Part LXIV No. 48 Findlay to Grey Jan. 30, 1906
Tel. No. 48.

ففى أول الشهر وصلت الاخبار من مصادر وثيقة بأن لواءين من قوات المشاة التركية يتقدمان الى العقبة (١) .

وفى ١١ فبراير وصلت الى القاهرة مجموعة من التقارير من براملى يتحدث فيها عن تهديدات القائد التركى للمركز المصرى فى جزيرة فرعون مما دعاه الى عدم الاذن لسفينة خفر السواحل « نور البحر » بالعودة الى السويس وذلك لتساهم فى حماية المركز المصرى .

كما ذكرت تقارير المفتش الانجليزى أن الأتراك قد احتلوا مراكز أخرى فى الأراضى المصرية على الساحل الغربى للخليج وهى «نقيب العقبة» و «القطار» بالإضافة الى طابا التى كانوا قد احتلوها من قبل .

وقد أبلغ القائد التركى فى العقبة براملى وسعد رفعت أنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما اللذان احتلاه فى الأراضى التركية (٢) .

وتماذى الأتراك فى تهديداتهم ، فبعد بضعة أيام من قطعهم الاتصال مع المركز المصرى فى جزيرة فرعون أرسل القائد العثمانى يبلغ المصريين الموجودين فى جزيرة فرعون بأنه يحملهم عواقب رفضهم «الطلبات المتعددة بالانسحاب من الجزيرة» .

وأدى هذا الموقف الى صدور التعليمات الى القائد المصرى ، التى تكرر وتؤكد ضرورة استمراره فى السيطرة على الجزيرة حيث أنها ميناء طبيعى قوى ، كما حذر المفتش البريطانى القائد التركى من السماح لقواته بالمجئ الى المناطق القريبة من الجزيرة (٣) .

Ibid No, 51 O'Connor to Grey Feb. 3, 1906 Tel. No. 14. (١)

Ibid No, 65 Cromer to Grey Feb. 11, 1906 Desp. No. 34. (٢)

Ibid No, 68, Cromer to Grey Feb. 13, 1906 Desp. No. 34 A. (٣)

وقد أدت هذه التطورات على أرض المنطقة المتنازع عليها الى تغير واضح فى تكتيكات الدبلوماسية البريطانية ، التى بدأت تغير أسلوب التفاهم الى أسلوب الضغط السياسى العنيف بهدف الوصول الى حل عاجل للمسألة .

ثالثا : الضغط الدبلوماسى البريطانى :

كنتيجة للرغبة التى أبدتها مختار باشا فى أن لسيناء « وضعاً خاصاً ، مختلف عن بقية مصر ، وهو ما رفضته وزارة الخارجية البريطانية بتاتا ، حيث أن معنى هذا ان السلطان يعتبر نفسه حراً تماماً فى تفسير برقية ٨ أبريل على هواه (١) ، وكنتيجة للحدة التى وضحت فى تصرفات السلطات التركية فى المنطقة المتنازع عليها بدأ البريطانيون يلعبون لعبتهم المفضلة فى هذه الظروف . . لعبة الضغط الدبلوماسى .

ففى ٢٩ يناير قابل أوكونر الصدر الأعظم وقدم له احتجاجاً شديداً للهجة على احتلال القسوات التركية لطابا ، وعلى ارسال التعليمات للقائد التركى بعدم السماح بالنزول للقوات المصرية فيها .

وختم الاحتجاج بأنه ليس من حق الاتراك احتلال المكان الذى يعتبر بلا شك أرضاً مصرية ، ونصح بالانسحاب السريع لتجنب أزمة حادة فى الأفق (٢) .

وبعد ذلك بيومين استدعى السير ادوارد جراى السفير التركى فى لندن وأبلغه أن استمرار الوضع القائم سيؤدى الى اضطرابات لا نهاية لها (٣) .

(١) Grey of Fallodon : Twenty Five years 1892-1906 P. 125.

(٢) Corres Part LXIV No. 47 O'Conor to Grey Jan. 29. Tel. No. 51.

(٣) Ibid No. 46 Grey to O'Conor Jan. 31, 1906 Tel No. 13.

وعندما رأى السفير البريطاني في استنبول تقديم اقتراح مؤداه سحب قوات الجانبين من المنطقة ، حين اقرار تسوية للمسألة ، رفض كرومر هذه الفكرة ، وصمم على التمسك بحق مصر في احتلال طابا فور إخلاء الأتراك لها ، وكان رأيه أن الشيء الوحيد الذى يمكن تقديمه للسلطان هو « وعد بعدم التدخل فى الخط الحديدي بأية صورة » (١) .

وبالفعل لم يقدم أوكونر أية تنازلات فى مقابلته للصدر الأعظم فى أعقاب وصول برقية كرومر سوى الوعد بتأمين الخط الحديدي (٢) ، وعاد يضغط مرة أخرى للوصول الى اتفاق ودى للمسألة دون أية تعقيدات ذات طبيعة سياسية .

وكنتيجة لاستمرار هذا الضغط وعد الصدر الأعظم باجتماع المجلس لبحث المسألة بعد ذلك بيومين (٣) .

ولكن ما أن انتهى اجتماع المجلس المذكور دون الوصول الى أية نتيجة حتى بادرت الحكومة البريطانية على الفور باتخاذ خطوتين محددتين :

الأولى : بتقديم احتجاج رسمى للسفير التركى فى لندن جاء فى آخره « . . . والتصميم تام على الجلاء العاجل عن المراكز التى تحتلها القوات العثمانية فى الأراضى التى يديرها الخديو وقد صدرت التعليمات بذلك الى سفير جلالتة فى استنبول » .

« وثق الحكومة البريطانية أن الباب العالى يرى بعد التطورات

Ibid No. 58 Cromer to Grey Feb. 9, 1906 Tel. No. 32. (١)

Ibid No. 60 O'Connor to Grey Feb. 9, 1906 Tel. No. 16. (٢)

Ibid No. 59 O'Connor to Grey Feb. 9, 1906 Tel. No. 15. (٣)

الأخيرة ضرورة اقرار خط الحدود بتعيين لجنة مشتركة لذلك « (١) » .

الثانية : التصاعد بالتهديد السياسى الى حد ارسال سفينة حربية بريطانية الى مياه الخليج .

والواقع أنه منذ أواخر يناير وكرومر يلح فى اتخاذ مثل هذا الاجراء كعامل له وزنه فى الموقف (٢) ، وكنتيجة لهذا اللاحاق تقرر أن تبلى البارجتان « ديانا » فى السويس و « منيرفا » فى بورسعيد تحت طلب السلطات البريطانية فى القاهرة (٣) .

وفى ١٤ فبراير ، وبعد تقديم الاحتجاج الرسمى للسفير التركى بيوم واحد ، صدرت التعليمات للورد كرومر بتحويله حق الأمر بتقديم « ديانا » الى العقبة (٤) ، وعلى الفور أصدر كرومر هذا الأمر .

ولما كان هذا الاجراء فى جوهره يهدف الى التأثير السياسى قبل أى شئ آخر فقد قدمت مذكرة فى نفس اليوم لموزورس باشا ابلغ فيها أن الحكومة البريطانية قد قررت ارسال احسدى سفنها الحربية الى جزيرة فرعون ، على مرأى من طابا . . نتيجة للتهديدات المستمرة من قائد العقبة التركى للمركز المصرى ولتمنع أى عمل من أعمال العدوان على الأراضى المصرية (٥) .

Corres Part LXIV No. 70 Memorandum Communicated (١)
to Musurus Pasha Feb. 13, 1906.

Ibid No. 38 Findlay to Grey Jan. 28, 1906 (Tel. No. 19). (٢)

Ibid Inc. In No. 53 Lord C. Bresford to Admiralty (٣)
Feb. 4, 1906

Ibid No. 72 Grey to Cromer 14 Feb. 1906 (Tel. No. 16). (٤)

Ibid No. 71 Memorandum Communicated to Musurus (٥)
Pasha Feb. 14 1906

أتمت الخطة البريطانية بإشارتها سريعا فما أن وصلت الى استنبول الاخبار عن احتمال تقدم ديانا الى مياه خليج العقبة حتى انعقد مجلس عسكري في يلدز في نفس اليوم لبحث مسألة سحب القوات العثمانية من طابا والمراكز الاخرى وبحث تصرفات القائد التركي في العقبة (١) .

ولما لم تصل أي أنباء عن نتيجة هذا الاجتماع حتى مساء اليوم التالي - ١٥ فبراير - قرر السير أوكونر ارسال احد معاونيه الى القصر للاستفسار . وقابل المستر لامب . . Lamb سكرتير السلطان الاول الذي أبلغه أن المجلس قد توصل الى قرار مؤداه « ان الأراضي التي تديرها مصر بمقتضى فرمانات لا تتضمن الأماكن محل النزاع » (٢) .

وأدى هذا الرد - الغير متوقع - الى خيبة أمل شديدة اجتاحت السفير البريطاني في استنبول ، الذي علم من مصادره الخاصة ؛ أن سببه برقية وصلت من مختار باشا في القاهرة تذكر السلطان أن البريطانيين كانوا قد تقدموا باقتراح خلال مفاوضات ١٨٩٢ يرمى الى أن تمتد الحدود الادارية التركية المصرية من رأس محمد الى الحريش (٣) .

وعندما وصلت هذه الأنباء الى كرومر اعترض على الفكرة أشد الاعتراض وذكر « ان ادارة مصر لسيناء هو حق حصل عليه الخديو من السلطان » ورأى المعتمد البريطاني في القاهرة امتداد المفاوضات ، لانتظار الأثر الذي سينتج عن تقدم ديانا الى العقبة !

(١) Ibid No. 67 O'Connor to Grey Feb. 14, 1906 (Tel. No. 19).

(٢) Corres Part LXIV No. 77 O'Connor to Grey Feb. 15, 1906 (Tel. No. 20).

(٣) Ibid No. 78 O'Connor to Grey Feb. 16 1906 Tel. No. 21.

ولرغبته في مناقشة الأسباب التي دعت وزارة الحربية الى تخفيض
قوات الاحتلال في مصر في تلك الفترة الحرجة .

وكان رأيه ان الواجب يقتضى زيادة هذه القوات اذا ما اتخذت
المفاوضات شكلا حادا (١) .

على أى حال فوغم قرار المجلس العسكرى الا أن السلطان ما
لبث أن أرسل خطابا وديا الى السير أوكوفر يبلغه فيه أن في نيته
ارسال لجنة من موظفين عثمانيين للتأكد من وقوع المراكز محل النزاع،
وأنه سوف يسحب قواته اذا ثبت أن هذه المراكز واقعة في ارض
تديرها الحكومة المصرية .

والتقط السفير البريطاني هذا الخطاب المشجع ، وكتب
للسلطان أنه لو حصل ممثل مصرى على عضوية هذه اللجنة ، ولو
جلت القوات التركية عن تلك المراكز فسوف يوصى - اثباتا لحسن
نية الحكومة البريطانية نحو تركيا - بالا تحتلها القوات المصرية حتى
يتم الاتفاق بشأنها (٢) .

ولكن ما حدث من تشكيل هذه اللجنة التركية وعملها لم يأت
بأكثر من خيبة أمل جديدة للبريطانيين .

رابعاً : اللجنة التركية :

خلال الشهر التالى ما بين منتصف فبراير ومنتصف مارس
كانت اللجنة التي اقترح السلطان ارسالها للتحرى في المنطقة
المتنازع عليها هي العامل الأساسى في الموقف .

Ibid No. 81 Cromor to Grey Feb. 17, 1906 Tel No. 41. (١)

Ibid No. 83 O'Connor to Grey Feb. 18, 1906 Tel. No. 23. (٢)

ولكن نتيجة لسوء فهم من الجانب البريطاني عن طبيعة هذه اللجنة لم يساهم مجيئها في حل المشكلة وانما زادها تعقيدا ودفعها خطوة نحو الأزمة .

فبينما نظر البريطانيون الى هذه اللجنة على أن لها صلاحيات واسعة من التحرى والتفاوض والاتفاق ألفها السلطان على أساس أنها لجنة تحرى فحسب ، وعلى ضوء هذه النظرة البريطانية طلب أوكونر ، فور تقديم العثمانيين للاقتراح اليه ، أن يحصل ممثل للحكومة المصرية على عضوية هذه اللجنة ؛ وبعد وصول عضوى اللجنة الى القاهرة دون اتصال بالحكومة المصرية ضغط السفير البريطاني في استنبول « بضرورة ارسال تعليمات محددة للمبعوثين العثمانيين للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية » (١) .

بل وصل الأمر بالسلطات البريطانية في القاهرة الى تشكيل اللجنة المصرية التى ستتولى هذه المفاوضات مع المندوبين العثمانيين . . . وقد تشكلت من سرهنك باشا وسعد بك رفعت والكابتن أوين . Owen رئيس ادارة المخابرات المصرية والذي ، كما رأى كرومر ، « سيتولى الادارة الفعلية للمفاوضات » (٢) .

ونتبع الآن خطوات هذه اللجنة ومصيرها ، ففي اليوم التالى لاقتراح السلطان لارسال من ينوب عنه فى التحرى عن حقيقة موقع المراكز المتنازع عليها أبلغ وزير الخارجية التركية السير أوكونر أن ثمة برقية أرسلت الى مختار باشا أن يتقدم الى العقبة سريعا لبحث مسألة الحدود .

Corres Part LXIV No. 110 Cromer to Grey March 2, 1906. (١)
Tel. No. 31.

Ibid No. 112 Cromer to Grey Feb. 19, 1906 Desp. No. 21. (٢)

ولكن رفض السفير البريطاني في استنبول هذه الفكرة وأعلن عن عدم ارتياح حكومته لاختيار مختار باشا بالذات لهذا الدور (١) .

ونتيجة لهذا الرفض عدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها وقررت اختيار ضابطين تركيين للمهمة بدلا من المندوب السامي التركي في القاهرة ، وان كانت قد طالبت في نفس الوقت بانسحاب «ديانا» في مقابل إرسال أوامر الى القائد التركي في العقبة بعدم التدخل في شئون جزيرة فرعون ، ولكن لم يجد هذا الطلب اذنا صاغية من الحكومة البريطانية (٢) .

على أى حال ترك الضابطان اللذان تم اختيارهما (مظفر بك وفهمي أفندي) استنبول صباح ٢٠ فبراير قاصدين الى الاسكندرية (٣) ، وما أن وصلا الى القاهرة حتى دخلا قصر مختار باشا ولم يظهر خارجة ؛ وحتى أول مارس لم يظهر أى أثر للمندوبين العثمانيين ولم يحاولوا الاتصال بأى مسئول مصرى أو بريطانى خاصة أن الخديو كان فى هذا الوقت فى رحلة فى الصحراء كان مفروضا ألا يعود منها قبل ٤ مارس (٤) .

ونتيجة عن جمود الموقف أن طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها فى استنبول أن يضغط على الباب العالى ليتحرك المبعوثان (٥) ، وطلب أوكونر مقابلة السلطان فى اليوم التالى ،

Ibid No. 86 O'Connor to Grey, Feb. 19, 1906, Tel. No. 25. (١)

Ibid No., 87 O'Conor to Grey 20 Feb. 1906 Tel No. 26. (١)

Ibid No. 88 O'Connor to Grey Feb. 20, 1906 Tel. No. 37. (٢)

Ibid No. 104 Cromer to Grey Feb. 22, 1906 Tel. No. 51. (٣)

Corres. Part LXIV No. 109 Grey to O'Coner (٤)

March, 1 1906 (Tel. No. 11)

وطالبه بضرورة إرسال التعليمات للمبعوثين العثمانيين لبدء
التفاوض مع الحكومة المصرية (١) .

ولكن قبل عودة الخديوى من رحلته بيوم واحد - ٣ مارس -
صدرت الأوامر من الاستانة للمضامطين التركيين بالسفر على القور
الى العقبة ، عن طريق بيروت ومنها الى الشام فعمان فالعقبة .

وكان هذا الموقف غير متوقع لدى المسؤولين البريطانيين ،
وكما عبرت المقطم لسان حال الاحتلال فى هذا الوقت « لقد وقع
صنيع الحكومة الحميدية هذا موقع الدهشة والاستغراب عند جميع
الذين علموا به » (٢) .

وقد امتزجت الدهشة بالضيق الشديد من جانب الحكومة
البريطانية التى قررت تعبيراً عن هذا الضيق ان تتقدم فى نفس
يوم وصول المبعوثين التركيين الى العقبة بمذكرة شديدة اللهجة
مطالبة بالاسراع بسحب القوات العثمانية من طابا (٣) .

وقد سبق تقديم هذه المذكرة البريطانية برقية احتجاج من
الخديوى للسلطان لمخاددة المبعوثين للبلاد دون أن يتصلا به ويذكر
السلطان باحتجائه على احتلال القوات التركية للأراضى
المصرية (٤) .

وكان رد الحكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات تعزيز
قواتها الموجودة فى العقبة فأرسلت لواء ونصف من المشاة اليها (٥) .

Ibid No. 110 O'Conor to Grey March 2, 1906 Tel No. 31. (١)

(٢) المقطم - العدد ٥١٤٦ فى ٥ مارس ١٩٠٦

Ibid No. 126 O'Conor to Grey March 11, 1906 (Tel. No. 35). (٢)

Ibid No. 122 Cromer to Grey March 8, 1906 (Tel. No. 59). (٣)

Ibid No. 139 O'Conor to Grey March 12, 1906 (Tel. No. 97) (٥).

كما أبلغ مختار باشا الحديو في مقابلة لهما في ١٢ مارس أن المبعوثين التركيين ليس لهما أية سلطة مستقلة وإنما قد أرسلوا لمعاونته (١) . أما احتجاجات الحكومة البريطانية فكان الرد عليها دائما طلب الانتظار الى حين وصول تقرير المبعوثين من العقبة .

ودارت المشاورات في هذا الوقت بين المسئولين البريطانيين حول ارسال سفينة حربية أخرى الى العقبة بهدف فرض مزيد من الضغط على السلطان (٢) .

وقد وافق السير ادوارد جراي على الفكرة وإن رأى أن يسبقها ابلاغ استنبول أولا بهذه النية إذا لم تنسحب القوات التركية تماما وبسرعة من طابا والمناطق المصرية (٣) .

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتى تحرك مشلوها في القاهرة وفي العقبة .

في القاهرة أوعز مختار باشا لجريدة « الأهرام » بأن تنشر خبرا مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة الى نخل لحماية مداخل خليج العقبة ، كما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس (٤) ، كما أبرق في نفس الوقت للسلطان يلح عليه بعدم الخضوع للتهديد البريطاني والتمسك بالمراكز المحتلة (٥) .

وفي العقبة أبلغ رشدي باشا القائد التركي الكابتن هوربني Hornby قبطان البارجة ديانا بأنه متمسك بأن الحسدود تمتد

Ibid No. 134 Cromer to Grey March 13, 1906 (Tel. No. 65). (١)

Ibid No. 136 O'Connor to Grey March 15, 1906 (Tel. No. 38). (٢)

Ibid No. 140 Grey to O'Connor March 16, (Tel. No. 107). (٣)

Ibid No. 146 Cromer to Grey March 19, 1906 Tel. No. 70). (٤)

Ibid No. 147 O'Connor to Grey March 19, 1906. (٥)

من السويس الى رفح ولا يعترف - نيابة عن حكومته - ببرقيسة
٨ أبريل ١٨٩٢ (١) .

وكان الرد على احتجاج بريطاني عنيف تم تسليمه الى موزورس
باشا في ٢١ مارس (٢) أن أبلغ الباب العالي السير اوكونر أنه
لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن الحدود
المصرية فهذه مسألة تخص تركيا ومصر فقط (٣) .

ما لبث المبعوثان التركيان أن بعثا بتقريرهما الى استنبول
مؤكدًا وقوع طابا في الاراضي التركية (٤) ، وتبع معرفة فحوى هذا
التقرير أن تقدم مختار باشا بطلب لفتح باب المفاوضات مع الحديوى
لتسوية المسألة (٥) .

ولما كان قرار ارسال سفينة أخرى بريطانية قد تعطل نتيجة
لبعض الخلافات الادارية بين البحرية ووزارة الخارجية (٦) . ولما
كان أعضاء مجلس العموم قد بدأوا يطالبون باحالة المسألة كلها
الى التحكيم وهو ما لم تكن الحكومة البريطانية راغبة فيه لما يستتبعه
من تعقيدات سياسية طويلة (٧) ولما كان هناك بقية من أمل في

(١) Corres Part LXIV No. 148 Cromer to Grey March 12, 1906
Desp. No. 148.

(٢) Ibid No. 144 Grey to O'Connor March 21, 1906 Desp. No. 28.

(٣) Ibid No. 168 O'Connor to Grey March, 20 1906 Tel No. 46.

(٤) Corres. Part LXV No. 7 O'Connor to Grey April 2, 1906.
Tel No. 53.

(٥) Ibid No. 15 Cromer to Grey April 5, 1906 Tel. No. 87.

(٦) Corres Part LXIV No. 166 admiralty to Foreign office
March 27, 1906.

Parliamentary Debates — House of Commons Fourth
Series Vol. 155 p. 169.

تسوية المسألة عن طريق المفاوضة ، رأى البريطانيون الموافقة على المفاوضات المقترحة . . ولكن بشروط :

شرط أول : ضرورة تخويل مختار باشا رسميا من استنبول لمفاوضة الخديوى (١) .

شرط ثانى : ان تتم اللقاءات الخاصة بهذه المفاوضات بحضور رئيس نظام الخديوى وناظر خارجيته (٢) .

ورغم تنفيذ هذين الشرطين الا ان المسئولين البريطانيين فى القاهرة أو استنبول قد أعربوا عن تشاؤمهم من نتيجة هذه المفاوضات وأن قصد الأتراك منها ليس الا « محاولة لاضاعة الوقت » (٣) .

وينقلنا هذا الى المرحلة الأخيرة من مراحل محاولات حل المشكلة قبيل الازمة وهى مرحلة المفاوضات .

خامسا : المفاوضات المصرية - التركية :

تم أول لقاء بين مختار باشا من ناحية ، وبين الخديوى ورئيس نظاره وناظر خارجيته من ناحية أخرى ، يوم الأربعاء ١١ ابريل ١٩٠٦ .

وكشف المندوب السامى العثمانى كافة الأوراق التركية فى هذا اللقاء ، فمع اعتراف مختار باشا بأن المسألة يجب أن تفسر على أساس برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ الا أنه فسر هذه البرقية على الأسس الآتية :

Ibid No. 286 Cromer to Grey, April 6, 1906 Tel. No. 89. (١)

Ibid No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 Desp. No. 77. (٢)

Ibid No. 16 Cromer to Grey April 5, 1906 Tel. No. 88. (٣)

١ - أن شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضي الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس ، وبما أن طابا تقع جنوب هذا الخط ؛ فهو يعترف بها كنقطة واقعة في شبه الجزيرة وبالتالي في مصر .

٢ - أن الأراضي المصرية شمال هذه المنطقة تسير حدودها مع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضي التي يحدها من الشمال الغربي الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس الى العقبة ، وشرقا الخط من العقبة الى رفح فهي أراضى تركية .

وتحدث مختار باشا فذكر أن السلطان يعلق أهمية كبيرة لخط الحدود المقترح لرغبته في مد خط حديدى الى العقبة ومنه خطوط فرعية الى السويس وبورسعيد .

ولكن المندوب السامى التركى استدرك - بصورة مقصودة - فأعلن أنه فى امكانه رغم رغبته الباب العالى أن يعقد معاهدة على أساس أن خط الحدود يمتد مباشرة من رفح الى رأس محمد وبذلك يقع كل الساحل الغربى لخليج العقبة ضمن الاراضى التركية (١) .

وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان فى رأى كرومر « السماح ببناء خط حديدى حتى شواطئ قناة السويس ، وعملية البناء ستتم طبعا تحت اشراف الألمان . وهذه مسألة تمس مصالح بريطانيا مباشرة ، وعلى قدر عظيم من الأهمية ؛ فهي لا تقتصر على تهديد حرية مصر فحسب بل يمكن أن تشكل تهديدا تركيا خطيرا على حرية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك امتثالا لطلبات قوة أوربية أخرى (٢) » .

Corres Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906. (١)
Desp. No. 77.

وانظر الوثيقة رقم (٨)

Ibid No. 29 Cromer to Grey April 11, 1906 Tel. No. 98. (٢)

وانظر الوثيقة رقم (٨) ايضا

أما الموافقة على طلب مختار باشا فقد كان يعنى :

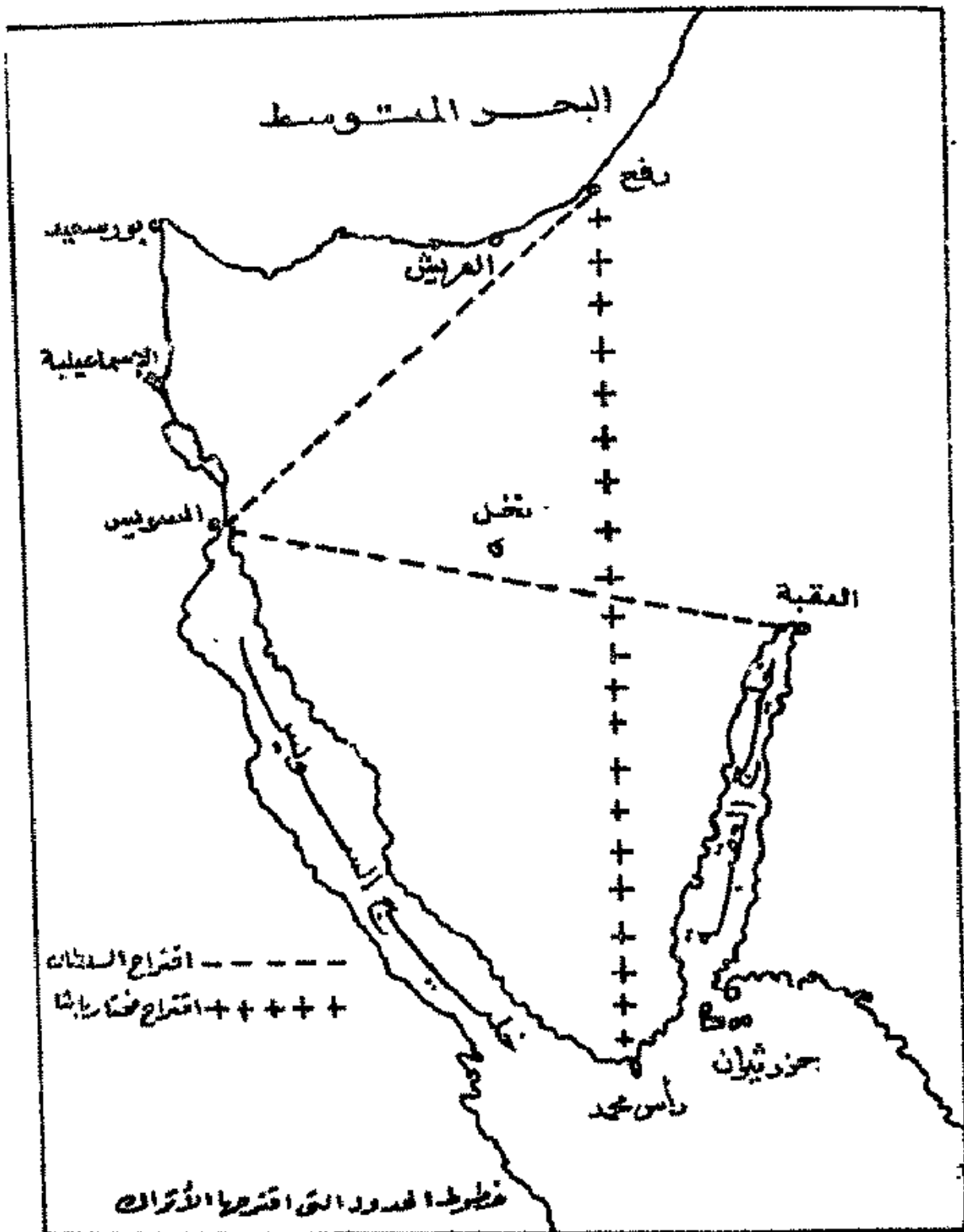
١ - غلق خليج العقبة فالقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدي الى هذا الخليج عرضها ٤٠٠ ياردة ويستطيع الاتراك بناء قلعة فى نقطة رأس نورراني Nuzerani (منطقة بشرم الشيخ) ، مما يجعل الدخول الى خليج العقبة شبه مستحيل للسفن البريطانية ، ويجعله من الناحية الفعلية بحرا تركيا مغلقة يهتد الطريق الى الهند ، وذلك بقوارب الطوربيد التي يمكن ارسالها بسهولة فى وحدات من العقبة .

٢ - سوف تكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل فحسب من السويس وقريبة جدا من « نخل » وهي مركز استراتيجى مهم جدا يمكن أن تتعرض منه مصر باستمرار للخطر .

٣ - سوف تصبح القبائل العربية التي ظلت دائما تحت الادارة المصرية تحت الادارة التركية وهذا الاجراء سيسبب متاعبه كبيرة فى شبه جزيرة سيناء . (١)

وبناء على ذلك تقرر رفض كافة وجهات النظر التركية ، وقطع المفاوضات التي بدأها مختار باشا ، والتفاهم رأسا مع استنبول .

وارسل الخديوى رده - بناء على نصيحة كرومر - على مقترحات مختار باشا ببرقية طريفة الى الصدر الأعظم يوم ١٤ ابريل يبلغه فيها أن الوسيلة الوحيدة للوصول الى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٩٨٢ كأساس للمفاوضة ، وأنه اذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يسمح للمهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلا من أن ينتهى هذا



الخط عند قلعة العقبة ، يمكن أن يسير الى نقطة على ساحل الخليج
تبعد ما لا يقل ثلاثة أميال الى غرب القلعة .

وختم الخديو برقيته أنه اذا ما قبلت مقترحاته فسوف تصبح
طابا ضمن الاراضى المصرية وعلى القوات التركية وقتئذ أن تسحب
منها (١) .

ولأكثر من أسبوع لم يحدث شيء يستحق التسجيل . .
وفجأة تحركت كافة أجهزة الدولة العثمانية تبذل كل جهودها لدفع
الموقف الى أزمة . . . وعلى حد تعبير السير ادوارد جراى « يبدو
ان السلطان عبد الحميد كان تواقا لاذار Ultimatum » (٢)

Corres Parl. LXV No. 26 Cromer to Grey April 14, 1906. (١)
(Tel No. 103).

Gray of Fallado, Op. Cit., P. 125. (٢)

الفصل الثالث

الأزمة

كان أول رد فعل لبرقية الحديوى الى الصدر الأعظم المؤرخة فى ١٤ ابريل ، رد الأخير عليه بعد ثمانية أيام كاملة - ٢٢ ابريل - ببرقية طويلة يذكر فيها ان الاراضى المذكورة فى فرمان الامبراطورى لا تحوى سيناء أو خليج العقبة وان برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ ، التى تعتبر ملحقا لفرمان التولية ، تشير فقط الى القسم الغربى من سيناء ، ويستطرد الصدر الأعظم فى برقيته بأنه قد تقرر اقامة متصرفية العقبة ومركز العقبة وان على الحديوى اتخاذ الخطوات المناسبة لانهاء هذه المسألة وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع (١) .

كما وصل فى نفس الوقت خطاب خاص من السلطان الى الحديوى بنفس المعنى ويكرر المطالبة « بنهو هذا الأمر بدون اعطاء فرصة لتمكين المداخله الأجنبية واستكمال الأسباب لاعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجلييلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور » (٢) .

وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الحديوى ، وتمت

(١) Corrès, Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906.
1908 Desp. No. 77.

(٢) أحمد شقيق : المصدر السابق ص ٨٥ .

المقابلة بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية ، ولم يقدم المندوب السامي التركي أية اقتراحات جديدة في هذه المقابلة ، وإنما قدم تهديدا ، فقد ذكر انه يجب ان يفهم ان المسألة لن تبحث أكثر من ذلك وانه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية (١) .

وفي نفس اليوم حدث عدوان آخر على الحدود المصرية فقد أبرق مراسل المقطم في العريش بأن الجنود العثمانيين قد ازالوا « الأعمدة الرخامية المقامة في نقطة رقع بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية » مع ان تلك الأعمدة قد نقش عليها اسم الجناب العالي وتاريخ حضوره الى تلك النقطة فالتفت الجنود التركية على الأرض ، ولم تحترم الاسم الكريم المنقوش عليه (٢) .

وقد طير كرومر الخبر الى لندن وذكر معه ان أهالي العريش قد أبدوا ما لا مزيد عليه من الانزعاج بسبب هذا الحادث (٣) .

ووصلت التقارير أيضا الى القاهرة بأن الحماية التركية في العقبة وصلتها امدادات متزايدة من المواقع والرجال ، وقد صرح رشدي باشا قائد هذه الحماية بأن في نيته التقدم نحو نخل .

يضاف الى كل ذلك ان الجرائد المصرية المؤيدة للجامعة الاسلامية قد ضاعفت من حملتها على موقف بريطانيا الى حد ان كرومر كتب

(١) Corres. Part LXV No. 72 Cromer to Grey April 25, 1906
Tel. No. 118.

وثيقة رقم (٨)

(٢) المقطم - العدد ١٨٩ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٠٦

(٣) Corres. Part LXV No. 75 Cromer to Grey
April 25, 1906 Tel. No. 117.

فى هذا الوقت « انه من الممكن الآن ان يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة (١) »

وكان على الحكومة البريطانية أمام كافة هذه الاجراءات التركية ان تتخذ موقفا حاسما ، ومن ثم بدأت فى خلال الأيام القليلة فى أواخر ابريل وأوائل مايو تشلور فكرة تقديم « انذار » للحكومة العثمانية وينقلنا هذا الى قصة تلك الأيام ...

ملاحظات الانذار

كانت فكرة القيام بعمل حاسم ضد الاتراك تراود المعتمد البريطانى فى القاهرة منذ أواخر مارس ، وقد رفض كرومر كل تفكير يشتم منه أى استسلام لمطالب السلطان أو لبعضها لانه « سوف ينتج أسوأ الأثر اذا ما أذعنت لرغبة السلطان فى تمزيق شروط فرمان باى وسيلة » ، ولكنه مع ذلك طالب بالتمهل « فمن المرغوب منح جلالته كل فرصة للخضوع لاحتجاجاتنا حتى اذا اضطررنا الى القيام باى عمل حاسم لا يكون لديه حجة » (٢) .

وفكرة عدم تقديم أى تنازلات عاد يكرها السفير البريطانى فى استنبول بعد ذلك بشهر كامل حيث رأى « ان مثل هذا المسل سيعتبر علامة ضعف وسيزيد من الصعوبات التى تواجهنا » (٣)

ولكن قبل اتخاذ « الاجراء الحاسم » المطلوب كان على الحكومة

Corres. Part LXV No. 62 Cromer to Grey April 22, 1906. (١)
Tel. 109.

Corres Part LXIV No. 164 Cromer to Grey March 27, 1906 Desp. No. 80. (٢)

Corres. Part LXV No. 65 O'Connor to Grey April 23, 1906 Tel. No. 68. (٣)

البريطانية ان تبحث امرين ، اولهما تأمين موقفها الدولى والمحلى قبل اتخاذ هذا الاجراء ، وثانيهما نوع الاجراء المرغوب .

١ - تأمين الموقف الدولى والمحلى : -

(١) الموقف الدولى : لما كان توقيت نشوب الأزمة متفقا مع انعقاد « مؤتمر الجزيرة الثانية » فى يناير ١٩٠٦ فقد تصبورت البريطانيون ان ألمانيا تعمل على تحويل انظارهم الى شىء آخر فدفعت السلطان الى اختلاق مشكلة (١)

وقد تضاعف الشك فى موقف ألمانيا نتيجة لاصطحاب الحملة الصحفية على البريطانيين بمقالات مليئة بالمديح والثناء على « دولة ألمانيا » لا سيما من اللواء التى زار رئيس تحريرها « مصطفى كامل » برلين فى تلك الفترة وبقي بها لبعض الوقت .

أما فرنسا فمنذ البداية ، وقد أبدت عن طريق سفيرها فى لندن واستنبول ، الاستعداد لتقديم كل معونة ممكنة للجانب البريطانى (٢) .

وعلى اثر انتهاء مؤتمر الجزيرة خلال ابريل تحول الموقف تماما لصالح الجانب البريطانى ، فبالنسبة لألمانيا تقدم « الكونت مترنيخ » سفيرها فى لندن الى وزير الخارجية البريطانية بتأكيدات مؤداها ان الحكومة الألمانية لا تقدم أى عون أو تأييد للحكومة التركية فى موقفها

(١) Corres, Part LXIV No. 50 Findlay to Grey Jan. 27, 1906.
Desp. No. 14.

(٢) Ibid No. 129 O'Connor to Grey March 5, 1906 Desp.
No. 150.

من مسألة طابا ، ونفى الاتهامات التي رددتها الصحافة البريطانية بهذا المعنى (١) .

أما فرنسا فقد عبرت جريدة الطان في مقال لها في ٢٨ ابريل عن موقف الحكومة الفرنسية بأنها « متفقة تماما مع بريطانيا بشأن مسألة الحدود المصرية - التركية وانها سوف تنفذ كافة التزاماتها الناتجة عن اتفاق ٨ ابريل ١٩٠٤ وان على أصدقائها الانجليز ان ينتظروا نفس المعونة الودية التي قدموها في مؤتمر الجزيرة » (٢) .

وقد تمت لقاءات متعددة يوم ٣٠ ابريل بين وزير الخارجية البريطانية وسفراء الدول الصديقة فقد اجتمع أولا مع المسيو كامبو وأبلغه بالموقف وكان رأى السفير الفرنسي وجوب استخدام اجراء قوى مع الأتراك (٣) ، كما اجتمع بالسفير الروسى الذى رأى ابلاغ حكومته على الفور بالموقف (٤) .

وكانت ردود الحكومتين مشجعه للغاية فلم تكتف الحكومة الفرنسية بتقديم تأييدها بل ان المسيو بواتيرو Boutiron السفير الفرنسى فى سان بطرسبرج تحدث مع الكونت لامسدروف Lamsadoff وزير الخارجية الروسى فى المسألة ، مما دعا الأخير الى ارسال تعليماته الى المسيو زينوفيف السفير الروسى فى استنبول لينسق جهوده مع زميله الفرنسى والانجليزى للضغط على الباب العالى .

Ibid No. 97 Grey to Sir F. Lasselles (Berlin) April 5, (١)
1906 (Tel. No. 122).

Ibid No. 92 Sir F. Bertie to Grey April 28, 1906 Desp. (٢)
No. 183.

Ibid No. 96 Grey to Bertie April 30, 1906 Tel No. 241. (٣)

Ibid No. 48 Grey to Sir. Spring Rice April 30, 1906 (٤)
Tel No. 185.

وقد أعرب الكونت لامسدروف للسفير البريطاني المستر رايس عن رغبته في عمل مشترك للسفارات الثلاث في استنبول (١) .

كما أبلغ السفير الفرنسي البريطانيين بصورة رسمية بأن حكومته قد أرسلت تعليماتها لسفيرها في استنبول لاستعمال كل نفوذه لإجبار السلطان على الموافقة على المطالب البريطانية (٢)

وبهذا أصبح الجو الدولي ممهدا تماما لاتخاذ « الاجراء الحاسم »
(ب) الموقف المحلى : لما كانت احتمالات ردود فعل ضخمة في مصر نتيجة لاتخاذ الاجراء المنتظر كبيرة ، فقد روى قبل اتخاذ هذا الاجراء أن تتم زيادة جيش الاحتلال البريطاني في مصر (٣) .

وطلب زيادة الحامية البريطانية في مصر كان كرومر يلح في تلميحه منسدا أوائل ابريل كوسيلة للضغط على السلطان (٤) .
ولما أخذت الأزمة تطل برأسها زاد الحساح المعتمد البريطاني لزيادة جيش الاحتلال وكان رأيه ان القوة الموجودة في مصر وقتذاك لا تكفى الا للسيطرة على القاهرة والاسكندرية فقط . ولكن ماذا عن الباقي ؟ (٥) .

وما لبثت وزارة الخارجية البريطانية ان وافقت على قرار ارسال

Corres. Part LXV No. 111 Spring-Rice to Grey May 2, (١)
1906 Tel. No. 80.

Ibid No. 115 Grey to Bertie May 2, 1906 Tel No. 57. (٢)

Ibid, No. 71 Grey to Cromer April, 24 1906 Tel. No. ٤2. (٣)

Ibid No. 11 Cromer to Grey April 4, 1906 Tel. No. 84. (٤)

Corres. Part LXIV No. 47 Cromer to Grey April 16, 1906. (٥)
Tel No. 104.

القوات المطلوبة ورأت اعلان هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثيره المطلوب على الراى العام فى داخل مصر (١) .

وفى ٢٦ أبريل صدرت الأوامر بتحريك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة لتعزيزها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب ارسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها ، على ان يتم تحريك هذه القوات قبل آخر الشهر . (٢) وبالفعل تم وصول أغلب هذه القوات قبل اتخاذ « الاجراء الحاسم » .

كما عملت السلطات البريطانية فى القاهرة على تدعيم مركزها الداخلى بإجراء آخر وهو المواجهة السريعة لتحطيم الانراك لأعمدة الحدود عند رفح وعلى هذا فقد اقترح كرومر ارسال البارجة « منيرقا » التى كانت راسية آنذاك فى بورسعيد الى العريش أو رفح لتحرق حقيقة الموقف وان يقدم قائدها الكابتن ويموث Weymouth احتجاجا شديدا للسلطات التركية اذا وجد ان الأعمدة قد ازيحت فعلا . (٣)

وفعلا صدرت التعليمات لمينيرقا فى ٢٧ أبريل لتقوم بالمهمة التى اقترحها المعتمد البريطانى فى القاهرة (٤) .

وفى أول مايو قدم الكابتن « ويموث » التقرير المطلوب وأبلغ ان الأعمدة قد ازاحها الترك فعلا ، وذكر انه رغم محاولة الترك لمنع البارجة البريطانية من الاقتراب من البر الا ان القائد الانجليزى ومعه

Ibid No. 55 Grey to Cromer April 19, 1906 Tel No. 45, (١)

Ibid No. 75 War Office to Foreign Office April 26 1906 (٢)

Ibid No. 79 Cromer to Grey April 26, 1906 Tel No. 118, (٣)

Ibid No. 83 Grey to Cromer April 27, 1906 Tel No. 50, (٤)

موظف كبير هو « نعوم بك شقير » قد تمكننا من مقابلة قائد القوة العثمانية في رفح وتسليمه الاحتجاج (١) .

٢ - نوع الاجراء المطلوب :

لما كان قد ثبت عدم جدوى المفاوضات بعد تلك المحاولات الطويلة التي تمت منذ احتلال الاتراك لطابا حتى أوائل مايو ١٩٠٦ . ولما كان طرفا النزاع قد رفضا الالتجاء الى الوسائل السلمية الأخرى سواء بالتحكيم الذي رفضته الحكومة البريطانية ورآه السلطان «مدعاة لتعقيدات متعددة لا ترغبها الحكومة العثمانية» (٢) أو بالعرض على محكمة لاهاى التي رفضها كرومر « لأنها ستكون فرصة لألمانيا لمعاملتنا بالمثل على موقفنا في مؤتمر الجزيرة وذلك بإثارة المسألة المصرية كلها » (٣) كما رفضها السلطان في برقية له الى سفيره في لندن وذكر أنه « قوى بما فيه الكفاية للدفاع عن حقوقه » (٤) . . . نقول أنه بعد استنفاد هذه الوسائل كان من المنتظر ان تكون طبيعة الاجراء المطلوب عسكرية بالضرورة .

وقد تقرر منذ البداية الا يكون هذا الاجراء من ناحية البحر الأحمر ، حتى لا يتخذ ذريعة بأنه تهديد للاماكن المقدسة الاسلامية مما يثير ثائرة الشعوب الاسلامي (٥) .

والواقع ان الحكومة البريطانية كانت حريصة للغاية منذ

Ibid No. 103 Cromer to Grey May 1 1906 Tel. No. 129, (١)

Ibid No. 59 Inc. No. 6 Yildiz to Musurus Pacha March 25, 1906, (٢)

Ib'd No. 39 Cromer to Grey April 11, 1906 Tel No. 98, (٣)

Corres. Part LXV Inc. No. 77 Cromer to Grey April 10, 1906 Tel No. 58, (٤)

Ibid No. 79 Cromer to Grey April 26, 1906 Tel. No. 118, (٥)

البداية على تجنب اثاره المشاعر الاسلاميه ، سواء داخل مصر او خارجها ، لا سيما ان تحذيرات متعددة قد وصلتها في هذا الشأن ، ففي خلال مقابلة بين السير أوكونر والسلطان عبد الحميد في ٥ مارس الملح الأخير بخطورة الموقف البريطاني « لأن الاراضى موضع النزاع ذات صلة مباشرة بالمراكز الاسلاميه المقدسة » (١) ، كما تبه بلنت أيضا في نفس الوقت الى خطورة مسألة سيناء لصلتها « بطريق الحبح البرى بين القاهرة والمدينه » (٢) .

كما تقرر أيضا استبعاد أى اجراء عسكرى محلى ، فمندا اقترح السفير البريطاني فى استنبول أن تقوم قوة انجليزيه بالتقدم الى المناطق محل النزاع ، وطرد القوات التركيه من طابا بل ومن العقبة اذا لزم الامر ، (٣) رفض وزير الخارجيه هذا الاقتراح لأنه سيسندعى تجميع قوات كبيره لطرد الأتراك والسيطرة على المنطقه كما ان حرارة الجو فى هذا الوقت من العام - مايو - كانت لا تشجع على مثل هذا الاجراء (٤) .

وقد رأى ان أنسب اجراء هو « مظاهره بحريه فى شرق البحر المتوسط » بالقرب من السواحل التركيه ، فقد اقترح السير ادوارد جراى ان يتجمع الاسطول البريطانى أولا فى بيريه فى اليونان وان لم يكف هذا لاذعان العثمانيين تتقدم قطع هذا الاسطول الى جزيرتى ليمنوس Lemnos وميتلين Mytilene الواقعين فى بحر

Corres. Part LXIV No, 129 O'Connor to Grey March 5, (١)
1906.

Blunt, W.S. My Diaries p. 133. (٢)

Corres. Part LXV No, 109 O'Connor to Grey May 2, 1906. (٣)
Tel No. 75.

Ibid No, 114 Grey to O'Connor May 2, 1906 Tel, (٤)
No. 62.

ايجة والتابعتين للاتراك ، وان تظسل هناك حتى يمكن الوصول الى
تسوية مرضية (١) .

وكانت موافقة ممثلى الحكومة البريطانية فى القاهرة واستنبول
تامة على هذه الاجراء فقد ذكر اوكونر « ان السلطان سيدعن لمنطق
القوة وذلك بالمظاهرات البحرية فى مياه الليفانت » (٢) .

ولم يعد باقيا بعد كل ذلك سوى تقديم الانذار ، واتخاذ
الاجراءات العسكرية والسياسية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

الانذار : —

بعد ان تقرر نوع العمل الذى رأت الحكومة البريطانية اتخاذه
بدأت الاتصالات بالدول الصديقة لاطلاعها على هذا القرار ، وكان
أكثر هذه الدول حماسا لمعاونة الانجليز هى فرنسا التى ذكر سفيرها
فى لندن المسيو يول كامبو ان التعليمات قد ارسست على الفور
للسفير الفرنسى فى استنبول لاستخدام نفوذه لاجبار السلطان على
الموافقة على المطالب البريطانية (٣) . كما تم الاتصال أيضا بالسفيرين
الروسي والايطالى فى لندن ، فأبدى الأول استعداد بلاده للمعاونة (٤) ،
بينما أبدى الثانى ترحيب بلاده بهذه الخطوة (٥) .

Ibid No. 93 Grey to Cromer April 30, 1906 Tel. No. 55. (١)
and to O'Connor Tel No. 58.

Ibid No. 108 O'Connor to Grey May 2, 1906 Tel No. 76 and (٢)
No. 37.

Corres Part LXV No. 115 Grey to Bertie May 2, 1906 (٣)
No. 57.

Ibid No. 127 Grey to spring Rice May 3, 1906 Tel No. 81. (٤)

Ibid No. 128 Grey to Sir E. Egerton (Rome) May 3, 1906 (٥)
Tel No. 59.

ولكن يجب أن نسجل هنا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن راغبة من هذه الدول سوى في « معاونة دبلوماسية محددة » أما أي إجراءات عنيفة فيتفرد بها الانجليز وحدهم لأنهم قادرون عليها (١) .

ثم من الجانب العسكري تمت دراسة امكان انضمام بعض قطع الاسطول البريطاني في مصر الى بقية الاسطول الذي تقرر استخدامه في تنفيذ الاجراء العسكري المطلوب ، وقد وافق كرومر على انضمام « منيرفا » الى هذا الاسطول ، ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب « ديانا » من العقبة حتى « لا يحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطرابا شديدا في العالم الاسلامي ويزيد الأمور تعقيدا ، كما أن بقاء ديانا يجعل في الامكان اذا تقدم الترك الى نخل أو قناة السويس تدمير العقبة ، وعدم تمكين الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلا » (٢) وقد أخذ بوجهة نظر المعتمد البريطاني في القاهرة في هذه المسألة تماما (٣) .

وبعد اتمام كل تلك الترتيبات تقدم السير اوكونر عصر يوم الخميس ٣ مايو عام ١٩٠٦ الى وزير خارجية الدولة العثمانية بمذكرة طويلة ذكره في أولها بفرمان تولية الخديوى عباس وبرقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بشأن ادارة سسيناء ومذكرة المعتمد البريطاني في القاهرة لناظر الخارجية المصرى في ١٣ من نفس الشهر بتفسير هذه البرقية .. واستطردت المذكرة « وخلافا لما جاء في تلك المذكرة فان الحكومة الامبراطورية قد احتلت طابا بقوة عسكرية رفضت ان تسحبها ورغم تكرار الطلب بذلك ورغم ان طابا واقعة ضمن الاراضى الخاضعة لادارة سمو الخديوى بدون شك »

« وان ما جاء في مراسلات الصدر الأعظم الى الخديوى جعل

Ibid No. 126 Grey to O'Connor.

(١)

Ibid No. 124 Cromer to Grey May 3, 1906 Tel. No. 181.

(٢)

Ibid No. 124 Grey to Cromer May 4, 1906 Tel. No. 62.

(٣)

مفاوضات القاهرة مستحيلة بالمرّة ، كما ان معنى قبول ما جاء فى هذه المراسلات خطورة الموقف على قناة السويس ومصر . وقد استمرت المفاوضات حتى الآن فعدة أسابيع دون تقدم يذكر ، بل نتج عنها زيادة ادعاءات الباب العالى فيما يختص بإدارة مصر .

« وعلى الحكومة العثمانية ان تعلم ان الحكومة البريطانية لن تظل ساكتة على انتهاك حقوق سمو الخديوى والعدوان على أراضيّه .

« وعلى ذلك فى الشرف ان ابلغ سموكم ان وزير الخارجية البريطانية قد اصدر لى التعليمات لابلغكم انه على الحكومة العثمانية ان توافق على تعيين خط الحدود بين رفح الى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ وان تجلو عن طابا .

« وان أى تأخير سوف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف الى ذلك انه اذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون النتائج وخيمة للغاية . » (١)

★ ★ ★

من الخيوط المتشابكة المعقدة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع ان نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية يصحبها مساندة دولية ، وتأييد من الرأى العام الداخلى مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أى هجوم تركى محتمل .

والجانب الآخر من الصورة يتضح فيه المحاولات التركية للتملص من خيوط الأخطبوط البريطانى وفشلها جميعا ، بل يمكن

(١) Corres Part LXV No. 286 O'Connor to Grey May 21, 1906
Desp. No. 77.

ان تلاحظ انه كلما زادت هذه المحاولات كلما زاد ضغط اذرع
الخطبوط .

وكان طبيعيا ان تكون الخطوط الاخيرة لهذا التسلسل المنطقي
استسلام تركى كامل ونهاية للآزمة .

وبناء على رسم هذه الجوانب نستطيع ابراز التفاصيل :

الجانب الاول : التحركات البريطانية والموقف الدولى والداخل :

صدرت الأوامر صباح ٤ مايو للأسطول الانجليزى فى البحر
المتوسط بقيادة الأميرال لورد تشارلز برزفورد Beresford
بالتقدم الى بيريه وفعلا بدأت قطع هذا الاسطول فى تنفيذ الأوامر
على الفور بعد ان انضمت اليها البارجة « منيرفا » التى كانت قد انتهت
مهمتها فى رفح . (١)

ومع اعلان هذه التحركات البحرية تقدم السفير الفرنسى فى
استنبول الى وزير الخارجية التركية بنصيحة قوية بالاستجابة لمطالب
الانجليز (٢)

وفى نفس الوقت صدرت التعليمات الى المسيو « زينوفيف »
السفير الروسى فى استنبول ، بتنسيق جهوده مع زميله الفرنسى
والبريطانى لزيادة الضغط على الباب العالى . (٣)

وقد ابلغ وزير الخارجية الروسى السفير البريطانى فى

Corres Part LXV No. 130 Admiralty to Foreign Office (١)
May 4, 1906.

Ibid No. 131 O'Connor to Grey May 4, 1906 Tel. No. 82. (٢)

Ibid No. 148 Sping-Rice to Grey, May 3, 1906 Desp. (٣)
No. 293.

سان بطر سبرج انه مما يسعده جدا عودة التعاون مع الدولتين اللتين
تعاونت معهما روسيا في مؤتمر قريب - يقصد مؤتمر
الجزيرة (١) .

ووصل الأمر بالتعاون البريطاني - الفرنسي - الروسي في
استبول ان تمكنت السفارة الفرنسية من الحصول - بطريقة ما -
على خريطة وضعتها قيادة الجيش الخامس التركي للحدود المقترحة
التركية - المصرية فسلمها المسيو كونستانس الى زميله السير أوكونر
على الفور (٢) .

ولكن كان موقف « ألمانيا » هو الذى يحيط به عديد من علامات
الاستفهام فالمصالح الألمانية الكبيرة التى تمت فى الدولة العثمانية فى
هذا الوقت يضاف اليها مقالات الصحافة الداعية للجامعة الإسلامية
فى القاهرة - على رأسها اللواء - والتى كانت تمجد دائما الصداقة
العثمانية - الألمانية الى جانب زيارات البارون فون أوبنهايم
Oppenheim السكرتير الشرقى للقنصلية الألمانية - المتكررة لمختار
باشا ابان الأزمة . . كل هذا ألقى الريب والشكوك حول الموقف
الألماني من الصراع البريطاني العثماني .

وقد دعا هذا السير ادوارد جراى فى مقابلة له مع السفير
الألماني فى لندن أن ينبه هذا السفير لتصرفات البارون أوبنهايم
وذكره بأن المعونة التى قدمها الألمان للسلطان أثناء أزمة مقدونيا قد
شجعت أن يذهب بعيدا (٣) .

كما تحدث المسيو كامبو السفير الفرنسي فى لندن مع زميله

Ibid No. 154 Spring Rice to Grey May 3, 1906 Desp. (١)
No. 203.

Ibid No. 162 O'Connor to Grey May 3, 1906 Desp. No. 305. (٢)

Grey of Fallodon : Op. Cit., p 130. (٣)

الألماني وأبلغه رأى الحكومة الفرنسية من أن البارون أوبنهايم بأعماله في القاهرة لا يضر فحسب بالمصالح البريطانية في مصر . بل يضر بمصالح كافة الدول التي لها مستعمرات في العالم الاسلامي بتشجيعه روح الجامعة الاسلامية (١) .

ومع حرص بريطانيا وفرنسا على ابقاء المانيا بعيدة عن حلبة الصراع الا انها منذ البداية كانت بعيدة فعلا ، ففي ٢٩ أبريل نشرت مجلة North German Gazette شبه الرسمية مقالا تنفي ان المانيا لها أي يد في تشجيع تركيا في موضوع العقبة ، كما ان مجلة فرانكفورتر زيتونج Frankforter Zeitung ، التي صدرت قبل ذلك بيوم واحد كتبت مقالا آخر طويل عن الموضوع وقدمت نفس النفي (٢) .

وفي ٢ مايو قابل وزير الخارجية الالمانية السفير التركي في برلين وسأله عن السبب الذي يدفع السلطان لنشر الشائعات بأن المانيا معه في صراعه مع انجلترا (٣) ؟ .

وفي اليوم التالي قابل السفير البريطاني مسئولوا كبيرا في وزارة الخارجية الالمانية صرح له أنه « قد تم افهام السفير التركي ان حكومته لا يمكن ان تساعد السلطان في هذا الموضوع وان النصيحة التي قدمت له في هذا الشأن لا تتمدى حث حكومته على التفاهم مع الحكومة البريطانية » (٤) .

وقبيل نهاية الازمة نشرت مجلة دوتيش كولو نيسال زيتونج

Documents Diplomatiques Français 1871-1914 2 Serie (١)
(1901-1911).

Tome X No. 51 Cambon a M. Bourgois 11 Mai, 1906.

Corres Part LXIV No. 152 Lascelles to Grey, Ap 11 30. (٢)
Desp. No. 72.

Ibid No. 277 Cromer to Grey, May 26, 1906 Desp. No. 72. (٣)

Ibid No. 153 Lascelles to Grey May 3, 1906 Tel No. 127. (٤)

... Deutsche Kolonial Zeitung المعبرة من آراء وزارة الخارجية الألمانية تشير الى عقم الرأي القائل بأن ألمانيا قد شجعت السلطان في مسألة الحدود المصرية - التركية وذلك لتعارض هذا الرأي مع المصالح الألمانية الناتجة عن تزايد مصالحها التجارية في مصر (١) .

ومعنى ذلك ان العمل العسكرى البريطانى - من الوجهة الدولية - كانت له حرية العمل تماما .

يضاف الى ذلك ان التأييد الداخلى للسياسة البريطانية في هذه المسألة كان تاما . واذا استعرضنا بعض جلسات مجلس العموم ابان الازمة لوجدنا ان كل ما دار حولها من مناقشات ينبض بالرضاء عن خطوات الحكومة وحضها على المحافظة على الحقوق المصرية (٢) وعلى حماية قناة السويس (٣) .

والمحاولة الوحيدة التى بذلها بلنت BLUNT لجسج الأعضاء الراديكاليين في المجلس للاشتراك في احتجاج ضد الانتذار على اعتبار أنه انتهاك لحقوق السلطان قد يثير ثائرة العالم الاسلامى ... هذه المحاولة قد لاقت اخفاقا تاما لان هؤلاء الاعضاء كانوا غاضبين على السلطان الى درجة ان احدا منهم لم يقبل الاشتراك في هذا الاحتجاج (٤) .

كما ايدت الصحافة البريطانية خطة الحكومة ولم نعثر فيها سوى على ذلك الصسوت الخافت لمستر بلنت عندما نشرت

(١) Ibid No. 267 Lucelles to Grey May, 15 1906 Tel. No. 140.

(٢) انظر سؤال المستر اشلي في جلسة ١٠ مايو .
Parliamentary Debates — House of commons — Fourth
Serie Vol. 156 pp. 403-404.

(٣) انظر سؤال المستر ليجون في جلسة ١٠ مايو .
Ibid Vol. 157 p. 178.

(٤) Blunt, W.S. Op. Cit., p. 143

« المانشستر جارديان » يوم ١٢ مايو خطابه الذي أرسله الى السير ادوارد جراي محتجا على الاجراء الذي تم توجيهه للسُلطان (١) .

الجانب الثاني : الموقف المحلي :

أخذت الاخبار المتناثرة قبيل الانذار وبعده تصل الى لندن عن بعض التحركات العسكرية التركية ، فقد ابلغ المستر جون ديكسون Dickson القنصل البريطاني في القدس في أواخر أبريل بان ٤٠٠ جندي تركي نزلوا في يافا ، كما قدر عدد الأتراك الموجودين في العقبة بـ ٢٤٥٠ رجلا (٢) .

وأرسل نفس القنصل في ٧ مايو بأن الاوامر قد صدرت لتقوية يافا ، كما وصلت قوات من يافا الى الحدود عند رفح (٣) ، وعلم في اليوم التالي أن الأتراك يستطيعون حشد ٢٠ ألف رجل في معان خلال أسبوعين (٤) .

وقد ازعجت هذه الاخبار كرومر الذي رأى الاستعداد لمواجهة تحرك الأتراك نحو قناة السويس .

وكانت أول خطوة تتخذ في هذا السبيل ارسال قوة عسكرية تتكون من مائة رجل من خفر السواحل مع مدفعين ومدفع جبلي الى

(١) Ibid. p. 144.

(٢) Corres. Part LXV No. 149 O'Connor to Grey April 28, 1906 Desp. No. 282.

(٣) Ibid No. 158 O'Connor to Grey, May 7, 1906 Tel No. 89.

(٤) Ibid No. 168 O'Connor to Grey May 8, 1906 Te lNo. 91.

« نخل » ، لما هو معلوم من أن سيطرة أى قوة أجنبية على ذلك المركز الاستراتيجى الهام يمكنها أن تهدد قناة السويس (١) .

وقد أدى قلق كرومر المتزايد على أمن القناة الى أن يطالب بتقديم الاسطول والقوات البريطانية اليها ، ولكن قبل ان يتم هذا التقدم كانت هناك ثلاثة أمور يجب اقرارها :

١ - مدى اتفاق وجود السفن الحربية فى قناة السويس أو بناء القواعد العسكرية على شاطئها مع المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ .

٢ - مدى فاعلية قوات الاسطول البريطانى فى منع الاتراك من عبور القناة اذا بقيت فى بحيرة التمساح .

٣ - مدى ما يمكن ان تقدمه وزارة الحربية من قوات من الهند أو من بريطانيا فى مثل هذه الحالة (٢) .

وقد أجاب السير مكلولم مكلرويث المستشار القضائى للحكومة المصرية على التساؤل الأول من تساؤلات كرومر بأنه ليس ثمة تعارض بين اتخاذ أى خطوات للدفاع عن قناة السويس وبين معاهدة ١٨٨٨ (٣) .

وقد أحيطت وزارة الخارجية ووزارة الحربية البريطانيتان علما بالجوانب الأخرى التى أثارها المعتمد البريطانى ، بل ان وزارة الهند أيضا تمت استشارتها فى الموضوع حيث تقرر الاستعانة بقوات

(١) Cor es, Part LXV, No, 143 Cromer to Grey May 5, 1906
Tel. No, 136.

(٢) Ibid No, 142 Cromer to Grey May 5, 1906.

(٣) Ibid No, 144 Cromer to Grey May, 5 1906 Tel, No, 137.

هندية للدفاع عن قناة السويس ومصر في حال الهجوم عليها (١) .

ولما كان نطبق المادة الثامنة من معاهدة القناة بشأن وجود قوة فيها للدفاع عنها في حالة الضرورة يستدعى تضامن اثنين من ممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة مع ممثل بريطانيا في القاهرة ، فقد تقرر اجراء مشاورات عاجلة في هذا الشأن مع الحكومتين الفرنسية والروسية .

وتمت الاتصالات اللازمة مع السفير الفرنسي في لندن الذي ابلغ الحكومة البريطانية استعداد حكومته التام للتعاون في هذا الموضوع ، كما نجحت اتصالات مشابهة مع الحكومة الروسية في بلوغ نفس الاهداف (٢) .

وبناء على هذه الاتصالات فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد الى المياه المصرية يقودها اليرير ادميرال سير هدورث لمبتون H. Lamiton ، وبقيت في حالة استعداد لصد أي هجوم تركي محتمل على القناة (٣) . كذا وافقت وزارة الحربية على بقاء القوات الهندية المطلوبة رهن الاستعداد تحت طلب المعتمد البريطاني في القاهرة (٤) .

وفي نفس الوقت تمت اتصالات سرية بين وكيل القنصل البريطاني في غزة المستر كنزفيس Knesevish في ١٢ مايو وبين عدد كبير من ابناء المدينة الذين ذكروا « انهم غير راضين عن

(١) Ibid No, 161 Grey to Cromer May, 7 1906 Tel No, 67.

(٢) Ibid No, 161 Grey to Cromer May 7, 1906 Tel No, 80.

(٣) Ibid No, 236 Cromer to Grey May 21, 1906, 1906 Desp. No, 77.

(٤) Ibid No, 184 Grey to Cromer May 9, 1906 Desp. Nu, 77.

الأتراك ، وان الاناء قد فاض بما فيه ، وانهم على استعداد لكتابة التماس يوقع عليه كبار رجال غزوة لتسليمه الى القنصلية طالبين الحماسة » .

كما طالب « افندية المدينة » وكيل القنصل ان تمتد الحدود المصرية الى اسدود لتشملهم كما كان الوضع دائما (١) .

وبالطبع كان لهذه الاتصالات أيضا قيمتها الكبيرة كاجراء دفاعي يمكن استعماله في حالة الهجوم التركي المحتمل اذ يمكن معه اثاره أهالي تلك البلاد ضد الحكم العثماني في مثل هذه الحالة .

الجانب الثالث : المعركة السياسية :

كانت أول ردود الفعل التركية للانذار البريطاني ان أرسل السلطان « نجيب باشا » كمبعوث خاص له صباح يوم ٥ مايو الى السفير البريطاني في استنبول برسالة يجدد فيها تأكيداتة باحترام برقية ٨ أبريل وبأنه لا يدعى أي شيء غرب خليج العقبة .

وقد رد السير أوكونر على ذلك بأنه على السلطان أولا وضغ هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز ، كما حذر مبعوث السلطان من استمرار هذا الاسلوب الغير الرسمي لان حكومته مصممة على ان تسير الامور في أقصى حدود الرسمية (٤) .

وفي مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان

Ibid No. 298 O'Connor to Grey May 29 1906. (١)

Ibid No. 138 O'Connor to Grey May 5, 1906 Tel No. 83. (٧)

مشروع معاهدة لحل الازمة ، أما أهم نقاط المعاهدة المقترحة فقد كانت :

- ١ - ان تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر .
 - ٢ - ان يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر .
 - ٣ - في حالة الضرورة يشارك السلطان بفواته في الدفاع عن مصر وقناة السويس جنبا الى جنب مع بريطانيا العظمى .
- وذكر رسول السلطان انه في حالة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة فسوف يتم الجلاء عن طابا وتتكون لجنة تركية - انجليزية مشتركة لتعيين الحدود .

وكان رد أوكونر على هذا الاقتراح لا يقل عنفا عن رده على الاقتراح الأول فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لا يرى ضرورة لثل هذه المعاهدة ، حيث أنه لا داعي لبحث مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التي أصدرها (١) .

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر « فمثل هذا الأمر لم يكن موضع تساؤل أبدا ولكن يبدو أن الهدف أحراز نصر دبلوماسي سيكون له أثر كبير هنا - أى في القاهرة - » (٢) .

وقد رأت استنبول بعد ذلك ان تغير من أسلوبها السياسي فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تماما عن ميدان الصراع

(١) Corres. Part Lxv No. 140 O'Connor to Grey May 5, 1906
Tel No. 85.

(٢) Ibid No. 199 Cromer to Grey May 10, 1906 Tel No. 104.

على اعتبار ان المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما ،
وعلى هذا الأساس فقد أرسل الصدر الأعظم برقية الى الخديو في
٧ مايو يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن
مسألة الحداد (١) .

وكان مما جاء في هذه البرقية « ان وضع انجلترا في مصر
يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكري للبلاد وان تدخلها
في تلك المسألة لا يصح فهي من اختصاصك وحدك . وحيث ان
السلطان قد اسند ادارة الاراضي المصرية اليكم فهو يرجوكم الا تمكنوا
أي قوة أجنبية من التدخل وفي انتظار ردكم » .

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالرد على برقية
الصدر الأعظم بأنه ليس لديه ما يضيفه الى آرائه السابقة في الرد
على هذا الموضوع (٢) .

وبعد فشل تلك المحاولة التركية أخذت السلطات العثمانية
تتنازل شيئاً فشيئاً عن موقفها في الوقت الذي ظل فيه المسئولون
البريطانيون يتشددون ويضغطون حتى انتهت الأزمة باستسلام تركي
كامل .

ففي اليوم التالي لرد الخديوي استقبل وزير الخارجية التركي
السير أو كونر وأبلغه ان السلطان قد أمر بانسحاب القوات العثمانية
من طابا والابقاء على الوضع الراهن في سيناء .

ولما لم يقدم الوزير التركي تأكيدات بانسحاب القوات التركية
من الأماكن الأخرى التي احتلتها رد السفير البريطاني بأن هذه

Ibid No. 179 O'Connor to Grey May 9, 1906 Tel No. 96. (١)

Ibid No. 181 Cromer to Grey May 9, 1906 Tel. No 147. (٢)

المحاولة الجديدة ليست الا اضاعة للوقت وأن الأمر قد أصبح خطيرا
للعناية (١) .

وكنتيجة لمحاولة الاتراك تجميع الموقف دون اجابة محددة على
الانذار تقرر ان تحتل قوات الاسطول البريطانى جزيرتى متيلين
ولمنوس يوم الاحد - يوم نهاية مهلة الانذار - ، وذلك بهدف منسح
حركة النقل التركى فى البحر المتوسط (٢) .

كما تقرر فرض الرقابة على خط البرق التركى المار بالعريش
وخط البريد الشرقى الذى تهيمن عليه شركة التلغراف الشرقية
كوسيلة من وسائل الضغط على السلطان ، خاصة لان البرقيات
التي كانت تصل من اليمن كانت تمر عن هذا الطريق (٣) . وكان
التحفظ الوحيد لوزارة البريد البريطانية على هذا العمل هو ابلاغ
مكتب البرق الدولى فى برن به ، حتى لا يكون مخالف للمعاهدات
الدولية (٤) .

وخلال الوقت الذى كانت تقسوم فيه السلطات البريطانية
« بلوى ذراع » الدولة العثمانية ، تقدم السير ادوارد جراى بمقترحات
أخرى كمزيد من اجراءات القهر اذا رفض الباب العالي الموافقة
على الانذار .

وتمثلت أهم مقترحات وزير الخارجية البريطانية فى :

١ - استدعاء مختار باشا من مصر .

(١) Ibid No. O'Connor to Grey May 10, 1906 Tel No. 108.

(٢) Ibid No. 164 Grey to Cromer May 10, 1906 Tel No. 74.

(٣) Ibid No. 174 Cromer to Grey May, 8 1906 Tel No. 96.

(٤) Ibid No. 196 General Post office to War Office, May 11, 1906.

٢ - طرد الاتراك من خليج السلوم .

٣ - حرمان السلطان من حق الفيتو على حق مصر في الاستئانة .

٤ - طلب التعويض المناسب عن كافة المصروفات التي انفقته الحكومة البريطانية على المظاهرة البحرية أو أية اجراءات أخرى يمكن ان تكون ضرورية .

٥ - اقرار كافة المسائل المتعلقة بين الحكومة البريطانية والباب العالي (١) .

وكانت هذه المقترحات تتفق مع رأى كرومر تماما الذى كان يرغب فى اخراج مختار باشا من القاهرة بأى ثمن (٢) .

وفعلا صدرت التعليمات للسير اوكونر العثمانيين بأن يقدم استجابتهم للمطالب البريطانية سيؤدى الى تقديم مطالب جديدة لهم (٣) ، ولكن مع كل ذلك كانت الرغبة واضحة في منح الباب العالي منفذ بسيط يمكن ان ينسحب منه دون اراقة كل ماء وجهه وعلى هذا فقد تقرر الموافقة على طلب السلطان بتأكيد حقوقه على مصر فى أحد خطابات السفير البريطانى اليه (٤) .

وعندما قابل أوكونر الصدر الأعظم ليقدم له التحنيز الجديد ابلغه الاخير أنه قد طلب من الخديوى تعيين المبعوثين الذين سيعملون.

(١) Ibid No. 187 Grey 'to O'Connor May 9, 1906 Desp. No. 181.

(٢) Ibid No. 206 Grey to O'Connor May 11, 1906 Tel No. 81.

(٣) Ibid No. 204 Grey to O'Connor May 11, 1906 Tel No. 78.

(٤) Ibid No. 202 Cremer to Grey May 11, 1906,

مع المبعوثين الترك لتعيين الحدود الادارية المصرية لشبه الجزيرة ،
وان الانسحاب من طابا والاماكن الاخرى سوف يبدأ تلك الديلة .

ورغم ما فى هذا الرد من الاستجابة التامة للمطالب البريطانية
الا أنه لم يرضى السفير البريطانى « حيث أن حل المسألة بهذه
الصورة سوف يمنح الحكومة التركية الفرصة لحياء كل ادعاءاتها
فى أى وقت آخر » (١) .

كما رفض المعتمد البريطانى فى القاهرة اقرار المشكلة بهذه
الطريقة حيث ان السلطان سيعتبر ان التسوية قد تمت بالاتفاق
المباشر بينه وبين الخديوى ، ومن ثم فلن يكون فى حاجة الى اعادة
تأكيد برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ والتي تكون قسما من الفرمانات ولا يمكن
تغييرها دون موافقة الحكومة البريطانية « ومن هنا فمن المحتمل جدا
مواجهة هذه المسألة مرة أخرى بعد فترة قصيرة ان لم يتخذ الاحتياط
الكافى » (٢) .

ورغم أن الخديو عباس الثانى قد رد على الصدر الأعظم برضائه
على مقترحاته ، وبأنه سوف يرسل مبعوثيه لتعيين الحدود مما
اعتبره البريطانيون تغويقا لعملهم (٣) ، الا ان السير اوكونر صمم على
الحصول على رد الانذار مما دعا وزير الخارجية التركى الى ان يعده
بإبلاغه بقرار السلطان قبل مساء ١٤ مايو (٤) . كما ضغط السير
جراى أيضا على موزورس باشا فى لندن وطلب منه ضرورة وصول
رد السلطان قبل اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم التالى

(١) Corres. Part LXV No. 211 O'Connor to Grey May 11, 1906
Tel No. 111.

(٢) Ibid No. 217 Cromer to Grey May 12, 1906 Tel. No. 153.

(٣) Ibid No. 222 O'Connor to Grey May 13, 1906 Tel. No. 117 .

(٤) Ibid No. 220 O'Connor to Grey May 13, 1906 Tel No. 115..

وان الموقف سيصبح خطيرا للغاية اذا استمرت الحكومة التركية في تجاهلها لوضع بريطانيا في مصر (١) .

وأمام كل هذه الضغوط لم يكن أمام استنبول الا الاستسلام وينقلنا هذا الى الجانب الاخير من الصورة

Ibid No, 229 Grey to O'Conor May 13, 1906 Tel No. 87. (٧)

الاستسلام التركي والاعتراف بمصرية طابا

خلال الساعات القليلة ما بين تحذيرات السير اوكور والسير ادوارد جراي لوزير الخارجية التركية والسفير العثماني في لندن مساء يوم ١٣ مايو ، والموافقة التركية الكاملة على المطالب البريطانية عصر اليوم التالي . كانت الاعصاب مشدودة تماما : والاستعدادات قائمة على قدم وساق . وقد وضع احتمال الصدام قبل أي احتمال آخر .

فعندما أبلغ قائد عام اسطول البحر المتوسط كرومر بأن برقية قد وصلتته من البحرية البريطانية بأن السلطان سيقبل الطلبات البريطانية على وجه التأكيد . وأنه يستعد لاعادة سفن الاسطول الى مراكزها الأصلية : رفض المعتمد البريطاني بشدة هذا التفكير ، وأعلن أنه حتى اذا تم الوصول الى اتفاق فلا يجب اعادة الاسطول قبل جلاء القوات التركية عن طابا ورفع . (١)

وقد استجاب الاميرال تشارلز برزفورد لمطالب الساسة البريطانيين ، بل أنه ذكر أن في امكانه بالاضافة الى احتلال متيلين

Copres, Part LXV No, 234 Cromer to Grey May 13, (١)
1906 No, 159.

ولمنوس أن يحتل جزر الأرخبيل الخمس الأخرى ، وكان رايه أن احتلال رودس - مركز الوالى - سوف يؤدي الى قيام حركة وطنية يونانية ضد العثمانيين لن يمكن القضاء عليها بسهولة (١) .

فى نفس الوقت ظلت القبضة البريطانية فى تشددتها فى الاخذ بختاف العثمانيين . فقد طلب كرومر من الحديوى ارسال برقية الى الصدر الأعظم مؤداهما أن لا حل يرضيه سوى أن يمتد خط الحدود من رفح الى العقبة (٢) .

رغم ذلك كانت كل التوقعات بما فيها توقع المعتمد البريطانى فى القاهرة تتنبأ بقرب الاستسلام التركى وهو ما حدث ، ففى عصر ١٤ مايو وصلت مذكرة تركية من الباب العالى ردا على الانذار البريطانى المؤرخ فى ٣ من نفس الشهر بها اجابة لكل المطالب التى قدمت فى هذا الشأن (٣) .

وقد وافق الباب العالى فى مذكرته على ما جاء فى برقية جواد باشا فى ٨ ابريل ١٨٩٢ للحديوى ، وأنه قد تقرر الجلاء عن طابا وصدرت الأوامر لتنفيذ هذا القرار ، كما وافق على أن خط الحدود سيتمدد من رفح الى رأس خليج العقبة على بعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة ، وختم السلطان مذكرته معربا عن أمله أن تستمر العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية .

وأمام هذا الاستسلام التركى لم يكن أمام السير اوكونر سوى

Ibid No, 237 O'Conor to Grey May 14, 1906 Tel No, 121. (١)

Ibid No, 235 Cromer to Grey May 13, 1906 Tel No, 160. (٢)

Ibid No, 239 O'Conor to Grey May 14, 1906 Tel, No, 124. (٣)

التعبير عن رضا حكومته الكامل في مذكرة للحكومة العثمانية في نفس اليوم . (١)

وقد ابطلت الحكومة البريطانية الدول الصديقة التي ساندتها خلال الأزمة - فرنسا وروسيا - برضوخ تركيا وقدمت لها شكرها على المعونة التي أسديتها لها . (٢)

وما لبثت القوات التركية أن جلت عن كل المراكز التي ظلت تحتلها منذ بداية الأزمة ، وهي طابا ونقب العقبة والقطار : كما أعيدت أعمدة الحدود التي كان قد تم إزالتها من رفع وانسحب العثمانيون شرق الحدود . (٣)

وفي استنبول قرر السلطان إقصاء « عزت باشا » أحد مستشاريه الرئيسيين بعد الفصل الذي أصابه خلال الأزمة وخلفه « أمين بك » كواسطة بين السلطان والصدر الأعظم (٤) ، كما تشكلت اللجنة التي تقرر أن تساهم مع اللجنة المصرية برئاسة الكابتن أوين في تخطيط الحدود بين البلدين ، وقد أتمت اللجان عملهما في أول أكتوبر من نفس العام ؛ وبنيابة عملية التخطيط عملية تماما أزمة العقبة التي كادت أن تؤدي إلى صدام عسكري بريطاني عثماني . (٥)

لقد أثرت أزمة العقبة في مستقبل مصر إلى حد بعيد المدى فهي لم تنته فقط بالاستسلام التركي أو بتعيين حدود مصر الشرقية ،

(١) Corres. Part LXV, No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 Desp. No. 77.

(٢) Ibid No. 241 Grey to Spring-Rice and Sir E. Bertie May, 14 1906.

(٣) Ibid No. 255 Cromer to Grey May 19, 1906 Tel No. 168.

(٤) Ibid No. 259 O'Connor to Grey May 15, 1906 Desp. No. 332.

(٥) انظر نص الاتفاقية بالعربية والانجليزية والتركية في ملحق الكتاب بالوثائق المصرية .

يل امتدت الى جوانب أخرى خاصة فيما اتصل منها بعلاقة مصر
بالدولة العثمانية ، جارتها الشرقية .

ويمكن أن نعتبر أن آثار هذه الأزمة في هذا الجانب هي التي
مكنّت سلطات الاحتلال البريطاني عندما أعلنت الحماية على مصر
أثر دخول تركيا الحرب في صفوف دول الوسط ١٩١٤ أن يكون
هذا الاعلان « مستريحا » تماما بعد أن مكنتها هذه الأزمة من
القضاء على المظهر المادى من استمرار تبعية مصر للدولة العثمانية
بأنهاء منصب المندوب السامى التركى فى القاهرة نتيجة لموقف
الرجل الذى كان يشغله ابان الأزمة منها . وهو الغازى مختسار
باشا .

ومن المعلوم أنه فى عام ١٨٨٦ عينت الحكومتان البريطانية
والتركية مبعوثين لبحث الامور المتعلقة بالموقف فى مصر هما الغازى
مختار باشا والسير هنرى دومند وولف .

وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت
« بمعاهدة وولف » والتى لم يعتمدوها السلطان مما أدى الى عدم
تنفيذها . ورغم فشل المهمة التى جاء من أجلها مختار باشا الى
القاهرة الا أنه بقى فيها مندوبا ساميا تركيا .

وكان من المفهوم تماما أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف
فى القاهرة هي التى دفعتها الى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء
الأزمة الى حد هدد بقيام ثورة دينية فى البلاد مما أدى الى استدعاء
مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة .

كما كان من المفهوم أيضا أن من أسباب التعقيدات الكثيرة
التي دخلت على المفاوضات ، والتى انتهت الى الأزمة كان موقف
مختار باشا نفسه . . فمثلا عندما تقرر عقد مجلس عسكرى لبحث

المسألة في ١٤ فبراير كان موقف السلطان وديا للغاية ، وقد خرج أوكونر من هذا بأن المسألة على وشك الحل ، ولكن فجأة يتغير موقف الباب العالي ويعلن في اليوم التالي أن طابا قسم من الأراضي التركية ، وقد علم أن التغيير الذي طرأ على الموقف كان نتيجة لبرقية وصلتته من مختار باشا (١) .

ولهذا نظر كل من كرومر وأوكونر إلى مختار باشا بعين العداء ، وعندما قررت الحكومة التركية اختياره مندوبا لها ليتقدم إلى العقبة ؛ ويتحرى عن حقيقة موقع الأراضي المتنازع عليها أبلغ السفير البريطاني في استنبول وزير الخارجية التركية أن «حكومته لا تنظر لهذا الاختيار بعين الرضاء» (٢) .

كما لم يتردد كرومر في إبداء غضبه وتشاؤمه من نزول المبعوثين التركيين مظفر بك وفهمي أفندي في قصر مختار باشا ، واعتبر أنه هذا النزول مقدمة لفشل مهمة المبعوثين (٣) .

وإثناء المفاوضات كان مختار باشا دائما في الصورة ، وكان يحض السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة وتأمين غيرها ، بل أنه دفع القائد العسكري في العقبة إلى تقديم تقارير بنفس المعنى (٤) .

لكل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية في القاهرة لا تعترف بمركز مختار باشا كمندوب سام تركي في البلاد .

(١) Corress Part LXIV No. 21 O'Connor to Grey Feb. 16, 1906. (Tel. No. 21).

Ibid No. 86 O'Connor to Grey Feb. 19, 1906 (Tel. No. 25). (٢)

Ibid No. 104 Cromer to Grey Feb. 19, 1906 (Tel No. 51) (٣)

Ibid No. 147 O'Connor to Grey March 19, 1906. (Tel. No. 39). (٤)

ويكتب كرومر في هذا المعنى في ٢١ مايو أنه يعتبر « أن الخديو هو الممثل الوحيد الشرعي للسلطان في مصر » (١) .

وعندما تقدم مختار باشا لمفاوضة الخديوى باسم الدولة في أوائل إبريل رفض عباس بتحريض من البريطانيين بدء التفاوض قبل أن يصل إليه من استنبول تخويل لمختار باشا بمثل هذا العمل (٢) .

ومن الواضح أن هذا لرفض قد تضمن عدم اعتراف الحكومة المصرية بالرجل كمنسوب سام تركي في البلاد يمكن أن يمثل حكومته دون تخويل منها .

وبالفعل لم تبدأ المفاوضات الا بعد أن وصل التخويل المطلوب بعد حوالي أربعة أيام (٣) .

وبعد انتهاء الأزمة ظلت الحكومة البريطانية تترصد لمنصب السامي التركي في مصر حتى وصلتها الأنباء باستقالة مختار باشا خلال النصف الاول من أغسطس عام ١٩٠٨ .

وقد دعا هذا وزير الخارجية البريطانية أن يؤكد عدم سماح حكومته بتعيين خلف جديد لمختار باشا . وكتب سير ادوارد جراي لسير لوثر Lowther السفير البريطاني الجديد في استنبول أنه « من المرغوب فيه تماما منع تعيين خلف في مركز المنسوب

Corres Part LXXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 (١)
(Tel No., 77).

Ibid No. 15 Cromer to Grey April 5, 1906 (Tel. No. 87).

Ibid No. 32 Cromer to Grey April 8, 1909 (Tel No. 95).

السامي التركي في مصر ما دام قد تخطى عنه الغازى مختار باشا .
وليكن معلوما أن الموظف الوحيد الممثل للسلطان في مصر هو
الخديو « (١) » .

وعندما عين رضا باشا في المنصب في فبراير من العام التالى
رفضت الحكومة البريطانية لاعتراف بهذا التعيين (٢) .

ولما احتجت الدولة العثمانية على موقف البريطانيين من هذه
المسألة رفض هذا الاحتجاج ولم تتمكن تركيا من تنفيذ رغبتها
بتعيين آخر مكان مختار باشا (٣) .

وبهذا انتهى هذا المنصب من مصر الذى ظل لما يقرب من
ربع قرن مظهرا للوجود التركى في مصر ، الى جانب فرمان الذى
كان يصدره الباب العالى عند تولية الخديوى .

وهكذا وبدلا من أن تؤدى محاولة احتلال طابا الى تحقيق
الأهداف المطلوبة من ورائها ، فقد انقلبت تماما على اصحابها وأنت
بنتائج معاكسة تماما ، وهى على أى الأحوال فى نهاية الأمر نتائج
متصلة بمحاولة انتهاك الحقوق المقررة والحدود المعروفة
للدول !

Corres Part LXX No. 88 Grey to Sir G. Lowther Aug. 19, (١)
1908 Tel No. 158.

F.O. 407/174 No. 17 Grey to Lowther Feb. 13 1909. (٢)

F.O. 407/174 No. 42 Grey to Graham March 6, 1909. (٣)

مصادر الدراسة

وثائق غير منشورة

Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and
the Soudan

Part	Date
LXIV	Jan.-March, 1906
LXV	April-June, 1906.
LXVI	July-Sept. 1906
LXVIII	Jan-June, 1907
LXX	1908.

Public Record Office (London)

Foreign Office 407/174 1909

وثائق منشورة :

Parliamentary Debates — House of Commons — Fourth Series
1906 Vols 153-157.

Reprot by his Agent and Consul General on the Finances,
Administration and Condition of Egypt and the Soudan, 1906

مراجع

Cromer, The Earl of :

Modern Egypt (2 Vols) London 1906

Blunt, Wilfrid Scawen :

My Diaries

Being A Personal Narrative of Events 1888-1914

Part two (1900 - 1914) London

Grey of Falladon :

Twenty Five Years 1892-1916

Volume 1

London, 1925

أحمد شفيق :

مذكراتي في نصف قرن القسم الثاني - ج ٢ القاهرة ١٩٣٦

حوريات :

المقطم - اللراء - المؤيد .

القسم الثاني

الوثائق

أولا : الوثائق المصرية

ثانيا : الوثائق الانجليزية

وترجمتها بالعربية

أولا : الوثائق المصرية

الموضوع	التاريخ	المراسل	رقم الوثيقة
تعيين إبراهيم فتحي وأوين بك في لجنة الحدود		جناب الخديوي	١
نفس الموضوع	١٦ مايو ١٩٠٦	مصطفى فهمي	٢
		نفس اتفاقية الحدود بالتركية	٣
		نفس اتفاقية حدود شبه جزيرة سيناء الواقعة من الجانبين المصري والتركي في ٣٠ أكتوبر ١٩٠٦ باللفظين العربية والانجليزية .	٤

اچھے فتنے ہرگز راویہ نہ

وہ اقصیٰ ارادنا تمہیں کیا لکھن جو دیکھنے
و فرح ~~بہشت~~ مع الملوکہ الحنفیہ ہرگز نہ
احمدیہ و تمہیں فرح بہشت لکھ - کاتب کر
و فرح فوضہ لکھ الملوکہ الحنفیہ فی الایمان و فرح
مذہبہ ہرگز نہ علی احوالہ ہرگز نہ تفسیرات حنفیہ فی
الحق المستقیم کلمہ تفسیر لکھن ہرگز نہ لکھ لکھ
ادارہ تفسیر لکھ و راجع لکھ لکھ لکھ
انہ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ
و فرح فتنہ تر فتنہ فتنہ فتنہ فتنہ فتنہ فتنہ
حلیہ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ لکھ

EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS مصلحة تليفرافات الحكومة TÉLÉGRAPHES DE L'ÉTAT

Neuchâtel & Co. Imprimeurs, Genève.

No. Date Words Remarks Charge Station Time	Station Date Time received Heures de la réception	Transmitted to Transmis à Date h. m. Clock Récepteur Remarks Observations
--	--	--

RECEIVED THE FOLLOWING TELEGRAM: وصل التليفراف التالي من: REÇU LE TÉLÉGRAMME SUIVANT:

Date
 h. m.
 من
 إلى

النجباء - العالي الفخيم من لدن الموقرة
 امه الكريمه بارسانه تفرقت بهذا المصنف الي
 نخامة السيد العظيم . والرجاء انصارنا تفرقتنا
 بحال ارساله التفرقة المذكور لهذره
 راجع
 بعبارة

مصلحة التليفرافات ليست مسؤولة عما يحدث بالاعتماد التفرقة من القضا او التأخير او عدم التفرقة او عدم التسليم الى
 المخرج من المرسال انه ان فطر المسجلة عما يحدث من التأخير او القضا

النسخ

2-6 أكتوبر سنة ١٩٠٦

سرور جناب قديمي سنانم اقدم حضرتي
نبا على ارسالكم اقدم الرضا اشرف بان ارسالكم نسخ بلوريه نسخ بالانكليزية من الاتفاقية التي عقدت
بين المذهبين الشافعي والمذهبين الحنفي بشأن تحريم شرب الخمر بوجاهة انكم بعرضنا على سمو الجاب العالي
الحزبي اقدمكم
مدير المخابر

مصدق الراجح

THIS is the AGREEMENT signed and exchanged at RAPAH on (13 Shaban 1324, 18th Ailul 1322,) 1st October, 1905, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Vilayet of HIRAZ and Governorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA.

El Miralai Staff Officer Ahmed Musaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohammed Yahai Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir El Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.O.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Vilayet of HIRAZ and Governorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

Article 1. The ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE, as shown on map attached to this AGREEMENT, begins at the point of RAS TABA on the Western Shore of the GULF OF AKABA and follows along the Eastern ridge overlooking WADI TABA to the top of JIBEL FORT, from thence the SEPARATING LINE extends by straight lines as follows :-

from JIBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the East of the top of JIBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the top of JIBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the top of that Hill to MOFHAK POINT (the MOFHAK is the junction of the GAZA - AKABA and HIRAZ - AKABA Roads). From this point of intersection to the Hill East of and overlooking THAMUNT^{EL} RADADI - place where there is water - so that the THAMUN (or water) remains west of the

LIRE, thence to top of RAS RADADI marked on the above mentioned Map as A. 3., thence to top of JERREL SAYRA marked as A. 4., thence to top of Eastern Peak of UM GUF marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. North of THAILERT SUMEIMA, thence to that point marked as A. 8. on West North West of JERREL SEIAUI, thence to top of Hill West North West of BIR PALHARA (which is the Wall in the Northern branch of the WADI MA YWIN, leaving that Wall East of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9. bis West of JERREL MEGRAH, from thence to RAS EL AIM marked as A. 10 bis, from thence to a point on JERREL UH HATATIT marked as A. 11., from thence to half distance between two Pillars (which Pillars are marked as A. 13.) under a Tree three hundred and ninety metres South West of BIR IAFADI, it then runs in a straight line at a bearing of 80° of the Magnetic North (viz: 80° to the West) to a point on a sand Hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned Pillars, thence in a straight line at a bearing of 33° of the Magnetic North (viz: 30° to the West) to the MEDITERRANEAN SEA passing over Hill of Ruins on the SEA SHORE.

Article 2. The SEPARATING LINE mentioned in Article 1. has been indicated by a black broken line on duplicate maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

Article 3. Boundary Pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

Article 4. These Boundary Pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIATE.

Article 5. Should it be necessary in future to renew these
 Pillars, or to increase them, each party shall send a
 Representative for this purpose. The positions of these
 new Pillars shall be determined by the course of the
 SEPARATING LINE as laid down in the Map.

Article 6. All Tribes living on both sides shall have the
 right of benefiting by the water as heretofore, viz: they
 shall retain their Ancient and Former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab Tribes
 respecting above.

Also TURKISH soldiers, NATIVE individuals and
 GENDARMES shall benefit by the water which remained West
 of the SEPARATING LINE.

Article 7. Armed TURKISH Soldiers and armed GENDARMES will
 not be permitted to cross to the West of the SEPARATING LINE.

Article 8. Natives and Arabs of both sides shall continue to
 retain the same Established and Ancient rights of ownership
 of Waters, Fields and Lands on both sides as formerly.

Commissioners of the
 Turkish Sultanate.

(sd) Miralay Staff Officer
 Hussefer,

(sd) Binbashi Staff Officer Fahmi,

Commissioners of the
 Egyptian Khedivate.

(sd) Emir Lewa Ibrahim Fathi,

(sd) Miralay R.O.F. Owen.

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها ووقعت في رفاع ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢١ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٩٠٢ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلية المصرية بشأن تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية البحار ومصرية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء انه قد عهد الى كل من الميرالى اركان حرب احمد مطر بك وانكباشى اركان حرب محمد فعلى بك بصفتهم مندوبى الدولة العلية وانى كل من امير اللوا ابراهيم فعلى باشا والميرالى روجر كرميكل روبرت اويس بك بصفتهم مندوبى الخديوية الجليلية المصرية بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية البحار ومصرية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء قد اطلق الطرفان باسم الدولة العلية والخديوية الحليفة المصرية على ما يأتى :-

المادة الاولى :- يبداء الخط الفاصل الادارى كما هو معين بالخريطة المرفوعة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابيه الكائنة على الساحل الغربى بخليج العلية ويستد الى قمة جبل نورث مارا على رؤوس جهال طابيه الشرقية المطله على وادى طابيه ثم من قمة جبل نورث يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتية :- من جبل نورث الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فعلى باشا ومنها الى النقطة السادسة من طاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتى متر من جبل فعلى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المرفق هو ملهى طريق غزه الى العلية بطريق شغل الى العلية) ومن نقطة الطاقى المذكوره الى اثنية التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بشيلة الرودادى والخط على تلك الشيلة (بحيث تبقى الشيلة غربي الخط) ومن هناك الى قمة رأس اردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ 8. 5. 5. ومن هناك الى رأس جبل المقر المدلول عليه بـ 4. 5. 5. ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل ام فعد المدلول عليها بـ 5. 5. 5. ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ 7. 5. 5. الى الشمال من شيلة سويليه ومنها الى نقطة مدلول عليها بـ 8. 5. 5. الى غرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة النطه التى الى غرب الشمال الغربى من بشر السارة (وهو بشر فى الفرع الشمالى من وادى مايون بحيث يكون البحر شرقى الخط الفاصل) ومن هناك الى 9. 5. 5. ومنها الى 10. 5. 5. 5. ومن هناك الى 11. 5. 5. 5. ومن هناك الى منتصف اسفله بين عامودين قاعين تحت شجرة على مسافة ثلاثين مترا الى الجنوب الغربى من بشر رفاع والمدلول عليه بـ 12. 5. 5. 5. ومن هناك الى نقطة على اللال اترمليه فى اتجاه مايون وثلاثين درجة (٦٨°) من الشمال المغناطيسى (اعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يستد الخط مستقيما باتجاه طشايه واربعه وثلاثين درجة (٣٢°) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مارا بنطة خراش على ساحل البحر .

المادة الثانية :- قد دل على الخط الفاصل المذكور بإساده الاولى بحبل اسود منقطع

في تسخيت الخريطة المرفوعة بهذه الاضافة والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاضافه ويتبادلاها .

المادة الثالثة - تمام اعدته على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العربة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على اعدته الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجبلية المصرية .

المادة الخامسة - اذا افضى في المستقبل تجديد هذه الاعدته او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية ويطلق مواعيد الحد التي تزداد على الخط المدلول عليه في الخريطة .

المادة السادسة - جميع القوافل القاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم اي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتصلى التاميمات اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والعشائر وكذلك المساكن الشاهانية واهل الاحالي والجندرية ينتظرون من المياه التي يغتربون الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للمساكن الشاهانية والجندرية بالمرور الى عربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى اهل وهران البسنتين على ما كانت عليه قبل من حيث ملكية المياه والبطول والاراضي كما هو مضارب بينهم .

ترجمه طبق الاصل المحرر باللسان التركى
بول نقاسى ارکان حرب

کاتب ترکى قطارة الحريره
يوسف سابع

اسعد

المندوبون من قبل الدولة العلية	المندوبون من قبل الخديوية الجبلية المصرية
ميرالاي ارکان حرب	ميرلوا
مظفر	ابراهيم فتحي
يكنياشى ارکان حرب	ميرالاي
فتحي	اوين

ثانياً - الوثائق الانجليزية :

الرقم	الراسل	التاريخ	الموضوع
١	سير ٠ أ بارنج	١٤ أبريل ١٨٩٢	رسالة تتضمن نسخة من المسند الخاص بالجريدة الرسمية المؤرخة في ١٤ أبريل خاصة بتولية المدير ونص الفسردمان والبرقيسة التي أرسلها المفسرد الأعظم ، كذلك مراسلات مع الحكومة المصرية بشأن الفرمان والبرقية .
٢	سير ن . أوكونر	٣ مايو ١٩٠٦	تلخيص للمراحل الأساسية التي مرت بها مسألة الحدود التركية - المصرية منذ قيامها في أوائل يناير الى تقديمه للمذكرة للباب العالي في ٣ مايو تطلب من الحكومة الامتثالية الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية بالجلء عن طابا وتعين الحدود خلال عشرة أيام .

الموضوع	التاريخ	الراصل	
تضمن نسخة من المذكرة المشار اليها في الوثيقة رقم ٢ والموجهة للسياح العالي في ٢ مايو .	٢ مايو ١٩٠٦	سير ن . أوكوفر	٢
تضمن نسخة من مذكرة السياح العالي في ١١ مايو ورده عليها في ١٢ مايو .	١٢ مايو ١٩٠٦	سير ن . أوكوفر	٣
مذكرة أخرى من الباب العالي في ١٤ مايو .	١٤ مايو ١٩٠٦	سير ن . أوكوفر	٥
تلخيص للمراحل الأخيرة من أزمة الحدود التركية - المصرية .	١٤ مايو ١٩٠٦	سير ن . أوكوفر	٦
تضمن نسخة من مذكرة وجهها الى الباب العالي . نيابة عن الحكومة البريطانية بشأن تنفيذ المطالب البريطانية «المتعلقة بمسألة الحدود التركية - المصرية على ضوء تصريح «الباب العالي الصادر في ١٤ مايو .	١٥ مايو ١٩٠٦	سير ن . أوكوفر	٧
تلخيص للمراحل المختلفة لمسألة الحدود التركية - المصرية منذ ظهورها حتى يوم ١٤ مايو .	٢١ مايو ١٩٠٦	إيرل كرومر	٨

وثيقة رقم (١)

سسير ١ - باردنج الى ماركيز اوف سولسبرى . (وصلت في
٢٦ أبريل)

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢

(مسنحوج)

تم تنصيب الخديو صباح اليوم في قصر عابدين .
واتشرف أن أرسل اليكم رفق هذا نسخة من العدد الخاص
للجريدة الرسمية التي صدرت صباح اليوم وبها تقرير عن التولية
ونص فرمان والبرقية التي بعث بها الصدر الأعظم . ونشرت
الجريدة أيضا المذكرات التي وجهتها ، بناء على تعليماتكم ، الى
الحكومة المصرية عن موضوع فرمان والبرقية .

هذا وقد أرسلت نسخة من هذا العدد الخاص من الجريدة
الرسمية الى سفير جلالته في استنبول .

مرفق لرقم (١)

ترجمة فرمان الشاهاني الصادر بتولية الجنب

الخديوي المعظم عباس حلمي باشا

الدستور الاكرم والمعظم الخديوي الأفخم المحترم نظام العالم
وناظم منازم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متم مهام الأنام

بالرأى الصائب مههد بنیان الدولة والاقبال مشید اركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مکمل ناموس السلطنة العظمی المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلی خدیو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنیشاننا الهمسایونی المرصع المجیدی ولنیشاننا العثماني من الطبقة الاولى وزیرى سمیر المعالی عباس حلمی باشا ادام الله اجلاله وضاعف بالتأيید اقتداره واقباله .

انه لدى وصول توفیعنا الهمایونی الرفیع يكون معلوما لكم انه بناء على ما قضی به الله من انتقال جنتمکان محمد توفیق باشا خدیو مصر الى رحمته تعالی واعلاما بجليل التفاتنا ونظرا الى حسن خدماتکم وصداقتکم واستقامتکم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوا ومعلومات تامة بخصوص الاحوال المصرية وانکم كفوء لاصلاحها وجهنا الى عهدتکم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فی .الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا فی الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضی المنظمة اليها طبقا للفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ١٥ ذی الحجة سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى ارادتنا الشاهانية الصادرة فی ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ ولانکم أكبر اولاد جنتمکان الخدیو المتوفى وجهت الى عهدکم الخديوية المصرية توفيقا للقاعدة المقررة بالفرمان الشاهاني الصادر فی ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ القاضي بأن الخديوية المصرية تؤل الى أكبر الاولاد البكر فالبكر .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة اهلها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيق هذه الغاية الحميدة بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ الى جنتمکان والدکم بتوليت الخديوية المصرية وضمناء المواد الآتية :

ان جميع ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفؤها باسمنا الشاهاني وحيث أن أهالي مصر أيضا تبعة دولتنا العلية وإن الخديوية المصرية ملزمة بإدارة أمور المملكة الملكية والمالية والعديلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعد في وقت من الاوقات فخديو مصر يكون مآذونا بوضع النظمات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكون خديو مصر مآذونا بعقد وتجديد المشارطات مع مأمورى الدول الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات الدائرة التى بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب من أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيكية وفي حقوق متبوعة مصر لها ولكن قبل اعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصور يصير تقديمها الى بابنا العسالى وأيضا يكون حائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مآذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وإنما يكون مآذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرًا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصًا بها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية للغير مطلقا ويلزم قادية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذى هو الويركو المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفا لأن هذا القدر كاف لحفظ أمنية بلاد مصر الداخلية فى وقت الصلح ولكن حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة كذلك من أجل دولتنا يجوز أن يزداد مقدار العساكر بالصورة التى تستدعى فيها

حالة دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية
والعلاوات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية
ونياشينهم ويباح لخدو مصر ان يعطى الضباط البرية والبحرية
الى غاية رتبة اميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص لخدو
مصر ان ينشئ سفنا مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة
قطعية اليه من دولتنا العلية ومن اللزوم المحافظة على كل الشروط
السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت ارادتنا
السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرا هذا الجليل
القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني وأرسلناه .

تحريرا في (٢٧ شعبان المعظم سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب
العزة والشرف) (١) .

ترجمة تلغراف

دولتو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم
بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢

معلوم لدى جنابكم العالى ان جلالة مولانا السلطان الأعظم كان
قد صرح للحكومة المصرية بوضع عدد كاف من الجند بجهات الوجه
والمويلح وضبا والعقبة الواقعة على شواطىء الحجاز وكذلك فى
بعض جهات من شبه جزيرة طورسينا بسبب مرور المحمل المصرى
من طريق البر .

ولما كانت جميع هذه الجهات غير مبينة أصلا فى خريطة سنة

(١) نقلا عن الأصل العربى .

فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ج ٦ ص - ص ٧٥٧ - ٧٥٨ .

١٢٥٧ المسلمة الى جنتسكان محمد على باشا الميمنة بهما الحدود المصرية لذلك اعيد الوجه أخيرا الى ولاية الحجاز بمقتضى ارادة شاهانية كما اعيد اليها ضبا والمويلح وضمت العقبة كذلك الآن الى الولاية المذكورة أما من جهة شبه جزيرة طورسينا فهي باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا (١)

كتاب من جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال حكومة جلالة الملكة الى صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية .

القاهرة في ١١ ابريل سنة ١٨٩٢

يا حضرة الناظر

أتشرف بأن أبعث اليكم مع هذا نسخة من نص فرمان التركي الصادر من جلالة السلطان الى الجناب الخديوى المعظم أوصلها الباب العالى الى سفير جلالة ملكة بريطانيا بالاستئاف وقد وردت الى منه اليوم وكذلك مرسل معا ترجمتها بالفرنساوية .

وسترون سعادتك ان فرمان الحال يحتوى على فقرة مختصة بحدود الديار المصرية ليست موجودة فى فرمان الصادر الى المغفور له الجناب الخديوى محمد توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ .

ففى الترجمة الفرنسية لذلك فرمان صرح جلالة السلطان أنه وجه الى الجناب الخديوى (خديوية مصر بحدودها القديمة مع

(١) نقلا عن الأصل العربى .

فيليب جلاد : المصدر السابق ج ٦ من ٧٥٩ .

الأراضي التي ضمت إليها) أما في فرمان الحال فقد ذكر ان
(خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة في فرمان الشاهان
الصادر في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا في
الخريطة الملحقه بالفرمان المذكور والأراضي المنضمة طبقا للفرمان
الحالي الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هجرية قد وجهت
الى عهدتكم) واني مكلف من لدن جناب السكرتير العام لنظارة
خارجية حكومة جلالة الملكة باستلقات نظر سعادتكم الى هذا الاختلاف
وان أطلب اليكم أن تتفضلوا بإعلامي رسميا عما اذا كانت وردت
إيضاحات بهذا الشأن من الباب العالي الى الحكومة المصرية .

واني أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامي (١)

(بارنج)

كتاب من صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية الى
جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال الدولة البريطانية
السياسي .

القاهرة في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢

يا حضرة الوزير

قد تشرقت بورود رسالتكم المؤرخة ١١ ابريل الحالي ومعها
نسخة باللغة التركية مع ترجمتها بالفرنساوية من فرمان تولية
الجناب الخديوى المعظم وقد بينتم فيها أن الفقرة المختصة بحدود
الخديوية ليست مطابقة لنظيرتها في فرمان الشاهان الصادر
بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ وتفضلتم بالاستفهام عما اذا كان

(١) نقلا عن الأصل العربي .

ميليب جلاد : المصدر السابق ص ٧٥٩ .

قد ورد للحكومة الخديوية ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالى
وانى لسعيد لامكانى افادة جنابكم يا حضرة الوزير انه بالفعل
قد ارسل فخامتلى الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى بتاريخ ٨ من
هذا الشهر بطريق التلغراف ارادة شاهانية توجه الى جنابه العالى
ادارة شبه جزيرة سيناء كما كانت لاسلافه وهذه الارادة المرسل
منها نسخة مع هذا قد ارضت الجناب الخديوى المعظم تمام الرضاء
فبادر برفع عبارات الشكر الى جلالة السلطان المعظم .

وتفضل يا حضرة الوزير بقبول فائق احترامى (١)

(تيجران)

وكالة بريطانيا السياسية

القاهرة فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢ (نمرة ٢٢)

الى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية

يا حضرة الناظر

اتشرف بافادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة فى هذا
اليوم ردا على محررى المؤرخ ١١ الجارى المرسل معها النص التركى
مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨ من هذا لشهر من الصدر
الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم ينهى جنابه العالى بأن الحالة فى
شبه جزيرة طور سيناء باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر مدارة
بيد الخديوية المصرية .

وتعلمون سعادتكم انه لا يمكن اجراء تغيير فى الفرمانات
التي تربط مصر بالباب العالى بدون رضاء حكومة جلالة الملكة ولذلك

(١) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ، ص ٧٦٠ .

وردت الى تعليمات باستلفات نظر سعادتكم الى ما ذكر في فرمان الحالى فيما يختص بالحدود مخالفا لما تضمنته فرمان المغفور له الخديوى المتوفى وانه اذا قرئ وحده اخذ منه أن شبه جزيرة طور سينا لا تكون فى المستقبل تابعة فى الادارة الى الخديوية المصرية ولكن الى الولاية الحجازية .

الا أن تلفراف الصدر الاعظم الذى تكرمتم بإبلاغه الى يمد جليا أن شبه جزيرة سينا أى الأراضى المحدودة شرقا بخط متجه فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة يستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرقى الخط المذكور جزا من ولاية الحجاز .

وقد كانت أبلفت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ بضعة أسابيع بواسطة وكيل أشغالها فى الاستانة استعدادها لقبول هذه التسوية .

وفى هذه الأثناء وردت الى تعليمات تجيز لى التصريح بأن حكومة جلالة الملكة قد قبلت تحديد الحدود المبين فى فرمان الحالى بالصورة التى بين ونقح وفسر بها فى التلفراف الصادر فى ٨ الجارى من دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم الذى تعتبره حكومة جلالة الملكة كملحق للفرمان وجزء منه وانها لا ترى ادنى مانع من اعلان فرمان رسميا مع اضافة التلفراف المفسر له السالف ذكره .

وازيد على ما تقدم ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها التسليم بان التغييرات التى ادخلت فى عبارة فرمان أو قبول تلك التغييرات بمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية القائمة الآن .

وقد أمرت بإرسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك محررى المؤرخ ١١ الجارى تبينا لما رآته حكومة جلالة الملكة أثناء المخابرات التى اشتركت فيها وتمت اليوم .

واتشرف بأن أدرج سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عند نشر القرمان وتلغراف دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية واقبلوا فائق احترامى (١) .

(بارنج)

القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٢ .

نمرة ٢٣

الى صاحب السعادة تيجران باشا

يا حضرة الناظر

أتشرف باخبار سعادتكم انه قد ورد الى فى هذا الصباح تلغراف من سفير جلالة الملكة بالاستانة يخبرنى فيه بأنه قد ورد اليه بلاغ شفاهى من وزارة خارجية الدولة العلية بتسليمه بصفة رسمية صورا باللغة التركية من فرمان التولية ومن التلغراف الصادر بتاريخ ٨ الحالى من دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجنا ب الخديوى المعظم بخصوص ادارة شبه جزيرة سينا .

وانى اغتنم هذه الفرصة يا حضرة الناظر لابداء فائق احترامى (٢) .

(بارنج)

(١) نقلا عن الاصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ج ٦ ص ٧٦٠ .

(٢) نقلا عن الاصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ص ٧٦١ .

وثيقة رقم (٢)

من سير ن. أوكوتير الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ١٤ مايو)
استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦ .

سيدى - ان ما تم بناء على تعليماتكم من تقديم مذكرة للباسب
العالى بطلب موافقة الحكومة العثمانية خلال عشرة ايام من تاريخه على
طلبات حكومة جلالة الملك بجلاء القوات التركية عن طابا ، وتعيين
الحدود التركية - المصرية يعنى ان المسألة قد وصلت الآن الى مرحلة
حرجة قد تصل من الخطورة الى درجة خروج الامر من نطاق المفاوضات
الدبلوماسية .

وعند هذا المنعطف ارى أنه من المستحسن استعراض الموضوع
باختصار على قدر الامكان ، والاطوار الرئيسية التى مرت بها المسألة
منذ بدايتها فى أوائل يناير الى قطع المفاوضات التى كانت تجرى
فى القاهرة بين الحكومة المصرية وحكومة الامبراطورية العثمانية
نتيجة لسياسات الحكومة الأخيرة التى اتسمت بعدم الرغبة فى
التفاهم تجاه مقترحات الخديو للتوصل الى تسوية سلمية .

بدأ الاهتمام الرسمى من سفارة جلالتة بالمسألة عندما تسلمت
رسالة من السلطان فى ١٢ يناير تضمنت شكواه من أن ضابطا
بريطانيا ، هو براملى بك ، قام على رأس قوة مصرية بإقامة معسكر
بالقرب من العقبة ، على طريق غزة ، وأعلن عن نيته على إقامة مركز
حراسة هناك وفى نقاط أخرى من الأراضى التركية ، وقد رجاني

جلالة الامبراطور اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب هذه القوة من المركز الذي احتلته خارج حدود الاراضى المصرية .

ولا شك أن هذا الاجراء من جانب الحكومة العثمانية قد بسح من التقادير المبالغ فيها التى وصلتها من مصر ، ومن القائد التركى فى العقبة ، والتى صورت تقدم براملى بك مع ثلة من الجنود المصريين للتفتيش على بعض المراكز الواقعة على الجانب المصرى من خط الحدود الممتد بين العقبة ورفح باعتباره تعديا على الاراضى التركية . بالرغم من أننى قد اوضحت مرارا للباب العالى أن الهدف من هذه البعثة هو البحث بطريقة ودية مع السلطات التركية المحلية وضع بعض المراكز المعينة الواقعة على الحدود والتى لم يعين موقفها بدقة أبدا .

ووجه الصدر الأعظم شكوى أخرى الى حكومة الخديوى طالبا أيضايات لذلك . وقد رد الخديو على هذه الرسالة ينكر أن هناك أى تعد على الاراضى العثمانية ، ويطلب تعيين مبعوث تركى ، مع مبعوث تعيينه الحكومة المصرية ، لبحث مسألة تعيين الحدود التركية - المصرية .

وقد اعترضت الحكومة العثمانية على هذا الاقتراح . واجاب الصدر الأعظم على الخديوى بأن الباب العالى لن يعين مبعوثا حيث أنه ليس هناك مشكلة حدود بل تعدى على الاراضى العثمانية لا يمكن اغفساله .

وعندما وصل قارب مدفعية مصرى الى طابا ، الواقعة على خليج العقبة ، لافراغ شحنة من الخيام المخصصة لاستخدام القوات المصرية الموجودة فى نقاط الحدود المجاورة ، تجددت شكاوى الباب العالى الى السفارة ، كما تم ارسال عدة برقيات الى الخديو طالبيه بأن تمتنع مصر عن بناء المراكز وأن تقوم بسحب سفينتها وجنودها - وإلى جانب

ما تضمنته هذه المراسلات من لهجة حاسمة ، بل وتهديدية ، فقد تضمنت نقطة هامة وهي التأكيد على أن المناطق المجاورة للعقبة تقس تحت السلطة المباشرة لتركيا وليست ضمن الأراضي المنوحة لمصر ، كما جاء فيها أنه لما كانت مصر جزءا لا يتجزء من تركيا فليس من ضرورة لتشكيل لجنة حدود . وبدا من هذه التأكيدات نية الحكومة العثمانية على تجاهل برقية الصدر الأعظم المؤرخة في ٨ أبريل ١٨٩٢ ، والتي منحت إدارة شبه جزيرة سيناء الى مصر بمقتضاها .

ومع ذلك لم تثر رسالة تلقيتها من السلطان هذه المسائل واكتفت بالإشارة الى أن الوقت غير مناسب لبحث مسألة الحدود المصرية - التركية ، وعبرت عن الرأي القائل أنه من الأفضل ترك الأمور على الوضع الراهن . وانكر جلالة الامبراطور وجود أى نوايا عدوانية وأوصى بالبحث الودى لأى شكوى ذات أساس لأى طرف من الطرفين .

وفى لقاء لى مع وزير الخارجية فى ٢٨ يناير أيديت تحفظى على اللهجة غير اللائقة والتهديدية التى اتسمت بها مراسلات الصدر الأعظم الأخيرة الى الخديوى ، وما أن وصلتني من القاهرة أخبار العمل الذى قامت به القوات التركية بمنع زورق خفر السواحل المصرى من انزال رجاله فى طابا وتهديدهم بإطلاق النيران عليهم حتى تقدمت باحتجاج شديد للغاية الى وزير الشئون الخارجية ، وطالبت بارسال الأوامر الى قائد القوات التركية فى العقبة للامتناع عن أى تدخل فى شئون المراكز المصرية .

وقد قال توفيق باشا (وزير الخارجية) أنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء ، وأعرب عن أمله بتسوية الموضوع بشكل ودى ومرضى .

وفى مناسبتين ، خلال الأيام الأخيرة من يناير عرض السفير التركى فى لندن المسألة على وزارة الخارجية وطالب باستدعاء السفينة

المصرية والقوات التي يقودها الكولونيل براملي بك ، والمعسكرة في مكان قريب من العقبة ، وصمم على تسجيل اعتراض الحكومة العثمانية على أى تعيين للحدود بين مصر وبين الاجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية ، متذرعاً في ذلك بنفس الحجج التي سبق وقدمها الصدر الأعظم . وقد أحيل موزوروس باشا (السفير) الى برقية أبريل عام ١٨٩٢ التي وجهها الصدر الأعظم للخديوى والقاضية بالحفاظ على « الوضع الراهن » فى سيناء ، والى المفاوضات التي سبقت ارسال هذه البرقية والتي اتفق فيها على استمرار الحكومة المصرية فى الادارة الشاملة لشبه الجزيرة ، وراء خط يمتد من العريش الى العقبة . وقد أصبح من المطالب الملحة تعيين تلك الحدود بصورة نهائية . وان الحكومة البريطانية لتثق بأن الحكومة العثمانية سوف توافق على الفور على تعيين لجنة مشتركة للقيام برسم الحدود ، وهو اجراء أثبتت الحوادث الاخيرة شدة الحاجة اليه .

وفى نفس الوقت أكدت التقارير التي جاءت من قائد القوات المصرية قرب العقبة باستمرار احتلال القوات التركية لطابا ، وكذبت بياناً قدمه لى وزير الخارجية التركية قبل ذلك ببضعة ايام بأنه قد تم التوصل الى اتفاق ودى بين القائد البريطانى للقوات المصرية والقائد التركى فى العقبة . وقد ذهب موزوروس باشا فى رسالة بعثها اليكم فى ٩ فبراير الى أكثر مما ذهب اليه توفيق باشا ، فقد ذكر أن الضباط المصريين قد اعترفوا بحق القوات الامبراطورية فى احتلال طابا . وعندما نبهت وزير الخارجية الى تلك المعلومات المغلوطة التي أوردتها السفير التركى أبدت فى نفس الوقت تصميمى على ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا التي تقسع بلا نزاع فى الأراضى المصرية ، وأشارت الى أن الحاجة الملحة تدعو الى ضرورة انسحابهم أولاً ، وحتى قبل تعيين الحدود .

وعندما أطلعت الصدر الأعظم على نسخة من خريطة تشير الى

المواقع المحسدة لسكل من طابا والعقبة حاول التمييز بين الأراضي
الممنوحة لمصر كحق وراثي وبين شبه جزيرة سيناء .

وفي تلك الاثناء وصلت الاخبار باحتلال القوات التركية لمراكز
اخرى واقعة في الأراضي المصرية . وعندما ابلغت أن القائد التركي
قد طالب بانسحاب القوات المصرية من جزيرة فرعون اقترحت ارسال
سفينة حربية بريطانية الى تلك الجهات . وفعلا صدرت الاوامر الى
سفينة جلالتة ديانا للتقدم بدون تاخير الى خليج العقبة ، ولم يحدث
بعد ذلك أن أثرت مرة أخرى ، سواء هنا أو في القاهرة ، مسألة
احقية بقاء القوات المصرية في فرعون .

وعندما أرسلت الى القصر استفسارا عما توصل اليه المجلس
العسكري الذي انعقد في ١٤ فبراير وجدت السلطان في حالة
غير مرضية . وقد بدأ جلالتة مقتنعا بأن المراكز التي احتلتها قواته
ليست ضمن الأراضي التي تديرها مصر طبقا للفرمانات ، وأنه يعتذر
عن بحث مسألة الحدود على الاطلاق خاصة وأن قواته لم تقم بأى
عدوان .

ولم أتمكن في البداية من فهم أسباب موقف السلطان ، ولكن
ما لبثت أن اكتشفت السبب الذي يعود الى أنه قد جاء في ترتيب
سابق على الاتفاقية الخاصة بسيناء في ٨ أبريل عام ١٨٩٢ بأن الحدود
الادارية بين تركيا ومصر تمتد بطول خط مستقيم من رأس محمد الى
العريش . وكان اللورد كرومر قد رأى خطأ هذا الرأي وعدم قبوله ،
كما رأى أن برقية ٨ أبريل قد ألغت كل ما سبقها من تنظيمات
ومفاوضات .

وفي ١٧ فبراير وصلتني رسالة استرضاء من السلطان ذكر
فيها أن مختار باشا قد أوضح أن طابا من توابع العقبة ، وأن القائد
التركي للعقبة قد ذكر أن طابا ، كذلك المراكز الأخرى التي جسات

الشكوى من احتلال الأتراك لها ، تقع كلها ضمن الحدود العثمانية ، ولكن لما كان هناك الاحتمال بأن يكونوا على خطأ في هذا الموضوع ، فقد اقترح جلالتهم إرسال لجنة تتشكل من موظفين عثمانيين لبحث المسألة على الطبيعة ، وإذا جاءت نتيجة البحث بأن تلك الأماكن التي احتلتها القوات التركية هي ضمن الأراضي التي تديرها مصر فسوف تصدر الأوامر إليهم بالجملاء .

وقد أرسلت ردا على تلك الرسالة بأنه إذا ما انسحبت القوات العثمانية من الأماكن التي كانت من قبل تحت الإدارة المصرية ، وإذا مثلت الحكومة المصرية في اللجنة المشتركة فسوف أوصى الحكومة البريطانية ألا تقوم القوات المصرية باختلال تلك المراكز انتظارا لنتيجة التحقيق .

وفي ١٩ فبراير أبلغني وزير الخارجية التركية ان السلطان قد أرسل أوامر برقية الى مختار باشا بالسفر من القاهرة الى العقبة لبحث مسألة الحدود . وقد اعترضت على اختيار هذا الموظف ، وأشارت الى أن اللجنة المقترحة يجب أن تكون مختلطة ، وأن التقصى يجب أن يكون ثنائيا . وقد قال لي توفيق باشا بأنه يتصور بأن الأمر سيكون كذلك وان اعترف بأن شيئا من ذلك لم يذكر في «القصر» . وقد أضاف أن الأوامر قد صدرت الى العقبة بعدم التدخل في شئون القوات المصرية في جزيرة فرعون وسأل عن أسباب وجود السفينة البريطانية ديانا في الخليج . وأجبت أنها قد أرسلت كاجراء وقائي وبدون أى مقاصد عداثية ، وأنه ليس هناك مبرر لانسحابها .

وما لبث السلطان أن اعترف بأهمية اعتراضاتنا على شخص مختار باشا وأرسل لي رسالة أخرى ذكر فيها أنه لا يشكك في ترتيب ٨ أبريل ، وأنه سوف يتم إرسال ضابطين من استنبول كمبعوثين وأن الأمر سوف يبحته مجلس الوزراء الذي سينعقد فورا في القصر .

وقد عبرت عن رضائي عن تلك الاجراءات ، ولكنني ظلمت على تصميمي على انسحاب القوات التركية من المراكز موضع النزاع كاجراء ضروري سابق على عملية التقصى .

وتم تعيين ضابطي اركان حرب كمبعوثين امبراطوريين في لجنة الحدود ، وغادرا استنبول الى القاهرة في ٢٠ فبراير وفور وصولهم الى القاهرة دخلا منزل مختار باشا ولم يجر بينهم وبين اى مسئول في الحكومة المصرية او المعتمد البريطاني هناك اى اتصال .

وتقدمت بنساء على تعليماتكم باحتجاج الى الصدر الأعظم ، وطالبت بتحويل الضابطين التركيين صلاحية التفاوض مع الحكومة المصرية . وقد أنكر فخامته علمه بطبيعة التعليمات التي أصدرها القصر للمبعوثين التركيين وأشار الى أنه لم تصل اى شكوى من ذلك من جانب الحكومة المصرية .

ولما وجدت أن جلالة يعتبر أن عملنا على الحدود التركية المصرية يشكل عدوانا بدرجة ما تجاه العقبة ذات الأهمية البالغة نتيجة لصلتها بالمراكز الاسلامية المقدسة وبشروع الخط الفرعى المتصل بسكة حديد الحجاز ، فقد كان لزاما على أن أبدى من التأكيدات ما يؤدي لمحو هذه الأفكار من ذهنه .

وفي ٤ مارس غادر المبعوثان التركيان القاهرة متوجهين الى بيروت ، وتقدما من هناك الى العقبة ، وبالرغم من أن ظروف زيارتهما ورحيلهما المفاجيء كانا مما لا يدعو للثقة في التأكيدات التي صدرت للسفارة البريطانية ، فقد ترك لهما الوقت اللازم للوصول الى العقبة . ولما لم يتلو هذه الزيارة أية مقترحات بلجنة مشتركة ، كان من الطبيعي أن ندرك أن الحكومة العثمانية تعمل على استنفاد صبر حكومة جلالة والاستخفاف بالمسألة كلها .

فى نفس الوقت جاءت التأكيدات من القاهرة عن استمرار احتلال الأتراك لطابا والقطار وأم الراشاش . كما وصلت الأنباء الى هذه السفارة عن إرسال القوات من دمشق وغيرها من المدن السورية بهدف دعم القوات المتواجدة على الحدود المصرية .

وتمت مقابلات أخرى بينى وبين الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية ، ولكنها كانت بدون نتيجة . وأصبح من الواضح أننا قد اقتربنا من الوقت الذى أصبحت الاحتجاجات أو الوسائل الدبلوماسية فيه لا قيمة لها .

وفى ٢١ مارس وجه السفير التركى فى لندن اليكم رسالة لا تبعث اطلاقا على الرضاء ابلغكم فيها أن الحكومة العثمانية لا ترى أية ضرورة لإرسال موظفين من مصر لبحث مسألة حدود العقبة . وأن طابا من توابع العقبة ، ومن ثم فليس من اعتراض يمكن أن ينتصب أمام وجود القوات التركية بها . وبناء على ذلك فقد أرسلتم لى تعليماتكم بتقديم أشد الاحتجاجات للحكومة العثمانية مطالبا بالجلء عن طابا والمراكز الأخرى فى سيناء ، ولأبلغ الباب العالى أنه قد نتج عن رسالته الأخيرة تأثيرا سيئا مما دعا بالضرورة الحكومة البريطانية لبحث الاجراءات التى يمكن أن تتخذها فى حالة أصرار حكومة جلالتهم على موقفها الحالى .

ولبضعة أيام لم أتسلم أى رد على الاحتجاج الذى قدمته فورا الى الباب العالى ، بناء على تعليماتكم السابقة ، ولكن أبلغنى الصدر الأعظم فى ٢٦ مارس أن المبعوثين العثمانيين لم يصلوا الى العقبة الا منذ خمسة أيام وأنه فى انتظار تقريرهم بين يوم وآخر .

وحدث مزيد من التأخر فى الرد على طلباتنا نتيجة لانقطاع الاتصال البرقى ، ووافقت على مضض على الانتظار لبضعة أيام أخرى

لمعرفة نتيجة انعقاد مجلس الوزراء في القصر لبحث تقرير المبعوثين
العثمانيين .

ووصل التقرير في ٢ أبريل ، وكان من وجهة نظرنا غير مرض
بالمرة . ووجدت نفسى مضطرا لأن أحذر الحكومة العثمانية بأنها اذا
لم تستجب لطلباتنا فسوف أكون مضطرا لا بلاغكم بأن العمل على
الوصول الى اتفاق هنا بالطرق الدبلوماسية ليس الا مضيعة
للقوت .

ولم أخفى عليكم خلال هذه المرحلة ما توصلت اليه نتيجة
لمراوغات ومماطلات الحكومة العثمانية طوال فترة المفاوضات بأنه ليس
ثمة ما يقنع الباب العالي الا علمه بتصميم الحكومة البريطانية على
اللجوء للقوة اذا ما دعت الحاجة لتسوية هذه المسألة على نحو مرض .

وفي تلك الأثناء ، وفي محاولة من الحكومة العثمانية لتجنب
الضغط الواقع عليها هنا ، قررت تغيير أسلوبها ، وأعلنت أنها
سوف تحيل تقرير المندوبين التركيين الى مختار باشا لبحث الأمر
مع الخديو . ولم نعترض الحكومة البريطانية على ذلك على أساس
أن تعيين مختار باشا كمبعوث امبراطورى لبحث تلك المسألة مع
الحكومة المصرية أمر اعترف به الخديو رسميا . وقد تم هذا فعلا ،
وفي المفاوضات التي تلت ذلك طرح مختار باشا الادعاءات على حدود
شبه جزيرة سيناء وعن التفسيرات لبرقية الصدر الأعظم المؤرخة في
٨ أبريل عام ١٨٩٢ والتي لم تلق قبولا على الاطلاق . فعلى أساس
ادعاء الحكومة العثمانية فان شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من
الأراضي الواقعة جنوب الخط الممتد مباشرة من العقبة الى السويس ،
وأن الحدود المصرية التركية تعتمد من رفح الى السويس ومن السويس

الى العقبة - وأشار مختار الى حل وسط ، غير واضح من اصدر اليه الاوامر به ، وهو أن يمتد خط الحدود من رأس محمد الى العريش .

وبعد تشاور الحديوى مع اللورد كرومر ، ارسل الأول اجابته الى الصدر الأعظم . مشيرا الى أن الحكومة المصرية تؤسس موقفها بناء على برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ باعتبارها جزءا مكملا للقرمانات ومنظما للعلاقات بين مصر وتركيا ، وانها توافق فقط على تفسير البرقية الذى جاء فى خطاب القنصل البريطانى العام الى وزير الخارجية المصرية فى ١٢ ابريل عام ١٨٩٢ . وقد اقترح الحديوى فى خطابه كأساس للحل اجراء عملية مسح لخط الحدود بين رفح والعقبة . بهدف ازالة أى شكوك حول موقع بعض المراكز على ذلك الخط ، والحفاظ على « الوضع القائم » السابق لاحتلال القوات الامبراطورية لطابا .

وقد أجاب الصدر الأعظم على خطاب الحديوى فى ٢٢ ابريل مؤكدا حق السلطان فى تفسير برقية ٨ ابريل بالطريقة التى يراها ، ويؤكد أن خليج العقبة فيما عدا الجانب الغربى من سيناء قد أخرجت عن الأراضى التى حددها القرمان الامبراطورى .

وكانت طريقة هذا الخطاب لا تدع أى مجال للرد من الحكومة الحديوية ، أو حتى امكان استمرار المفاوضات فى القاهرة .

ولم يعد ثمة شك أن الحكومة العثمانية تستخف سواء بحكومة جلالته ، أو بالحكومة الحديوية ، وأصبح من الواضح أن المسئلة لن تحل الا بالضغط المباشر على استنبول .

ومرت بضعة ايام بذلت خلالها جهودى ، وأمل شاحب يراودنى على اغراء القصر أو الباب العالى على الاستجابة للطلبات المعقولة لحكومة جلالته حتى آخر لحظة . ولكن لم يكن لهذه الجهود أية نتيجة ،

وتم نفاذ صبر الحكومة البريطانية تماما ، وقد تسلمت في ٣٠ أبريل تعليماتكم بتوجيه مذكرة رسمية الى وزير الخارجية ابلغ فيها الحكومة العثمانية أنه سيتم لها عشرة أيام للاستجابة لمطالبنا والا سوف يصبح الموقف وخيما للغاية .

توقيــــــــــــــــع

ن.ر. اوكونر

وثيقة رقم (٣)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٨ مايو)
استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦

سيدي - أتشرف أن أرسل اليكم رفق هذا المذكرة التى
وجهتها اليوم ، بنساء على تعليماتكم ، الى وزير الخارجية التركية
متعلقة بمسألة الحدود التركية - المصرية واحتلال القوات التركية
لطابا .

توقيع

ن . أوكونر

مرفق فى وثيقة رقم (٣)

من سير ن . أوكونر الى توفيق باشا
استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦

السيد الوزير - لا شك أن فخامتكم محاطون علمياً بأن
وزارة الخارجية الامبراطورية قد بعثت بمذكرة شفوية فى ١٣ ابريل
عام ١٨٩٢ الى هذه السفارة بفرمان التولية الصادر فى ٢٧ شعبان
عام ١٣٠٩ لسمو عباس حلمى الثانى خديوى مصر ، مرفقاً بنسخة
من البرقية التى أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم الى سموه فى
٨ ابريل عام ١٨٩٢ متعلقة بمسألة شبه جزيرة سيناء . وقد جاء

فيها أن تقوم الخديوية بإدارة شبه الجزيرة بنفس الطريقة التي كان يديرها بها أسلافه - توفيق باشا وإسماعيل باشا .

وبالرغم من هذه الفقرة ، فقد قامت الحكومة الامبراطورية باحتلال طابا بقوة عسكرية ، ورفضت الانسحاب بالرغم من الطلب المتكرر بذلك ، وبالرغم من أن طابا تقع دون جدال داخل الأراضي المخول ادارتها لسمو الخديوى .

وقد أدت محتويات رسائل الصدر الأعظم الى الخديوى ، كذا لهجتها ، الى استحالة استمرار المفاوضات في القاهرة . فما تضمنته اجابة الصدر الأعظم بشأن الحدود مرفوض تماما لأنه ينتهك الوضع الخاص بقناة السويس ومصر . وقد امتدت المفاوضات حتى الآن . لأسابيع طويلة دون أى تقدم اللهم الا بزيادة ادعاءات الباب العالي التي تنتهك حدود مصر الادارية .

وتعلم الحكومة الامبراطورية تمام العلم أن حكومة جلالته لا يمكن أن تقف ساكنة في مواجهة أى عمل يهدف الى تحديد الأراضي المصرية ، أو تتعامل بلا مبالاة في مواجهة أى تعد أو انتهاك لحقوق سمو الخديو كما تحددت وتقررت في المراسيم والمعاهدات القائمة .

ولى الشرف أن أبلغ فخامتكم انى قد استلمت حالا من الوكيل الاول لوزارة الخارجية لحكومة جلالته التعليمات بالتوجه بالطلب للحكومة العثمانية لتوافق على رسم الخط من رفح الى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ ابريل عام ١٨٩٢ ، وأنه بناء على هذا الخط يتم الجلاء عن طابا .

وسوف يؤدي أى تأخير جديد الى زيادة صعوبات الموقف ، هذا واضيف بأنه اذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب في خلال مدة عشرة أيام سيصبح الموقف وحيا .

توقيع
سير ن.و. اوكونر

وثيقة رقم (٤)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢١ مايو)
استنبول فى ١٢ مايو ١٩٠٦

بالإشارة الى البرقيات المتبادلة بين سفارة جلالتة ووزارة
الخارجية بشأن مسألة الحدود التركية - المصرية واحتلال القوات
التركية لطابا ، أتشرف بأن أرسل اليكم رفق هذا نسخة من المذكرة
التي تلقيتها من الباب العالى فى ١١ الجارى حول هذين الموضوعين .
كذا نسخة من المذكرة التي وجهتها اليوم الى وزير الخارجية ردا على
رسالة الحكومة الامبراطورية العثمانية ،

توقيع

سير ن . ر . أوكونر

مرفق رقم (١) فى وثيقة رقم (٤)

من توفيق باشا الى سير ن . أوكونر

الباب العالى فى ١١ مايو عام ١٩٠٦

السيد السفير - لقد تشرفت بتسلم رسالتكم التي وجهتموها
اليينا فى ٣ الجارى والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

ويجب ان اشير اولا انه اذا كانت الحكومة الامبراطورية قد
أرسلت قوات الى تلك الجهات فقد كان الهدف الوحيد من وراء هذا

الارسال الابقاء على « الوضغ القائم » وحماية حقوق السيادة
الامبراطورية بمنع بناء مراكز الحراسة وغيرها من المباني التي جاءت
التقارير بأن الحكومة المصرية تقوم ببنائها .

غير أنه بمجرد أن جاءت التاكيدات بأن نية الحكومة المصرية قد
انصرفت عن ذلك حتى قررت الحكومة الامبراطورية سحب قواتها الى
معسكراتها القديمة .

وبناء على ذلك فقد تم ابلاغ سمو الخديو لتقوم السلطات
المصرية بالاتفاق مع قائد المنطقة واثنين من هيئة ضباطه لاعادة
الامور الى وضعها القديم وللتشاور في الوسائل التي تكفل الحفاظ
الدقيق على الوضع القائم .

توقيع

توفيق

مرفق رقم (٢) في وثيقة رقم (٤)

من سير ن - أوكونر الى توفيق باشا

السيد الوزير - أتشرف بأن ابلاغكم بتسليمي المذكرة التي
تكرمت بتوجيهها لي بتاريخ أمس والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

ولا يسعني ردا عليها الا التعبير عن أسفى لأن الحكومة
الامبراطورية قد تجاهلت في مراسلتها الرسمية تلك فقرات البرقية
التي وجهها الصدر الأعظم الى الخديوى في ٨ ابريل عام ١٨٩٢ والتي
نصت على اسناد ادارة شبه الجزيرة الى سمو الخديو كما تجاهلت
مسألة منازعة حق سموه في احتلال مكان في شبه الجزيرة تقع فيه
طابا .

وان صياغة مذكرة فخامتكم وتزامنها مع أحداث من هذا النوع مما لا يمكن أن تقف منه حكومة جلالتها موقف اللامبالاة يوجب أكثر من أى وقت سابق ضرورة التحديد الرسمى لحدود شبه الجزيرة على أساس خط يمتد من رفح مستقيما باتجاه جنوبى شرقى الى رأس خليج العقبة ، ومطلوب الآن تأكيدات محددة من الحكومة الامبراطورية بقيام لجنة مشتركة تعيينها الحكومة الامبراطورية وسمو الحديو بمسح هذا الخط وتعيينه ورسمه على خريطة تقوم باعدادها .

ويجب أن يكون واضحا لفخامتكم أن أى غموض فى الوقت الحاضر ، ونتيجة للصعوبة البالغة التى نشأت بشأن طابا ، لن يؤدى الا الى احتكاك ومزيد من التعقيدات بين حكومة جلالتها وحكومة الامبراطورية العثمانية الراغبتين فى الحفاظ على علاقاتهما الودية ، وانه من الحتمى ، حفاظا على هذه العلاقات ، أن تقوم الحكومة الامبراطورية ، قبل انقضاء المهلة المبلغة لفخامتكم فى مذكرتى المؤرخة فى ٣ الجارى ، بالاستجابة للطلبات التى جاءت فى تلك المذكرة ، والمتضمنة بصراحة فى رسالتى هذه .،

توقيع

ن. د. اوكونر

وثيقة رقم (٥)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢١ مايو)
استنبول فى ١٤ مايو ١٩٠٦

سيدى - منذ أن كتبت اليكم مراسلتى المؤرخة فى ١٢ الجارى
تسلمت من وزير الخارجية مذكرتين بشأن الحدود التركية المصرية
اتسمت اولاهما بالغموض وعدم التحديد واتسمت الثانية بالنقص
فيما قدمته الحكومة الامبراطورية العثمانية من تعهدات لاقرار الحدود ،
وقد رأيت أن أفضل سبيل للرد على ذلك هو اعادتهما للباب العالى .

وقد تسلمت صباح اليوم مذكرة ثالثة ، وأنشرف أن ارسل
اليكم رفق هذا نسخة من هذه المراسلة الرسمية الموجهة من حكومة
الامبراطورية العثمانية بتاريخ اليوم ،،

توقيع

ن . أوكونر

مرفق فى وثيقة رقم (٥)

من توفيق باشا الى سير ن . أوكونر

١٤ مايو ١٩٠٦

السيد السفير - تشرقت باستلام مذكرتكم التى تكرمت
بكتابتها الينا فى ١٢ الجارى والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

واسمحوا لى أن أسجل انه لم يخطر أبدا على بال الحكومة
الامبراطورية تجاهل محتوى برقية المرحوم جاويد باشا المؤرخة فى
٨ ابريل والموجهة الى سمو الحديوى . بالاضافة الى ذلك فان المذكرة
التي تشرفت بتوجيهها الى فخامتكم فى ١١ الجارى كانت واضحة
تماما . فالجلاء عن طابا قد تقرر والأوامر لتنفيذ هذا القرار قد
صدرت .

ومن المتفق عليه أن يلتقى ضباط أركان العقبة مع موظفين
يرسلهم سمو الحديوى ليفحصوا الموقف على الطبيعة ويقوموا بناء على
الفحص الفنى والمادة الطبوغرافية بوضع النقاط المطلوبة على الخريطة
للتأكيد على « الوضع القائم » على نفس الأسس المذكورة عالياه فى
برقية جاويد باشا ، ولرسم خط تقسيم يبدأ من رفح ، قسره
العريش ، ويسير فى اتجاه جنوبى شرقى فى خط مستقيم تقريبا
حتى يصل الى نقطة على خليج العقبة تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال
عن العقبة .

وقد وضعت كافة الآراء المشار اليها آنفا والتي سبق ارسالها
الى فخامتكم موضع التطبيق .

هذا وفى رجائى لفخامتكم بالكتابة بما سبق الى لندن ، قاننا
على ثقة بأن حكومة جلالة الملك سوف ترى فيه برهانا جديدا على
شسدة رغبتنا فى الحفاظ باستمرار على أقوى علاقات الود معها .
وسيكون ابلاغنا برضاها الكامل برهاننا على ما تعمل له من الحفاظ
على العلاقات الودية القائمة بين الدولتين وتقويتها .

توقيــــــــع

توفيق

وثيقة رقم (٦)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوار جرای - (وصلت في ٢١ مايو)

استنبول في ١٤ مايو ١٩٠٦

سيدى - تمثل مذكرة وزير الخارجية المؤرخة في ١٤ الجارى
والتي تشرفت بارفاقها اليكم في رسالتى التى بعثت بها في وقت
سابق من اليوم ، والتي جاء فيها أن حكومة الامبراطورية العثمانية
قد قبلت كافة طلبات حكومة جلالته ، ووافقت على الجلاء عن طابا ،
واستعادة « الوضع القائم السابق » لشبه جزيرة سيناء ، ورسم
خط الحدود الذى يبدأ من رفح باتجاه جنوبى شرقى في خط مستقيم
تقريبا حتى يصل الى نقطة تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال عن العقبة
.. تمثل هذه المذكرة نهاية مرضية للمرحلة الثالثة للمفاوضات
الطويلة التى نشأت حول أزمة العقبة .

وفى العرض التاريخى الموجز للمسألة الذى تشرفت بتقديمه
اليكم في رسالتى بتاريخ ٣ الجارى أوضحت أن المفاوضات قد مرت
حتى ذلك الوقت بمرحلتين متميزتين . تمثلت الأولى فى الاحتجاجات
التي قدمتها سفارة جلالته الى الباب العالى لضمان انسحاب القوات
التركية من طابا وغيرها من الأماكن التى قامت باحتلالها بحكم الايمان
بأنها أراضى مصرية ، والعمل على تشكيل لجنة تركية - مصرية
مشتركة لتعيين الحدود ، وتمثلت الثانية فى انتقال مركز الأحداث
من استنبول الى القاهرة نتيجة لقرار الحكومة العثمانية باسناد

تسوية المسألة الى مختار باشا الذى صدرت اليه التعليمات بالدخول
فى مفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية .

. ولست فى حاجة الى تكرار الادعاءات غير المعقولة التى تقدم
بها مختار باشا بالنيابة عن الحكومة الامبراطورية بشأن حدود شبه
جزيرة سيناء وتفسيره لبرقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٨ ابريل
عام ١٨٩٢ ، ويكفى القول أنهىسا كانت ذات طبيعة تجعل من أية
مباحثات اضافية بين حكومة الحديوى والباب العالى بدون جدوى .
وكانت النتيجة الطبيعية انتقال المفاوضات التى أخذت شكلا حادا الى
استنبول .

وخلال الأيام القليلة التى انقضت فى حصولى على موافقتكم على
شروط المذكرة التى ترغب حكومة جلالته فى توجيهها الى الباب
العالى تمت عدة لقاءات بينى وبين كل من الصدر الأعظم ووزير
الخارجية غير أن جهودى للتوصل الى تسوية مرضية لم تثمر . فى
نفس الوقت كان قد نفذ صبر حكومة جلالته خاصة بعد أن وصلت
الأنباء من قبطان سفينة جلالته « منيرفا » بإزالة الأعمدة التى كانت
تحدد النخوم التركية المصرية فى رفح وبتواجد الجنود الأتراك فى
أماكن تقع على مسافة غرب الجانب المصرى للمحدود .

وفى يوم ٢ الجارى تسلمت تعليماتكم البرقية ، وتقدمت فى
اليوم التالى بمذكرة الى وزير الخارجية أرفقت اليكم نسخة منها فى
مراسلتى بتاريخ ٣ الجارى ، وقد طالبت بالاستجابة لكافة مطالب
حكومة جلالته فى مدة عشرة أيام .

ولم تعقب المذكرة أية استجابة من جانب الباب العالى ،
غدير أنه قد تجمّع لدى ما يثبت بأن التقارير التى جاءت عن
الاجراءات الحربية والبحرية التى اتخذتها الحكومة البريطانية كان لها
أثرها فى استنبول والقاهرة .

وأخذت الرسائل الخاصة ترد من القصر بهدف تحويل المسألة عن مسارها الحالى من ناحية ، وبهدف التوصل الى تسوية تكون أكثر ملاءمة للجانب العثماني عن تلك التى حددتها الحكومة البريطانية من جهة أخرى . غير أنى كنت مقتنعا أنه من المهم للغاية ، ولأسباب عديدة ، أن تستمر المفاوضات دائرة فى مسارها الرسمى ، ولم أتردد فى القاء تلك المبادرات جانبا ، خاصة بملاحظة أنها تتعلق أساسا بكرامة الخلافة وتأمين الأماكن المقدسة ، وهى مسائل قد تأثرت بدون شك بشكل ما بالصدام الذى أثارته الحكومة العثمانية بعناد . وعندما أعقب تلك الرسائل ، وفى مرحلة متأخرة ، طلب من نفس الجهة باعتراف جديد من الحكومة البريطانية بسيادة السلطان على مصر ، أجبت أن الوقت غير مناسب كلية لتوجيه طلب للحكومة جلالته لاستصدار مثل هذا التصريح ، ولكنى لم أتخل عن التجمل بالصبر الذى تمسكت به الحكومة البريطانية طوال فترة المفاوضات ، والاستمرار فى السعى للتوصل الى تسوية ودية وديبلوماسية ، بينما أوضحت تماما للباب العالى اننا مصممون على أن تحترم الحكومة العثمانية حقوق وامتيازات الحكومة المصرية كما هى واردة فى المعاهدة .

وقد قررت انتظار نتيجة اجتماع مجلس الوزراء الذى دعى للاعتقاد لبحث المسألة .

وقد التزم الباب العالى بالصمت لعدة أيام وكان لدى من الأسباب ما يدعو للاعتقاد أنه خلال تلك الفترة قدمت مبادرات جديدة الى القاهرة بهدف حث سسمو الخديو على إعادة فتح باب المفاوضات المباشرة مع الحكومة الامبراطورية العثمانية ، غير أن تلك الجهود ذهبت سدا ، حيث أن حكومة الخديو أجابت بأنه ليس لديها ما تضيفه الى تصريحاتها السابقة .

وقد تلقيت فى ١٠ مايو زيارة من توفيق باشا الذى ابلغنى ، بناء على تعليمات السلطان ، أن الوضع القائم السابق سوف يعاد الى شبه جزيرة سيناء ، وأن القوات التركية سوف تنسحب من طابا . وقد سألت فخامته عما اذا كان ذلك سيتضمن أيضا الجلاء عن أم الرشراش والقطار ونقب العقبة وغيرها من الأماكن التى احتلتها القوات العثمانية فقال أنه يعتقد أن الأمر سيكون كذلك حيث أن التعليمات التى لديه كانت بأن يبلغنى بأن « الوضع القائم » سوف تتم استعادته ، غير أنه أضاف بأنه سوف يستفسر عن هذه النقطة ثم يقدم لى اجابة محددة فيما بعد ، وقد عبر عن أنه لا يعتقد شخصيا بوجود أى قوات فى تلك الأماكن .

وقد شرحت لفخامته بأنى قدمت هذا السؤال حتى أتمكن من الكتابة اليكم عن كيفية سير الأمور بالضبط . غير أنى رأيت وجوب أن أوضح له أن الحكومة البريطانية مصممة على تعيين الحدود التركية المصرية على الأساس الموضوع فى المذكرة التى وجهتها الى فخامته فى ٣ مايو ، وأن ما حصلت عليه من تأكيدات الآن غير كافية البتة ، وقد شعرت بأن الوقت قد حان لأحذر الحكومة الامبراطورية جديا من زيادة تدهور الموقف ، وانتهزت الفرصة لإبلاغ وزير الخارجية بأنه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق مرض قبل يوم الأحد القادم فمن الصعب التنبؤ بالخيارات الأخرى التى قد ترى الحكومة البريطانية أنها مضطرة للأخذ بها أو بالنتائج التى يمكن أن تترتب على عدم استجابة الحكومة الامبراطورية العثمانية لطلباتنا .

وفى وقت لاحق من نفس اليوم تلقيت زيارة من الصدر الأعظم الذى قدم اقتراحات ذات طبيعة مشابهة لتلك التى تقدم بها وزير الخارجية ، وقد كانت اجابنى على فخامته هى نفس الاجابة التى قدمتها لزميله .

فى اليوم التالى ، ١١ الجارى ، تلقيت مذكرة من وزير الخارجية ردا على تلك النى كنت قد وجهتها له يوم ٣ الجارى . وقد بدت لى غير مقبولة تماما حيث أنها لم تقدم أية استجابة لطلبنا برسم الحدود على أساس خط يمتد من رفح الى العقبة ، أكثر من ذلك فقد ارادت منع تدخلنا فى أى ترتيب يمكن أن يتم بين الحكومتين التركية والمصرية .

فى نفس المساء أرسل لى الصدر الأعظم برسالة جاء فيها ان الجلاء عن طابا وغيرها من الأماكن التى احتلتها القوات التركية قد بدأ فعلا وأنه قد طلب من الحكومة المصرية تعيين مبعوثين للقيام بالتعاون مع المبعوثين الأتراك برسم الحدود الدقيقة لمناطق الادارة المصرية والابلاغ المشترك بنتيجة تحرياتهم .

وقد اعتبرت أن محتويات المذكرة النى تسلمتها حالا من الباب العالى ، والنى تؤكد على سيادة السلطان ، وتضع حقوق الحدود الادارية فى شبه جزيرة سيناء موضع التشكيك ، وتتجنب اعطاء التصريح المحدد الذى نرغب فيه الحكومة البريطانية ، اعتبرت هذه المذكرة غير كافية ، ويمكن أن تؤدي الى مزيد من الصعوبات أمام عملية تعيين الحدود ، وقد أبلغت الصدر الأعظم عندئذ أنني لا أستطيع قبول المذكرة وأنى مخول منكم بالسلطة التى تمكننى من القول بأنه اذا لم تتم الاستجابة الكاملة لطلباتنا فى المذكرة المؤرخة فى ٣ مايو خلال المدة المحددة فسوف اتقدم بطلبات جديدة وسوف نضطر رغما عنا الى اتخاذ الاجراءات التى نضعها من خلالها موضع التنفيذ .

وكننت محبذا لوجوب الرد على مذكرة الباب العالى . وبناء على ذلك ، وبعد أن حصلت على تحويل منكم بالرد وصلنى برقيا ، فقد وجهت مذكرة ردا على وزير الخارجية مؤرخة فى ١٢ مايو ، وقد بعثت

بنسخة منها ، كذا بمذكرة الباب العالى المؤرخة فى ١١ الجارى اليكم فى المراسلة المؤرخة فى ١٢ الجارى .

وقد عبرت فى ردى عن أسفى لأن الرسالة الرسمية التى بعث بها الباب العالى تتجاهل ما جاء فى برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ والحقوق التى حصل عليها سسسمو الخديو بمقتضاها . وقلت أنه قد أصبح من الحتمى أكثر من أى وقت سابق الآن تعيين الحدود على أساس خط يسير فى شكل مستقيم تقريبا من رفح باتجاه جنوبى شرقى الى رأس خليج العقبة . وأكدت على الضرورة المطلقة لقبول حكومة الامبراطورية العثمانية لذلك بشكل نهائى قبل الانتهاء من المدة المحددة للاستجابة لطلباتنا التى جاءت فى المذكرة المؤرخة فى ٣ مايو .

وانعقد اجتماع لمجلس الوزراء فى القصر فى ١٣ مايو لبحث المسألة برمتها ، وبالرغم من أننى كنت على دراية بما يجرى من خلال الترجمان الاول للسفارة البريطانية غير أنى فشلت فى الحصول على تأكيدات كافية بأن أعضاء المجلس سسوف يتقدمون بتوصيتهم الى السلطان بأن حدود شبه الجزيرة ينبغى أن تكون على أساس خط يبدأ من رفح أو من أى نقطة محددة على ساحل البحر المتوسط الى رأس خليج العقبة .

وكان الصدر الأعظم قد أبلغنى فى وقت سابق أن القوات التركية التى كانت قد احتلت طابا وكل الأماكن الأخرى المجاورة قد انسحبت الى العقبة ، وبالتالى فقد تركزت جهودى بعدئذ على العمل على الحصول على تصريح مكتوب من الحكومة العثمانية بأن تعيين الحدود سيتم على أساس خط يمتد من رفح الى العقبة .

وتسلمت خسلاال يوم ١٤ مايو من الباب العالى مذكرتين اضافيتين ، غير أنه لما تضمنتاها من آراء غير مرضية فقد رأيت أنه

من الأفضل ، ولصالح البلدين ، عدم قبول المقترحات التي جاءت فيهما ، وبالتالي فقد أعدت المذكرتين الى وزير الخارجية . ووصلتني أثناء ذلك برقيتكم التي تتضمن محادثتكم مع السير التركي ، والتي أبلغتم فخامته فيها بأن تسوية المسألة تعتمد تماما الآن على رد رسمي من الباب العالي على مذكرتي يتضمن قبول الخط الممتد من رفح الى رأس خليج العقبة كأساس لخط الحدود ، وأصدرتم لي تعليماتكم بإبلاغ الصدر الأعظم بما قلتموه لموزورس باشا وأعطاء الانطباع بأن الحكومة البريطانية مصممة على الحفاظ بكل قوتها على مركز بريطانيا في مصر ، وعلى حقها في التدخل في الشؤون المصرية ، غير أنها لا تنوى من وراء ذلك الانتقاص من سيادة السلطان على البلاد الا اذا قام جلالته بدفعها الى ذلك .

وقد قررت ، مسلحا بتلك التعليمات ، القيام بجهد آخر لحث الحكومة العثمانية على الاستجابة لمطالب حكومة جلالته لضمان تسوية ودية للنزاع قبل انقضاء المهلة المحددة ، وسعيا وراء بلوغ هذا الهدف فقد دعوت كلا من الصدر الأعظم ووزير الخارجية مساء ليلة ١٣ الجاري وتركت مع الأخير ملخصا بالفرنسية للملاحظات التي أبديتها لها للسفير التركي .

وقد نجحت أخيرا ، وبعد محادثات مطولة استمرت لوقت متأخر من الليل ، في حسم المفاوضات ، وحصلت على تعهد من الصدر الأعظم بأنه سيصلني قبل الساعة ١١ من صباح اليوم التالي ردا على مذكرتي المؤرخة في ١٢ مايو بالاستجابة لكل الشروط التي تضمنتها مذكرتي لفخامته ، ومقرا بأن الباب العالي لا يشكك في برقية ٨ ابريل عام ١٨٩٢ ، وأنه حفاظا على الوضع القائم كما جاء في البرقية المشار اليها سيتم تعيين لجنة مشتركة تقوم باجسار مسح طبوغرافي ووضع خريطة ، وأن الحدود ستمتد باتجاه جنوبي

شرقي ، في خط مستقيم تقريبا ، من رفح الى نقطة تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال من رأس خليج العقبة .

وفي صباح اليوم التالي ، وبعد فترة قصيرة من الموعد المحدد ، أبلغني وزير الخارجية بأن « ارادة امبراطورية » قد صدرت بالموافقة على المذكرة ، وتسلمت بعد ساعة من ذلك الوثيقة التي تتفق بالحرف الواحد مع مشروع المذكرة الذي اقترحته على الصدر الأعظم ، والتي تستجيب تماما لكافة مطالب الحكومة البريطانية في كل النقاط .

وقد تشرفت بإبلاغكم برقيا باستلامي للرد ومحتوياته ، وقد تكرمتم بإرسال التعليمات لي في نفس اليوم وقد جاء فيها أن الحكومة البريطانية تعتبر المذكرة « مرضية » ، وأنه على عند إبلاغ الباب العالي باستلامها الإشارة الى تعهدات الحكومة الامبراطورية العثمانية بشأن الجلاء عن الأماكن التي احتلتها القوات التركية في شبه جزيرة سيناء ، وتعيين الحدود ، وأن أضيف أن قبول الحكومة البريطانية للمذكرة مشروط بانسحاب القوات التركية الى شرق أعمدة الحدود التي تم اسقاطها ، والتي تعهدت الحكومة العثمانية بإعادتها .

وأنه لمن أهم بواعث رضائي أن أسجل أنه بامتداد المفاوضات الطويلة مع الباب العالي برهن ممثلو القوى العظمى طول الوقت على حسن نيتهم تجاه حكومة جلالته .

فقد عضد السفير الفرنسي احتجاجاتي لدى الباب العالي بكل قوة ، وأبدى رغبته في تقديم المعونة بسختلف الطرق ، بينما عبر السفير الروسي ، المسيو زينوفييف ، عن رغبته في تقديم كل عون قد احتاجه لدى الباب العالي .

وتحدث القائم بالأعمال الايطالي ، بناء على تعليمات من حكومته فيما اعتقد ، الى الصدر الأعظم لحثه على الاستجابة لمطالبنا . وأكد

لى السفير الالمانى بأنه قد حذر الباب العالى بأنه قد وضع نفسه
تماما باحتلال طابا فى الجانب الخطأ ، وقد هنأنى الجميع بحرارة
وعلانية خلال المؤتمر الذى انعقد اليوم من الممثلين الأجانب للنظر فى
زيادة الضريبة الجمركية بنسبة ٣ فى المائة .

ولقد كان سفير النمسا - المجر متقيبا فى بروصا خلال
المراحل الأخيرة من النزاع ، غير أن المسيو أوتو القائم بالاعمال أبدى
عددا من الملاحظات المتعاطفة .

وقد يبدو من قبيل التزويد أن أضيف أنى قد لمست كل نية
طيبة من جانب وزير الولايات المتحدة .

توقيع

سير ن. د. أوكونر

وثيقة رقم (٧)

من سيرن . أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢١ مايو)
استنبول فى ١٥ مايو ١٩٠٦

سيدى - بالاشارة الى مراسلتى بتاريخ ١٤ الجارى ، لتشرف
بان ارسل اليكم مع هذا نسخة من مذكرتى التى وجهتها اليوم الى
وزير الخارجية بالتنبيه لىابة عن حكومة جلالته للتصريحات التى
قدمها الياب العالى فى مذكرته المؤرخة فى ١٤ الجارى بشأن الطابيات
المتعددة للحكومة البريطانية المتعلقة بانسحاب القوات العثمانية
من طابا وتعيين التخوم التركية - المصرية .

مرفق فى وثيقة (٧)

السيد الوزير - لقد احلت فوراً الى حكومتى المذكرة التى
تكرمتم بتوجيهها لى فى ١٤ الجارى رداً على مذكرتى المؤرخة فى ١٢
الجارى بشأن موضوع الجلاء من طابا وتعيين حدود شبه جزيرة
سيناء .

وقد تلقت الحكومة البريطانية بسرور تصريح فخامتكم بأن
السابق لا يشكك فى محتويات البرقية التى وجهها الصدر
الاعظم الراحل ، جواد باشا ، الى سمو الخديوى بتاريخ ٨ ابريل
عام ١٨٩٢ ، وبما تقرر من انسحاب القوات التركية من طابا ،
وبارسال التعليمات الى ضباط الأركان العثمانيين الموجودين الآن

فى العقبة للقيام بالاشتراك مع موظفين يعينهم سمو الحديوى بوضع خريطة وتعيين خط الحدود الممتد بشكل مستقيم تقريبا من رفح باتجاه جنوبى شرقى الى نقطة على رأس خليج العقبة تقع على بعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال من العقبة ، وبالتاكيد على الحفاظ على الوضع القائم فى شبه جزيرة سيناء على أساس البرقية المشار إليها والمؤرخة فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ .

واتشرف ، بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بالتنبيه الى التصريحات المشار إليها ، كذا الى تصريح فخامة الصدر الأعظم بأن الاوامر قد صدرت بانسحاب القوات العثمانية ، التى تكون قد عبرت الى الجانب المصرى ، الى الاراضى التركية شرق رفح ، واعادة الأعمدة التى يقال أنها قد أزيحت ، والتعبير عن رضا الحكومة البريطانية بتسوية المسألة والتى لا يمكن أن تؤثر على العلاقات الودية والمتينة القائمة لصالح البلدين ، والتى لا يقل تقدير حكومة مولاي الجليل لها عن تقدير حكومة جلالة السلطان .

وثيقة رقم (٨)

من ايرل كرومر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢٩ مايو) .
القاهرة فى ٢١ مايو عام ١٩٠٦ (مستخرج)

لتفهم المشكلة المعقدة الخاصة بحدود شبه جزيرة سيناء والتى نشبت مؤخرا ، فمن الضرورى القاء بعض الضوء على حق مصر فى ادارتها ، وذلك من متابعة التاريخ السابق لها .

فكما لا شك فيه أن مصر تملك تلك الاراضى من عدة قرون .
وقد وصف أحد مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب (وهو

المليك أبو الفدا) الذي كتب فيما بين عامي ١٢٧٤ و ١٢٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر :

« ان مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) في مواجهة أسوان الى عيذاب قصير قلزم (السويس الحالية) الى صحراء متاهة الاسرائيليين ، ثم تتجه الى البحر المتوسط عند رفح العريش » .

ونمتد ملكية مصر لتلك الأجزاء في العصر الحديث على الفرمانات التي صدرت عام ١٨٤١ لمحمد علي والتي ثبتت محمد علي وخلفاءه في الباشوية . وكانت هناك خريطة من نسختين توضح حدود تلك الأراضي وذلك منذ نفس العام (١٨٤١) . وقد احتفظ الباب العالي باحدى هاتين الخريطين وأعطيت الثانية لمحمد علي . وفي أغلب الظن ان تلك الأخيرة قد فقدت في حريق أتى على أغلب ما في المحفوظات المصرية . أما الخريطة التركية فكثيرا ما يشار اليها في مراسلات الباب العالي ، ولكن على حد علمي لم يرها أحد على الاطلاق ، وفي الغالب ان وجودها نفسه امر مشكوك فيه . وتعتمد ادعاءات الحكومة التركية على أنه بناء على تلك الخريطة فان الحدود الشرقية « لولاية مصر المحروسة » تمتد من العريش الى السويس . وبالإضافة الى الأراضي المحددة في هذه الخريطة ، والتي ضمنها الدول ، منح لمحمد علي حق ادارة شبه جزيرة سيناء ومراكز العقبة وضبا (وهي غير طابا) والمويلح والوجه في الحجاز على الشاطئ الشرقي من خليج العقبة . وبالنظر الى ذلك فيمكن ملاحظه أن مصر قد أدارت سيناء منذ القدم ، وفوق ذلك فهناك مراكز الحجاز التي امتلكها محمد علي في مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التي أشعلها سعود ، وقد تمكن ابراهيم باشا ابن محمد علي من اتمام هذه المهمة في عام ١٨١٨ .

وقد استمر خلفاء محمد علي يديرون تلك الأراضي دون مشكلة حتى تولية الخديوى الحالى ، والأدلة واضحة تماما على ذلك من المحفوظات المصرية .

غير انه عند وفاة توفيق باشا وتولية ابنه عباس حلمى باشا (الخديوى الحالى) أصدر السلطان فرمانا جديدا للتولية . وقد لوحظ ان نص هذا فرمان يختلف نوعا عن الفرمات السابقة . وكان الهدف الواضح من هذا الاختلاف ، حرمان مصر من ادارة شبه جزيرة سيناء .

وبعد صعوبات كبيرة ومراسلات ، ابرق الصدر الأعظم آنذاك جواد باشا للخديوى فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ يبلغه باستئناف ممارسة السلطان للملكية النقاط الموجودة بها حاميات مصرية فى الحجاز على الساحل الشرقى لخليج العقبة ، مثل اوجه والمويلح وضبا (ليست طابا) ، وقد انتهت هذه البرقية بالعبارة الآتية « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا » .

والمراكز المشار اليها فى الحجاز والتى استعادتها تركيا لم تكن ذات أهمية تذكر بالنسبة لمصر ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبرت البرقية مرضية ، ومن ثم فقد قرئت مع فرمان التولية واعتبرت قسما مكملًا له .

وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد وجهت مذكرة فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى ثيجران باشا ناظر الخارجية المصرى آنئذ ، أبلغه فيها أن على فخامته أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالى دون موافقة حكومة

جلالته . وقد أضفت : « ان تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم
بإبلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضى المحددة
شرقا بخط متجه الى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش
الى رأس خليج العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة
الواقعة شرق الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك المذكرة التى وافق عليها اللورد سولسبرى ،
ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ، ونسخة من برقية
الصدر الأعظم . وقد أرسلتها جميعا بصورة رسمية الى السفير
البريطانى فى استنبول . وهذه النقطة هامة لأن ما تمسكت به
حكومة جلالته بأن تخول حق الاعتراض على أى تغيير للموقف
القائم كان له ما يبرره .

وقد وجهت نسخا من فرمان التولية والبرقية الملحقه الى سائر
الدول . كما أحيط ممثلا كل من فرنسا وروسيا فى القاهرة علما
بتلك المراسلات بصورة رسمية .

ومما ذكرت يتضح أن الحد الجنوبي من الحدود الشرقية للأراضى
التي يديرها مصر فى سيناء هو العقبة ، فما عدا القلعة التى عليها .
كما اعترف دائما برفع التى تقع شرق العريش بمسافة قصيرة
كحد شمالي .

ويوجد عند رفح شجرة ، وعلى كل جانب من جانبي تلك
الشجرة يوجد عمود من الرخام كعلامة مميزة للحدود التركية
المصرية .

وتعطى الفقرة التى اقتطفها فيما يلى من تقريرى السنوى عن
عام ١٩٠٥ (مصر رقم ١ - ١٩٠٦ ص ١٥) فكرة عن حالة شبه

جزيرة سيناء قرب نهاية العام الماضي ، وعن الأسباب التي دعت الى القيام ببعض الإصلاحات الضرورية فيها : -

« كان بدو شبه الجزيرة في حالة من الاضطراب أوائل عام ١٩٠٥ ، فقد قاموا بخارات عدة - واغتيل شقيقان بوحشية خلال شهر مايو - وقد نتجت هذه الحالة من الخروج على القانون عن التأخر في تسوية الأمور بين القبائل والأفراد . وكان قائد المنطقة مخولا بإصدار الأحكام والنظر في الأمور القائمة غير أنه يبدو أنه كان عاجزا عن تنفيذ قراراته .

« وفي ظل هذه الظروف تقرر ارسال المستر جنتنجز براملي ، الذي يجيد التحدث بالعربية باللهجة البدوية ، كما أنه علم تماما بعادات البدو لتسوية النزاعات القائمة ، ووضع تقرير عام عن شبه الجزيرة . وقد تمكن المستر براملي خلال فترة قصيرة للغاية من التقصي وتسوية ما بين ثلاثين وأربعين قضية .»

« وقد تم الآن تعيين المستر براملي قائدا ومفتشا مع الاشراف ، الكامل على شئون شبه الجزيرة . واعتمد مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) جنيهها في تقديرات العام الحالي لتنفيذ عدد من الإصلاحات بها . وسوف يتم تشكيل قوة من الهجانة الجيدة التسليح ، وبناء استراحة في نخل ، كما سينفق بعض المال على شراء الأشجار وبعض معدات الزراعة ، وبناء السواقي ، وتحسين امدادات المياه بالطور ، وبناء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد الأمل بإمكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضي . وسوف يبني جامع وثكنات ومركز للشرطة عند نخل . وهناك ما يبعث على الأمل بأنه بعد القيام بتلك الأعمال سوف يحدث تحسن ملموس في أوضاع شبه جزيرة سيناء .»

ومن المستحيل أن توحى كافة الاجراءات الإدارية التي اتخذت

في سيناء في تلك الفترة بأن الحكومة المصرية أو مستشاريها
البريطانيين لديهم النية على اتخاذ سيناء كقاعدة للتدخل في الحجار
في المستقبل خاصة في أمور خط حديد الحجاز الذي
وصل أخيرا الى معان الواقعة على بعد ١٠٠ كيلو متر من
العقبة . وقد نشرت بعض الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية
التي تصدر في القاهرة مؤخرا اشاعة قوية مؤداهما ان الحكومة
المصرية تنوى بناء عدد من التحصينات بأهداف عدوانية .

ويبدو ان ذلك التقرير العارى من الصحة قد لقي صدا كبيرا
في استنبول . وكان من المستحيل ان يسود مثل هذا الاعتقاد ان
لم تكن الارض قد مهدت من قبل بعناية ، فيما حدث بالفعل .
وهناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد انه قد تم خلال عمليات
وخريف العام الماضي ارسال عدد من التقارير من القاهرة الى استنبول
جاء فيها ان حكومة جلالتهم تمد ثوار اليمن بالسلاح والذخيرة
والاغذية . كما أنها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركي .

ولست في حاجة الى القول بأنه لا الحكومة البريطانية .
ولا الحكومة المصرية ، قد سمحت بمنح أية معونة للثوار الذين
يحاربون الحكم التركي في اليمن . ومع ذلك لقيت تلك التقارير
تصديقا بالرغم من تناقضها .

أما فيما يخص منح المعونة للفارين فالحقيقة ان هناك أعدادا
كبيرة من الترك الجائعين قد احتفظ بهم لدى وصولهم للمراكز
البريطانية قرب عدن . وقد يكون بعضهم من الهاربين . ولكن
يبدو أن أغلبهم من الأسرى الذين قبضت عليهم القبائل المتמרدة
والذين انتقلوا من أسر قبيلة الى أخرى حتى وصلوا الى الخطوط
البريطانية .

ولم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا ، كما أنه كان من

المستحيل إبقاؤهم في عدن ، ومن ثم فقد غادروها بحرا الى اى مكان يرغبون في الذهاب اليه . وبعد متاعب جسيمة وشسكاوى نتجت عن مرور هؤلاء المتشردين والهاربين عبر قناة السويس ، وبناء على نصيحة دار المعتمد البريطانى في القاهرة . قررت سلطان عدن تسليمهم الى اقرب ميناء تركى على البحر الأحمر . وفى تلك الأثناء تقدم الباب العالي باحتجاجات شديدة على الحكومة المصرية بسبب وجود أعداد من الأتراك الهاربين في مصر وطالب بتسليمهم . وردا على ذلك طلبت الحكومة المصرية تحديد وسائل التعرف على هؤلاء الهاربين ، غير أنه لم يصلها أى رد . ويتضح مما ذكرت أن السلطات المصرية تصرف في هذا الشأن على الدوام بالشكل الصائب والمستقيم تماما .

وقد ذكرت من قبل أنه قد ظهر قرب نهاية العام الماضى مقال أو مقالان فى الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية تذكر أن الحكومة المصرية تنوى اتباع سياسة تغلغلية فى سيناء ، وإن الشكنات وغيرها من الأعمال يتم بناؤها على قدم وساق .

تسلمت بعد ذلك بفترة قصيرة ما يفيد أن حاكم سوريا التركى قد كتب الى استنبول بأنه قد تحقق بأن الحكومة المصرية قد قررت اقامة ثكنات بين نقطة تقع على الحدود قرب العقبة وبين القسيمة ، وإن القوات البريطانية تشترك فى عملية البناء تلك .

وازدادت أكثر وأكثر شكوك السلطان عن أعمال ونيان الحكومة المصرية فى شبه جزيرة سيناء . ويمكن أن أقرر كحقيقة واقعة أن الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا حينئذ فى شبه جزيرة سيناء هو المستر براملى ، الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك جندى نظامى واحد ، بريطانيا كان أو مصر يا شرق السويس .

وفي ١٣ يناير عام ١٩٠٦ أبلغني سير نيكولاس أوكور ،
السفير البريطاني في استنبول ، بأنه قد تسلم رسالة من السلطان
تتضمن أن تقريراً قد وصل من القائد التركي في العقبة ، بأن
السلطات العسكرية المصرية تنوى بناء مركز حراسة على الطريق
بين العقبة وغزة ، وفي أماكن أخرى داخل الأراضي التركية ، وأن
جلالته قد طلب منه حث الحكومة المصرية على سحب القوة التي
اقتحمت الأراضي التركية ، والتي يقودها ضابط بريطاني ، وتجنباً
للالمال فقد كررت ما ذكرته من أن كل القوة الموجودة في شبه
جزيرة سيناء تتكون من المستر براملي وعدد قليل من رجال
الشرطة .

بدأت في نفس الوقت ترد التقارير عن بدء انتهاك تركي
للمنطقة ، وقد صدرت التعليمات للمستر براملي بالتقدم للمنطقة
المجاورة للعقبة ، والاتصال بالقائد التركي ، والتحقق من أسباب
كل تلك الشكوك التي بدت .

وفي ١٥ يناير أبرقت للسير نيكولاس مشيراً إلى أماكن حدوث
مثل هذه الاصطدامات طالما ظلت الحدود غير معينة بالضبط .
وأبلغته أن الخديو قد أبرق للسلطان طالباً منه تعيين لجنة مشتركة
لتحديد الحدود .

ولكن فوبلت رغبة الخديوي تلك باعتراض شديد .

وبالنظر لعدم موافقة الحكومة التركية رؤى أنه من الضروري
إرسال قوة مصرية (تتكون من ٥٠ رجلاً يقودها ضابط مصري)
لمقابلة المستر براملي على الحدود قرب العقبة ، واحتلال طابا ، وهي
نقطة تقع على بعد حوالي خمسة أميال من قلعة العقبة بحراً وثمانيه
أميال بطريق البر .

وارسل مزيد من التعليمات للمستتر براملي لاحتلاله نقب العقبة والقطار التي تتحكم في الجبل الذي يمر من خلاله الطريق من الساحل الى شبه جزيرة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة المصرية الصغيرة . . والتي طلبت حتى وقت قريب القوة العسكرية الوحيدة في شبه جزيرة سيناء ، الى طابا في سفينة تحفر السواحل المصرية « نور البحر » ، ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية في الصعوبة ، ويستغرق ارسال خطاب من السويس الى العقبة عن طريق الهجامة اربعة ايام . وقبل أن تصل تلك التعليمات للمستتر براملي كانت قد وصلت عدة تحذيرات من القائد التركي الذي كان موجودا في مكان يدعى ام الرشراش ، بما دعاه الى العودة الى مركزه في نخل ليرسل التقرير اللازم . ولكن بمجرد وصول التعليمات اليه تقدم فورا الى طابا بأسرع ما تستطيع الجبال أن تحمله . ولكن عند وصوله وجد قبطان « نور البحر » الانجليزى ، والقائد المصرى الذى يقود القوة التى أرسلت الى طابا على ظهر السفينة ، واقفين فى العراء مع قائد القوة التركية التى احتلت المركز والذى ذكر ان لديه اوامر بمنع أية قوة من النزول الى المنطقسة ولو استدعى الأمر استخدام القوة . ولما كانت التعليمات التى لدى المصريين تحذروهم من الاصطدام الا فى حالة اطلاق النيران عليهم . كما أنهم فى نفس الوقت لم يملكوا القوة الكافية للنزول الى البر ، على ذلك فقد انسحبوا الى جزيرة فرعون ، وهى جزيرة صغيرة لصق الساحل الغربى للمخليج ، وتقع على بعد بضعة اميال جنوب طابا . وبقيت هناك منذ ذلك الوقت قوة مصرية تتكون من ٢٥ رجلا فى حالة استعداد .

وفى ٢٠ يناير اضطرت لترك القاهرة الى بور سودان لافتتاح
صكة حديد النيل - البحر الأحمر . وقد تركت المستر فندلى نائبا
على الوكالة حتى عودتى فى بداية فبراير .

وفى تلك الأثناء أرسل الصدر الأعظم للخديوى ثلاث برقيات
شديدة اللهجة ، وقد أرسلت لدار المعتمد البريطانى فى ٢٥ يناير .
طالب الصدر الأعظم فى البرقية الأولى بأن تمتنع مصر عن بناء
المراكز وتبلغ بعدم النية على ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

اما البرقية الثانية فقد ادعت أن الأراضى التركية لا تشمل
العقبة وحسب . بل تشمل المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وانها
ليست ضمن الأراضى « المنوحة لمصر » . وشكا الصدر الأعظم من
أن قاربا مصرى مسلحا (نور البحر) قد أرسل الى طابا وعليه
جنود . وختم برقيته بالقول بأنه لما كانت مصر نفسها قسما من
تركييا فليست هناك حاجة لتعيين الحدود بين الأراضى المصرية
والتركية . وأنه اذا ما أصرت مصر على الاستمرار فى انزال الرجال
وبناء المراكز « فان هذا الخروج عن الطاعة سوف يستدعى اتخاذ
أشد الاجراءات لوقفه » .

وطالبت البرقية الثالثة الخديو ببساطة بسحب « نور البحر »
والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز والا
« سوف تنشعب أزمة » .

وقد أشار فندلى عند ارسال تلك البرقية اليكم الى أن التلميح
الى « الأراضى المنوحة لمصر » (بمعنى الأراضى التى أسندت ادارتها
لمحمد على وراثيا بمقتضى فرمانات ١٨٤١ بضمانة الدول ولكنها
لا تصم شبه جزيرة سيناء) يتضمن النية من جانب تركيا بتجاهل
برقية الصدر الأعظم جواد باشا فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ ، والتى
كانت قسما مكملًا لفرمان التولية للخديوى الحالى ، والتى وافقت على

أن ترفع لمصر ادارة سيناء الى الخط الممتد من رفح الى العقبة . كما
أوضحت في خطابي لتيجران باشا في ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ .

وقد اقترح المستر فندلي ارسال التعليمات للسفير البريطاني
في استنبول للاحتجاج على :

- ١ - رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
- ٢ - رغبة جلالة الامبراطور في تجاهل برقية ٨ ابريل
١٨٩٢ التي لم يأت فيها أي ذكر لما حول العقبة .
- ٣ - تهديدات المصدر الأعظم باستخدام القوة ضد المراكز
المصرية التي اعتقد أنها موجودة في الأراضي التركية .

كما اقترح المستر فندلي ابلاغ السلطان أن مصر ترغب في
ادارة اراضيها التي منحت ادارتها للخديو عام ١٨٩٢ في سلام .
وانه اذا ما حددت المراكز المصرية فان الحكومة المصرية سوف نظطر
الى طلب معونة الحكومة البريطانية ، التي تم التوصل الى تسوية عام
١٨٩٢ بوجودها .

وأرسلت التعليمات للمستر براملي والضابط المصري الذي
يقود القوة المصرية الموجودة في فرعون بالاستمرار في تجنب اثاره
العداوات الى اقصى حد ممكن . وأصبح واضحاً أنه لم يعد بالإمكان
حل المسألة محلياً ، كما تم ابلاغهم أيضاً أن المفاوضات تتقدم بمر
القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول الى حل مناسب .

وفي تلك الاثناء تمت اتصالات غير مجددة بين السفير البريطاني
في استنبول والباب العالي والقصر . وكانت الملاحظة الغالبة على
الاجابات التركية على شكاوى السير نيكولاس اوكونر أن السلطان
عازف عن رسم الحدود ، وأن الوقت غير مناسب لتعيينها . وأن

السلطات العسكرية التركية الموجودة في المنطقة محل النزاع ليست محل لوم ، وأنه سيتم الحفاظ على الوضع القائم (على ضوء الحقيقة بأن تركيا قد انتهكتها) ، وأخيرا بأن ترتيبا قد تم بين القواد الأتراك والمصريين أعاد الأخيرون بمقتضاء احتلال المراكز التي طالبوا بها (وهو التقرير الذي ثبت أنه عارى من الصحة) .

وقرب نهاية يناير كان هناك مزيد من المراسلات الودية أحيانا والعدائية أحيانا أخرى ، متواصلة بين المستر براملي وسعد بك رفعت (قائد القوة المصرية في جزيرة فرعون) من ناحية ، وبين رشدي باشا قائد العقبة التركي من ناحية أخرى . وفي ٢٩ يناير اتخذت لهجة الأخير نغمة مختلفة حين طلب من سعد بك رفعت الجلاء عن جزيرة فرعون .

وفي تلك الأثناء وصل مزيد من الامدادات العسكرية التركية الى العقبة ، واحتل رشدي باشا نقب العقبة والقطار ، وهما مركزان يتحكمان في الطريق بين السلاسل الساحلية وداخل شبه الجزيرة . وفي مواجهة طلبات الجلاء عن فرعون اضطر المستر براملي الى استدعاء « نور البحر » لمنع أى هجوم محتمل على القوة المصرية . وتأخرت أنباء تلك الأعمال العدائية عن الوصول الى القاهرة لبعض الوقت ، ولكن بمجرد أن تسلمت تقريراً عنها من المستر براملي أبرقت على الفور بمحتواه الى وزارة الخارجية وإلى السير نيكولاس أوكونر .

وقد احتججتم في مذكرة مؤرخة في ١٣ فبراير ، ومقدمة الى السفير التركي في لندن ، على تلك الأعمال العدائية ، وأشركتم الى ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا لاقرار تسوية سلمية لمسألة الحدود .

وقدم سير نيكولاس أوكونر احتجاجات مشابهة الى الصدر

الاعظم ووزير الخارجية التركية في استنبول . ولكن بالرغم من التأكيدات غير الرسمية التي أعطيت للأخير بأن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية للتدخل في بناء فرع من سكة حديد الحجاز الى العقبة . لم يمكن الحصول على نتيجة مرضية . وفي مواجهة متطلبات رشدي باشا المتعددة بالجلاء عن جزيرة فرعون وتحمله للمستش ير املى وسعه بك للمسئولية المترتبة على عدم تنفيذ مطالبه . أصبح من الضروري حماية هذا المركز المصري . وعلى ذلك فقد خولتموني في ١٤ فبراير بأن اطلب من الكابتن قيبس هورنبي ، قائد السفينة الملكية ديانا (التي كانت راسية على أهبة الاستعداد في السويس) بالتقدم الى فرعون وارسال تقرير عن الموقف .

وفي نفس اليوم وجهتم مذكرة أخرى للسفير التركي في لندن تبلغونه أن السفينة البريطانية ديانا قد تقدمت الى فرعون بهدف منع أي أعمال عدوانية تركية على الأراضي المصرية .

وفي نفس الوقت انعقد في استنبول مجلس عسكري لبحث مسألة الحدود التركية - المصرية . وكان هناك ما يدعو للأمل أنه سينم التوصل الى قرار مرض ولكن تبدد هذا الأمل ، فقد رأى الباب العالي أن الأراضي موضع النزاع ليست ضمن الأراضي الممنوحة لمصر بمقتضى فرمانات . واعتذر عن طرح مسألة الحدود .

وكان واضحاً أن شيئاً ما قد حدث أثر على اتجاه السلطان الذي كان ودياً قبل وقت قصير . ويبدو أن جلالته قد تلقى تقريراً من مختار باشا بأن « طابا أحد ملحقات العقبة » . وبدأ أن السلطان تحت تأثير مهم بأن الترتيبات التي اعتمدت عليها برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ محددة بتفاهم سابق بين مختار باشا وبينى ، تسير بمقتضاء الحدود الادارية بين تركيا ومصر في خط مستقيم من العريش (على

البحر المتوسط) الى رأس محمد ، وهي إحدى قمم البحر الأحمر على مسافة قصيرة من مدخل خليج العقبة .

وقد كان هناك اقتراح بهذا المعنى سبق برقية الصدر الأعظم في ٨ ابريل ١٨٩٢ . ففي البرقية المؤرخة في ١٧ فبراير عام ١٨٩٢ تبينت مثل هذا الاتجاه بقوة . ولكن حتى هذا الغتة كلمات برقية الصدر الأعظم في ٨ ابريل ١٨٩٢ والتي جاء فيها أنه « فيما يتعلق بشبه جزيرة طور سيناء يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه » .

وفي ١٢ فبراير أبلغت السفير التركي عن ارسال السفينة البريطانية ديانا الى جزيرة فرعون . وفي ١٨ فبراير تسلم سير نيكولاس أوكونر خطابا وديا من السلطان جاء فيه : انه بالرغم من أن قائد العقبة العسكري ومختار باشا قد أبلغاه أن طابا والأماكن الأخرى موضع النزاع (نقب العقبة والقطار) تقع في أرض تركية فانه لا زال ممكنا أنهما على خطأ ، وانه سوف يوفد مبعوثين لتلك المنطقة لبحث الأمر . وانه اذا ما قررت تلك اللجنة الموفدة أن طابا والمراكز الأخرى التي احتلها رشدي باشا أخيرا في أرض تابعة للإدارة المصرية فسوف يتم سحب القوات التركية .

واجاب السير نيكولاس أوكونر على ذلك في خطاب لوزير الخارجية بأنه اذا ما تم سحب القوات التركية من الأراضي المتنازع عليها . وانه اذا ما مثلت الحكومة المصرية في اللجنة المشار اليها . فانه سوف يوصى بألا تعيد القوات المصرية احتلال تلك المراكز الى أن نأى نتيجة التقصى . وقد أشعار سير نيكولاس أوكونر الى ان مثل هذا العرض دليل على الصداقة من جانب الحكومة البريطانية .

ومن المشكوك فيه أن وزير الخارجية قد تقدم باقتراح اللجنة المشتركة الى السلطان الذي اقترح بعد فترة قصيرة إرجعال مختار

باشا الى العقبة لفحص الموضوع . وقد اعترضنا أنا والسير نيكولاس
أوكونر على هذا الاقتراح لاننا نعلم أن مختار باشا هو المسئول عن
الادعاءات الزائفة للحكومة التركية ومن ثم فقد اعتبر غير موضوعي .
وعندما طالب السير أوكونر بعرض هذه الاعتراضات على السلطان
أرسل جلالتة وزير الخارجية ليقول إنه لا يشكك فيما تقرر من
ترتيبات في ٨ ابريل ١٨٩٢ . وأنه طالما أن سير نيكولاس أوكونر
قد اعترض على تعيين مختار باشا فانه سوف يرسل اثنين من
المضباط كلجنة مشتركة .

وعاد السير نيكولاس أوكونر يضغط لاجبار القوات التركية
على الانسحاب بينما كان وزير الخارجية التركية من جانب آخر يضغط
لسحب ديانا . وفي تلك الأثناء وصلني تقرير من الكابتن فيبس
هورنبي بأنه عند وصول ديانا الى العقبة استعد رشدي باشا لمقاومة
ارسائها ، وأرسل قوات (من ثلاث آلاف الى أربعة آلاف) الى مواقع
القتال . ومن ثم انفصل الكابتن هورنبي برشدي باشا واستطاع
بعد فترة قصيرة ايجاد علاقات ودية معه . وهو مقتنع بأنه ليس في
نية رشدي باشا الدفاع عن المكان الى ما لا نهاية اذا ما هوجم

ولا شك أن رأي الكابتن هورنبي هذا صحيح تماما . فليست
هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك . فمن قبل حدث هذا
عندما وصلت نور البحر الى طابا . وعندما زارت السفينة البريطانية
منيرفا رفع حين بدت القوات التركية أيضا على استعداد للمقاومة .
والى انتهز هذه الفرصة لتسجيل شدة تقديري للبراعة التي أبدتها
الكابتن هورنبي في علاقاته مع السلطات التركية في العقبة . ولما
حصلت عليه من عون كبير من تقاريره الواضحة والشاملة . وقد
بقيت ديانا لمدة طويلة زادت عن الشهور الثلاثة تراقب الموقف
واعتقد اعتقادا جازما بأنها قد أدت خدمة هامة في منع الأتراك من

زيادة انتهاكاتهم ، وبالتالي جعل التوصل الى تسوية ودية أكثر صعوبة .

وبركزت بعد ذلك كل الآمال فى تسوية سريعة فى اللجنة المشتركة .

وقد خرج المبعوثان التركيان من محطة القاهرة رأسا الى منزل مختار باشا ، وبقيا فيه أسبوعا دون أى اتصال سواء بالحكومة المصرية أو بالوكالة البريطانية .

وترك المبعوثان القاهرة أخيرا فى ملابس بسيطة مستقلين قطارا يقلع فى وقت مبكر ، قاصدين بيروت وقيل انهما ذاهبان الى العقبة .

ومن التمسعب التخمين بالسبب الحقيقى الذى دعا الى ذلك السلوك الغريب من جانب المبعوثين التركيين . واستطيع الظن انهما خلال زيارتهما لمختار باشا قد تم وضع خطة جديدة غادر المبعوثان القاهرة بناء عليها .

وخلال وجود المبعوثين التركيين فى القاهرة كان الحديرو غالبا فى رحلة فى الصحراء ، وعند عودته أكد لى بأنه لم تحصل له أية رسالة منهما .

وفى منتصف مارس كتب لى المستر براملى تقريرا بأن شيخين بدويين يدعيان مسمح الكبيش وسليمان الخليفى ، والتى عاشت قبائلهما منذ مدة طويلة تحت الادارة المصرية ، كما كانا يتلقيان معونة سنوية من الحكومة المصرية ، قد تلقيا الرشاوى من رشدى باشا مما دعاهما الى الانتقال للأراضى التركية وهما فى حد ذاتهما ليسا خسارة تذكر ، ولكنى أشير للأمر لأن عملهما هذا قد يستغله الأتراك اثناء بحث مسألة التخوم القبلية .

وقد ظلت تحذيراتكم للسفير التركي بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بالاستمرار في تجاهلها كما ظلت احتجاجات السير نيكولاس أوكونر في استنبول دون نتيجة ملموسة . واستمرت الاجابات التي ترد يغلب عليها طابع التملص والتسويف . فقد تم الاعتراف ببرقية ٨ ابريل ١٨٩٢ ولكن « طابا تابعة للعقبة » . والتخيل الموجود في طابا (نست او سبع نخلات ميتة) « يملكها أهالى العقبة » . الخ .

وفى تلك الاثناء كانت تصل السلطان القصص عن تعديات القوات التي يقودها بريطانيون على الاراضى التركية . . . والتي لا أساس لها سوى رحلة قام بها بعض القسس الفرنسيين الذين زاروا سيناء .

ولا أعرف مصدر هذه القصص ولكنى أعتقد أن هدفها الإيقاع على الشكوك القائمة في ذهن السلطان . وفى نفس الوقت ضاعفت الصحف المؤيدة للجامعة الاسلامية جهودها لاثارة نبرة التعصب الدينى والعداء للانجليز بين المصريين ، وأصبح واضحا أنه بات من الضروري بالنظر الى عدم امكانية حل مسألة الحدود دون اجراءات عنيفة زيادة الحامية البريطانية فى القاهرة ، وأرسلت اليكم برقية بهذا المعنى .

ودخلت المفاوضات بعد ذلك مرحلة جديدة . وفى ٥ ابريل تشرفت بالكتابة اليكم بأن مختار باشا قد أبلغ الخديو أن تقرير المبعوثين التركيين قد وصل اليه ومعه تعليمات لبحث ما فيه مع سموه .

وقد أجاب الخديو على ذلك ، مستجيبا لنصيحتى فى هذا الشأن ، أنه بالرغم من عدم اعترافه بمركز مختار باشا كمندوب

سام لتركيا في مصر فهو مع ذلك مستعد لبحث الامر معه ، على أن تتم اللقاءات الخاصة بها بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

وبعد مزيد من الاحتجاجات في استنبول أبرق الصدر الأعظم للخديوى رسميا يبلغه أن التعليمات قد صدرت لمختار باشا للتحادث مع الخديوى في شأن مسألة الحدود . وقد تناولت برقية الصدر الأعظم النقاط موضع الخلاف بصورة غامضة وغير مرضية ، وبدأ محتملا أن الأتراك بعيدون عن الانسحاب بل أنهم في طريقهم لزيادة ادعاءاتهم . وكان هذا ما توقعناه ، أنا والسير نيكولاس أوكونر ، منذ زيارة المبعوثين التركيين الى القاهرة في شهر مارس .

وارغب أن أشير هنا في بعض كلمات الى المركز الشاذ الذى شغله مختار باشا في القاهرة لما يقرب من عشرين عاما .

فكما تعلمون عينت الحكومتان البريطانية والتركية عام ١٨٨٦ مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف القائم في مصر . وكان هذان المبعوثان هما الغازى مختار باشا والسير هنرى درمند وولف . وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهدة وولف » ، والتى وقعها السلطان ولكنه عاد ورفض التصديق عليها . وقد افترضت الحكومة البريطانية عند ذلك ان مهمة مختار باشا قد انتهت برفض السلطان التصديق على المعاهدة التى عين فخامته خصيصا للتفاوض من أجلها .

ومنذ ذلك الوقت وأنا اعتبر الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان في القاهرة ، ولم أعترف اطلاقا بادعاءات مختار باشا في هذا الصدد ، وان كنت في نفس الوقت فى علاقتى معه أعامله بالاحترام الواجب لجنرال تركى .

وفى ١١ ابريل تشرغت بإبلاغكم بالمقابلة التى تمت بين الخديوى

ومختار باشا . وبحضور الناظرين المصريين ، والتي كشف خلالها
مختار باشا عن أوراقه .

وقد اعترف مختار باشا بأن مسألة الحدود يجب أن تسوَّى
على أساس برقية الصدر الأعظم في ٨ أبريل ١٨٩٢ ولكنه فسر هذه
البرقية على الأسس الآتية :

١ - أن شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضي الواقعة
جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس . وبما أن طابا تقع
جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة في شبه الجزيرة .
ومن ثم فادارتها من حق مصر .

٢ - أن الحدود المصرية الواقعة شمال هذه الأراضي تتبع الخط
بين رفح والسويس . أما الأراضي التي يحدها من الشمال الغربي
الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس الى العقبة ،
وشرقا الخط من العقبة الى رفح فهي أرض تركية .

وقد أوضح مختار باشا أن السلطان يعلق أهمية كبرى لخط
الحدود المقترح ، بالنظر الى لية جلالته على مد خط حديدي الى العقبة ،
ومنه خطوط فرعية الى السويس وبور سعيد .

كما ذكر مختار باشا انه بالرغم من أن ذلك هو رأى الباب
العالي ، فهو يستطيع التقدم بحل وسط على أساس أن يمتد خط
الحدود من رفح الى رأس محمد ، وبذلك يكون كل الساحل الغربي
لخليج العقبة واقعا ضمن الأراضي التركية .

وعندما كتبت لكم عن الادعاءات التي تقدم بها مختار باشا
كما سبق ذكرها ، أشرت الى أن الأمر قد تحول من مسألة نزاع محلي
محدود على بعض المناطق المحدودة المجاورة للعقبة ، مثل طابا وغيرها

الى محاولة لتوسيع الحدود التركية ومد الخطوط الحديدية ذات الطبيعة الاستراتيجية الى السويس على شاطئ القناة . كما انه من ناحية اخرى فان خط حدود رأس محمد - رفح (الذى يقترحه مختار باشا كاتفاق) سوف يجعل الاتراك قرييين للغاية من نخل ميا يجعلهم محدقين بمصر . وبما أن رأس محمد تقع على البحر الأحمر خارج المجرى الضيق للدخل خليج العقبة ، فان ذلك الخليج سوف يصبح من الناحية العملية « بحرا مغلقا » فى أيدي الاتراك ، ومركز تهديد لطريق التجارة الى الشرق .

وأستطيع القول ان المسألة آنشد لم تعد ذات طابع محلى . وانه كان من المهم للغاية للبريطانيين والمصريين والمصالح الأوربية عامة منع تركيا من تنفيذ برنامجها التى أعلنته ، والذى كان سيشكل تهديدا خطيرا ، ليس فقط على حريات مصر وصلاحيات الخديوى ، وانما على حرية المرور فى قناة السويس .

وقد أرسلت اليكم حينئذ راجيا الموافقة على نص البرقية التى اقترحت على الخديوى ارسالها الى الصدر الأعظم ، وقد وافقتم على خطورة الموقف ووافق سموه على ارسال برقية تضمنت الآتى :

بعد أن ذكر الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا ، والمذكورة عليه ، أشار سموه الى برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ والتى تكون قسما من الفرمانات التى تنظم العلاقة بين مصر والامبراطورية العثمانية ، والتى تم ابلاغها للدول الكبرى المعنية . وعلى ذلك فانه ليس فى مقدور سموه الموافقة على أى تغيير فى تلك الفرمانات . وفوق ذلك فانه لا شك فى أن الاراضى الواقعة غرب الخط الذى يبدأ من خليج العقبة الى رفح ادارتها مصر دائما ، ليس فقط على عهد سموه بل على العهود السابقة أيضا :

وقد نبه سموه الصدر الأعظم للحقيقة . وهي أن الحكومة البريطانية لم تفهم بأي شكل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بالطريقة التي يفسرها بها مختار باشا ، مما كان واضحا تماما في الرسالة التي بعث بها ممثل جلالتهم في القاهرة (أي أنا) الى تيجران باشا في ١٣ ابريل ، والتي نشرت في الجريدة الرسمية ، والتي عينت الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء بخط يمتد باتجاه جنوبي شرقي من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش الى رأس خليج العقبة .

وقد اقترح سموه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول الى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ على النحو الذي شرحته في رسالتي لتيجران باشا في ١٣ ابريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة . وإذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك في وضعها فيمكن أن يقوم المهندسون المختصون بمسح خط الحدود بين رفح والعقبة . وبدلا من أن ينتهي هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير الى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال الى غرب القلعة .

وبينما لم تستبعد فكرة قبول اقتراحات بتعديلات طفيفة على خط العقبة - رفح توافق الطرفين حذر سموه الصدر الأعظم من أنه بعيد عن الاحتمال تماما قبول اقتراحات مختار باشا .

وفي الختام أشار الخديو بأنه لما كانت طابا بذلك ضمن أراضي الادارة المصرية فإنه ينبغي انسحاب القوات التركية . وقد تعهد سموه ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بأنه اذا تم ذلك فلن تقوم أي أعمال في طابا على أي مستوى حتى يتم تعيين الحدود بصورة نهائية .

وخلال الأيام العشرة التالية لم يحدث شيء يستحق التسجيل ، ولكن في ٢٢ ابريل وجه الصدر الأعظم برقية الى الخديوي ردا على

برقيته التي أوجزتها فيما قبل . وقد ذكر الصدر الأعظم أن الأرض المذكورة في فرمان الامبراطوري لا تحوى شبه جزيرة سيناء أو خليج العقبة ، وإن برقية ٨ ابريل التي تعتبر ملحقا لفرمان التولية مع غيرها من الوثائق المشار اليها ، تشير فقط الى القسم الغربي من شبه جزيرة سيناء . وأضاف فخامته أنه لا يمكن الاعتراف بأى تفسير خارجي لهذه البرقية ، وإن الحكومة الامبراطورية فقط هي المخولة بهذا التفسير . وأنه قد تمت اقامة متصرفية العقبة ومركزها العقبة . وإن على الحديوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لانتهاء هذه المسألة ، وعدم السماح بأى تدخل خارجي من أى نوع .

ولم يرسل رد على هذه البرقية .

وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الحديوى الذى التقى به بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

ولم يقدم مختار باشا أية مقترحات جديدة وإنما سعى الى ايهام الحديوى أن المسألة لن تطرح بعد ذلك على بساط البحث ، وأنه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية .

جاء فى نفس اليوم تقرير من رفح ، وهى النقطة التى تبدأ منها حدود مصر الشرقية ، بأن القوات التركية قد احتلتها وازاحم عمودين من الرخام ظللا لسنوات طويلة يميزان الحدود المصرية - التركية . كما جاءت التقارير بأن السلطات التركية قد استولت باسم السلطان، على مساحات من الأراضى التى يزرعها البدو في الجانب المصرى من علامة الحدود . وبعد الحصول على موافقتكم ، وموافقة قيادة البحر المتوسط طلبت من الكابتن ويموث قائد السفينة « مينرفا » التقدم الى رفح على أن يكون معه موظف مصرى ويكتب تقريرا بالموقف . وقام الكابتن ويموث والموظف المصرى بالمهمة الموكولة اليهما بمهارة

كبيرة . فعندما رسا الكابتن ويموث تقدمت قوة من الجنود الأتراك من الساحل على الجانب المصرى من الحدود بتشكيل الانقضاض وأبلغ قائدهما صراحة أن لديه تعليمات باطلاق النار اذا تم انزال أى قوات من الطراد . ورفض الاعتراف بالكابتن ويموث بأية صورة رسمية واعتبره مجرد زائر .

وجاءت التقارير من الكابتن ويموث تؤكد الأخبار الأولى عن احتلال الأتراك لرفع . كما يبدو أنهم خلعوا ١١ عمودا من أعمدة التلغراف المصرية على الجانب الغربى ، أو المصرى ، من رفع ، ووصعوا محلها ١١ من أعمدة التلغراف التركية . وقد ذكر الضابط التركى فى حديث له أن القوات التركية تصل الى خمسة آلاف رجل والف حصان بين غزة والعريش ، وفى الغالب فان هذه المبالغة مقصودة .

وجاءت التقارير أيضا بأن الحامية التركية فى العقبة قد وصلتها امدادات كبيرة من المدافع والرجال . وان قائد القوة يتحدث بصراحة عن نيته فى التقدم نحو نخل .

وكما ذكرت من قبل فان الصراع حول الحدود قد وصل الى مرحلة حادة وذلك منذ أن غادر الضابطان التركيان المبعوثان من استنبول فى اللجنة المشتركة . . غادرا القاهرة دون أى اتصال بالحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية . وبالنظر لما بدا من نيات الحكومة التركية العدوانية وتحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين المصريين أصبح من المرغوب فيه تقوية الحامية البريطانية فى مصر ، وذلك ليتمكن جيش الاحتلال من اخماد أى اضطرابات يمكن أن تنشأ . وقد تقرر ارسال فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان وبطارية مدفعية متحركة ، كما تقرر أن تتبع المجموعات الثلاث من حملة البنادق الموجودين فى كريت قيادة فيالقهم فى القاهرة . وبدأت تلك التعزيزات تصل فى بداية مايو ، وكان لهذا الوصول أثر مهدىء على رأى العام .

وأعود الآن الى سير المفاوضات مع تركيا ، فقد أصبح واضحاً
انه لن يمكن الوصول الى اتفاق مرض بالوسائل الدبلوماسية
الصادية . وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه قررت الحكومة
البريطانية اتخاذ اجراء حاسم .

على ذلك فقد أصدرتم تعليماتكم للسير نيكولاس أوكونر ليقدم
مذكرة رسمية الى الباب العالي توضح مطالب الحكومة البريطانية ،
وبانه اذا لم تنفذ هذه المطالب في غضون عشرة أيام فسوف يترتب
على ذلك نتائج وخيمة .

وبناء على تلك التعليمات قدم السير نيكولاس أوكونر الباب
العالي في ٣ مايو مذكرة هذا نصها (١) :



في نفس الوقت اخذت التقارير ترد الى القاهرة بتجمع القوات
التركية بالقرب من غزة ومن العقبة . ولكن طبيعة الصحراء شرق
قناة السويس تجعل من الصعب التقدم الى قناة السويس بقوة
كبيرة ان لم يجمع معها عدد كبير من الجمال وغيرها من وسائل
النقل ، ولا يمكن أن تتم مثل هذه الترتيبات بسرعة دون أن تكون
موضع ملاحظة . ومن هنا فان هجوم تركي كبير على مصر أمر
لا يحسب حسابه . ويبدو أنه من الممكن - وان كان من غير المحتمل -
أن تحدث غارة على القناة أو لنخل - نقطة ذات موقع استراتيجي
على خطى التقدم الرئيسيين - على أمل أن يؤدي ظهور قوة تركية
على القناة الى ثورة دينية في مصر يمكن أن تعوق بشدة أي عمليات
دفاعية لجيش الاحتلال . ولكن مثل هذه المحاولة ستكون يائسة

(١) نص هذه المذكرة مرفق في وثيقة رقم (٣) السابق ترجمتها .

تماما لأن مصير القوة المغيره سيكون الاياداة الكاملة ، ومع ذلك فقد كان الاحتياط ضد أى مخاطر واجبا وقد تعهد الأسطول بالدفاع عن القناة ضد أى هجوم محتمل اذا ما استدعى الأمر ، وذلك حتى يتفرغ الجيش لمهامه . كما أن الاتصالات تمت مع القوى الصديقة بهدف تجنب أى تأخير فى تنفيذ معاهدة قناة السويس فى حالة أى هجوم عليها ، ومن ثم فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الرير ادميرال سير هدورث لامبتون ، كما اتخذت الترتيبات لمنع احتمال الاستيلاء على نخل بعمل مفاجيء . ووضعت قوة كبيرة فى حالة الاستعداد للارسال الى مصر فى أى لحظة فى حالة الضرورة .

ولى أن الاضط هنا أن بريطانيا قد احترمت معاهدة قناة السويس تماما ، وانها لا يمكن أن تفكر فى أى عمل الا فى حالة حدوث هجوم مفاجيء فعل على القناة ، وبناء على طلب من الحكومة المصرية بالمعونة فى الدفاع عن القناة وعن حيادها ، وهو الأمر المستולה عنه مصر .

ولا أريد أن اتطرق الى تفصيلات عمليات الاسطول بقيادة اللورد تشارلز برزقورد الذى وضع على أهبة الاستعداد فى فاليروم . ويكفى القول أن الخطط كانت موضوعة ، وفى حالة عدم استجابة البساب العالى للمطالب البريطانية ، بالضغط على الحكومة العثمانية بالشكل الذى يمكن أن يأتى بالاثر المطلوب .

وفى خلال الأسبوع الثانى من مايو قدمت الحكومة التركية عدة اقتراحات للسير نيكولاس أوكونر ولكن اعترض عليها جميعا ورأى أنها غير مرضية .

وقد بذلت تركيا مجهودا أخيرا للتملص من الاعتراف بحق

الحكومة البريطانية في التدخل في مسألة بينها وبين الحديوى .
وفشلت هذه المحاولة أيضا .

وفي ١٣ مايو قدم السفير التركي في لندن مذكرة لفخامتكم
كانت قد أرسلت من قبل للسير نيكولاس أوكونر واعتبرت غير
مرضية . وقد انتهزتم الفرصة للضغط على فخامته وإبلاغه أنه
من الضروري جدا أن يرسل الباب العالي مذكرة رسمية للسفير
البريطاني يقبل فيها أن تكون الحدود الشرقية لمصر بامتداد الخط
الذي يربط بين وقع ورأس خليج العقبة . واضفتم الى ذلك أنه من
الضرورى تقديم هذه المذكرة قبل صباح اليوم التالى (١٤ مايو) .

كما أشرتم أيضا الى أمثلة عدة لمحاولات من الجانب التركى
لتجاهل حق الحكومة البريطانية للتدخل فى هذه المسألة . وأشرتم
فى هذا الصدد الى رفض انعاند التركى الموجود فى رفع التخاطب
رسميا مع قائد السفينة البريطانية « متيرفا » . ورد بتقديم طلب
لاعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة التركية على مصر . وقد
ذكرتم أن حكومة جلالته لم تنف أبدا اعترافها بهذه السيادة .
ولكن اذا وجد أن هذه السيادة تتعارض مع حق الحكومة البريطانية
فى التدخل فى شئون مصر ، ومع الاحتلال البريطانى ، فإن مركز
بريطانيا فى تلك البلاد تسنده كل قوة امبراطوريتها . وفى الختام
فقد أكدتم لفخامته بأن الحكومة البريطانية لا تنوى جعل سيادة
السلطان على مصر تتعارض مع وضع بريطانيا فى البلاد ، وان هذا
الأمر متروك لجلالته فحسب .

وعندما وصلت الباب العالي هذه المراسلة ومضمون المحادثة
التي دارت ، وضعت أمام السلطان فرأى جلالته توجيه مذكرة على
الفرد الى السير نيكولاس أوكونر بقبول كافة طلبات الحكومة
البريطانية .

وصدّرت تلك المذكرة على شكل « ارادة امبراطورية »
اعتبرت موهبا مرضية ، ومن ثم فقد وجه السير نيكولاس أوكونر على
الفور مذكرة للباب العالي يبلغه بقبول تلك الارادة . ولى الشرف
هنا أن أضمن هذا الموجز نصين لهاتين الرسالتين الهامتين والتي
انتهت بهما المفاوضات المطلوبة بشأن الحدود الشرقية لشبه جزيرة
سيناء نهاية سعيدة (١) .

★ ★ ★

(١) نص الرسالتين

مرفق وثيقة رقم ٥

مرفق وثيقة رقم ٧

يليهما تقييم من جانب كرومر للموقف الداخلى .

to illustrate the Turco-Egyptian frontier dispute.



The grounds for abstention from repulsive comment are, in my opinion, different from any of these. In the first place, I trust the present Government in Egypt ought to be, and is, quite strong enough to stand on its own merits, and to neglect the savings of the Pan-Islamic press. In the second place, as a strong advocate of the general principle that the press should be free I think that any Government is infringing that principle if it begins to pick and choose between those newspapers of which it approves and those of which it disapproves. Under a system of government such as that which exists in Egypt, and even in extremely cases of free governments, it is most desirable that the press should be free. Now therefore, in contrast to the whole European press—the writing in which appears to me to have greatly improved, not merely in style but also in steady during the last few years—and to a considerable number of the newspapers of the continent, I consider an almost unbroken front to the country. I should be sorry to have seen the appearance of threatening it. I am of opinion therefore, that the Pan-Islamic press should be left alone, for the present at all events, and that reforms should be placed on their feet and on the true facts of the case before the public. To maintain the Egyptian position of the body of those who would Pan-Islamicism. The efforts of any one religious in this country should be to the damage of a foreign, rather than a representation of European and Arabic to please themselves. I trust and trust the attempt to separate them has, on all counts, had no good effect and that it is necessary for the European representation of Europeans residing in Egypt that they have a continuous interest in supporting the Pan-Islamic propaganda.

What holding this opinion at present to-wit: I am not prepared to say that if, in consequence of the misrepresentations of the Pan-Islamic press, any section of the public passed from words to deeds, and public tranquillity became seriously menaced, it would not be the duty of the Government to brash aside these objections, and to resort to measures of repression. I trust that the occasion will not occur.

I should add that, however strongly the conduct of those admitted or self-educated men who, by their writings, have excited Muslim opinion be censured, I do not consider that this censure should be an act of justice to be extended to those who were their dupes. On the contrary, I think that no intelligent person can fail to recognize that the Muslims of Egypt have recently been put in a position of much difficulty. Their religious sympathies drew them in one direction. Their material interests drew them in another and absolutely opposite direction. Apart from the fact that the former is, for a while at all events, probably the more powerful of these two influences, it is to be observed that it has no answer for a question of a great many of the most religious classes have to recognize the wholly un-Christianity nature of the two oppositions. Thus whilst the Sultan is, in truth, devoted to the Muslim, and on the other hand is held to believe that such a heretical such type would be the death-knell of Egyptian reform, and would have considered a return to the status of the past. It is the extreme inconsistency of the Oriental mind which such a human affairs as difficult of comprehension, and I should add, as interesting to Europeans.

Moreover, this may be, the conclusion to be drawn from recent events is abundantly clear. A permanent business will have to take place in the matters of the British question. The expenditure, over and above that which would be incurred in the case of Egypt, will be paid by the Egyptian Treasury. It is absolutely just that it should not fall on the British taxpayers. The extra expenditure is to be expected, as there are many other questions to which much money would be advantageously be spent in Egypt. But this is a very minor consideration in comparison with the absolute necessity for taking steps to establish order and in the minds of the public that order and tranquillity can easily be maintained.

tracée la ligne de démarcation à partir de Rafah, près l'El Aridi, et allant vers le sud-est en une ligne approximativement directe jusqu'à un point sur le Golfe d'Akaba à une distance d'au moins 3 milles d'Akaba.

"Les vœux exprimés dans la communication ci-jointe de votre Excellence se trouvent ainsi pleinement réalisés.

"En priant votre Excellence de vouloir bien communiquer ce qui précède à Londres, nous espérons que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi y verra une nouvelle preuve de notre vif désir de maintenir toujours nos relations sur le pied de la plus parfaite cordialité. En nous exprimant de son côté sa pleine satisfaction, il nous aura témoigné lui-même au prix qu'il attache à la conservation et au raffermissement des bons rapports qui existent si heureusement entre les deux Rois.

"Vauilleux, Sec.
(Signé) "TERRIER."

[For Translation see Inclosure in No. 5, p. 13.]

"M. le Ministre,

"Constantinople, May 15, 1906.

"I lost no time in referring to my Government the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant, in reply to my note of the 12th, on the subject of the occupation of Tadm, and delimitation of the Peninsula of Sinai.

"His Majesty's Government have received with pleasure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question the contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Javad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April, 1892, that the withdrawal of the Imperial troops from Tadm has been decided upon, and that instructions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appointed by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately straight from Rafah in a south-easterly direction to a point on the Gulf of Akaba, not less than 3 miles from Akaba, so as to insure the maintenance of the *status quo* in the Sinai Peninsula on the basis of the telegram above mentioned of the 8th April, 1892.

"On behalf of His Majesty's Government I have the honour to take note of the foregoing declaration, as also of the declaration of his Highness the Grand Vizier, that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafah, should any have crossed to the Egyptian side, and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are so keenly appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

"I avail, &c.
(Signed) "N. R. O'Connor."

In a separate despatch of to-day's date I dwell on the feelings which recent events had evoked amongst the Moslem population of this country. I may perhaps with advantage add a few remarks on this subject.

It is perfectly natural that an Opposition should exist in Egypt. Moreover, in view of the full liberty granted to the press, of the stimulus which for the last twenty years and more has been given to education, and of the fact that the new generation are only very partially acquainted with the abuses of the past, it can be no matter for surprise that the leaders of the Opposition should for the most part be ambitious young men with a very superficial acquaintance with public affairs, and with very little serious sense of responsibility. The point, however, which is worthy of attention is not so much the existence of an opposition, to which no reasonable objection can be urged, but rather the grounds on which the opposition mainly bases its attacks. The enormous material benefits conferred on Egypt by the British occupation are so patent to all the world that criticism in that direction, save perhaps on some very minor points of detail, is disbarred. Endeavours have, indeed, been made to show that moral

appeal on the part of the Egyptian Government for the support and assistance of His Majesty's Government in defending the Canal, for the neutrality of which Egypt is responsible.

I need not go into the arrangements for the action of the main body of the fleet under Lord Charles Boscawen, which, during this time, was kept in readiness at Port Said. It is sufficient to say that, in the event of the Sultanic Ports having failed to comply with the British demands, plans had been made for the application of pressure which could not but have produced an effect on the Ottoman Government.

During the second week of May various proposals had been made to Sir Nicholas O'Connor by the Turkish Government, and had been rejected by his Excellency as unsatisfactory.

A last effort was made by Turkey to evade the recognition of the right of His Majesty's Government to intervene by settling the question direct with the Khedive. This attempt also failed.

On the 18th May the Turkish Ambassador in London communicated to you a note, which had already been sent to Sir Nicholas O'Connor, and which had been considered unsatisfactory. You took the opportunity to impress upon his Excellency that it was absolutely necessary that the Sublime Porte should address an official note to His Majesty's Ambassador, explicitly accepting, as a basis of a joint demarcation of the eastern frontier of Egypt, the line from Hafeh to the head of the Gulf of Akaba. You added that it was important that such a note should be received before the following morning (the 18th May).

You also pointed out that several instances had occurred of an attempt on the part of Turkey to ignore the right of His Majesty's Government to intervene in this question; and you quoted, as a case in point, the refusal of the Turkish officers in command at Hafeh to communicate officially with the Captain of His Majesty's ship "Minerva." A request had been made that His Majesty's Government should officially recognise the sovereignty of the Sultan over Egypt. You stated that His Majesty's Government had never failed to recognise the suzerainty of His Imperial Majesty, but that if it were found that this suzerainty were incompatible with the right of His Majesty's Government to interfere in Egyptian affairs, and with the British occupation, the British position in Egypt would be upheld by the whole force of the Empire. In conclusion, you impressed upon his Excellency that His Majesty's Government had no intention of making the suzerainty of the Sultan over Egypt incompatible with the British position in that country, and that it depended upon His Imperial Majesty whether it became so.

When the Sublime Porte had received communication of the substance of the above conversation, it was laid before the Sultan, and His Imperial Majesty decided that a note should be immediately addressed to Sir Nicholas O'Connor fully accepting the demands of His Majesty's Government.

The terms of this note were approved by Imperial Isedd, and were accepted by you as satisfactory. Sir Nicholas O'Connor accordingly addressed a note to the Sublime Porte formally acknowledging and taking note of their acceptance of the British demands. I have the honour to insert the text of these two State papers, by which the protracted negotiations on the subject of the eastern frontier of the Sinai Peninsula have been happily brought to a close:—

"Note Persée."

"M. l'Ambassadeur,

"Le 16 Mai, 1903.

"J'ai eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'adresser le 12 de ce mois concernant l'occupation de Tabé.

"Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais entré dans le pensée du Gouvernement Impérial de méconnaître la contenu de télégrammes du 8 Avril de feu l'Imam Pacha à Son Altesse le Khédive. Du reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 21 de ce mois était tout à fait explicite. L'évacuation de Tabé a été décidée, et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

"Il est entendu que les officiers d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui seront envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer ces travaux, et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la désignation sur une carte des points de nature à assurer la maintenance, sur la base du télégramme précité de Njoud Pacha, de ceux qui sont dans la Presqu'île de Sinait, et pour

"Notwithstanding this provision the Imperial Government has accepted Taba with a view to its future, which is subject to withdrawal through reciprocity as agreed in the Convention, and though Taba is undoubtedly situated within the territory the administration of which is vested in His Highness the Khedive."

"Both the substance and tone of the Grand Vizier's communication to the Khedive have made further negotiations at Cairo impossible. The assurances as to the freedom of the Canal and the Grand Vizier's reply are so contradictory that if accepted they would entirely prejudice the position as regards the Suez Canal and Egypt. Negotiations can have now been prolonged even greater extent, not only without progress, but with increasing distance on the part of the Khedive to the prejudice of that amiable Prince of Egypt."

The Imperial Government is well aware that His Majesty's Government cannot remain indifferent or passive in presence of any act tending to diminish the territory of Egypt and vice without involve any violation or infringement of the rights of His Highness the Khedive as defined and established in the Acts and Treaties now in force."

"I have consequently the honour to inform your Excellency that I have received from His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs instructions to request that the Ottoman Government will agree to the demarcation of the line from Hafez to the head of the Gulf of Akaba on the basis of the proposed telegram of the 24th April, 1882, and that pending such demarcation Taba shall be evacuated."

"Further delay will increase the difficulties of the situation, and I am therefore to add that if this request should not have been complied with within a period of ten days the question will become grave."

"I avail, Sir,
(Signed) "H. R. O'Connor."

On the 4th May the British fleet, under Admiral Lord Charles Somerset, was ordered to proceed to the Suez.

Some time since the dispute with Turkey had become known to His Majesty's Government and they in communication with the French and German Governments. These Governments, it will be remembered, had officially "taken note" of the 1882 Convention and had kept them fully informed as to the progress of the negotiations. In consequence of the communication from both Governments, and the French and German Ambassadors at Constantinople were instructed to support the demands of His Majesty's Government. The German and Austrian Ambassadors and the Italian Government were also informed of the nature and extent of these demands.

In the meantime, important reports were received to Cairo that Turkish troops were being moved to the neighbourhood of Gaza and of Akaba. The nature of the dispute which is to the east of the Suez Canal and the security of water communication the possibility of an attack on the Suez Canal by any large force, would constitute a serious obstacle to the progress of the negotiations. A serious attack on Egypt by a large Turkish force seemed therefore out of the question. It appeared, however, to be possible, though not probable, that a "raid" on the Canal or Akaba (in place of some important intervention on one of the two practically lines of advance) might be attempted in the hope that the appearance of a Turkish force on the Canal would cause a withdrawal of British troops to Egypt, which might seriously hamper any defensive operations on the part of the army of occupation. Such an attempt would have been of the most desperate nature, as a force on the Canal would have meant the absolute annihilation of the attacking force. It seemed, however, undesirable to take any risk. The navy still characteristic promptitude, determined to defend the Canal against any possible attack, if called upon to do so, then leaving the army to act as circumstances might require. Communications were also made to some of the Powers, with a view to avoiding any delay in complying with the demands presented by the Suez Canal Convention in case of an attack on the Canal, a powerful squadron of cruisers and torpedo-boats was dispatched to Egyptian waters under the command of Rear-Admiral Sir H. B. Seymour, and arrangements were made to prevent the possibility of French troops being sent by a way of route; and a large force of troops was held in readiness to be dispatched to Egypt at a moment's notice in case of emergency.

In the meantime I may observe that the provisions of the Suez Canal Convention were carefully respected by the British squadron, and that no action on their part was contemplated except in the event of an actual attack on the Canal, and of an

On the 10th April Moustafa Pasha appeared on conference and the British minister, as usual, in the presence of his French Minister and Minister for Foreign Affairs.

Moustafa Pasha made no further proposals, but gave his Highness to understand that the question would be longer to be discussed and that the orders of the Egyptian Government must be obeyed.

On the same day a report was received that Haidi the pasha on the Egyptian coast where the British forces of Egypt began and been occupied by Turkish forces who had entered two months before. The same report had stated that Turkish and Egyptian forces had entered the Egyptian coast and were engaged in the ruins of the Antioch, some boats and some by soldiers on the Egyptian side of the boundary mark. With your approval and the consent of the Government is that in the United Kingdom I propose a Captain Waymouth commanding the Majesty's ship "Medusa" to proceed to Haidi and as Egyptian official and to report on the situation. Captain Waymouth and the Egyptian officials who accompanied him arrived and their mission was great. They found Captain Waymouth stated a statement of Turkish soldiers who were on the shore on the Egyptian side of the boundary in a threatening order and the Turkish Government openly stated that he had orders to fire if one more boat was sent from the coast. He refused to accompany Captain Waymouth in any other capacity, and suggested with courtesy as a matter.

The reports of the Turkish Government from Captain Waymouth fully confirmed the first accounts of the occupation of Haidi with the addition that the Turkish Government had been removed from the shore through the Turkish Government and the Egyptian side of the boundary and the Turkish Government had been removed from the shore through the Turkish Government and the Egyptian side of the boundary and the Turkish Government had been removed from the shore through the Turkish Government and the Egyptian side of the boundary.

It was also reported that the Turkish Government at Haidi had received considerable reinforcements in guns and guns, and the officer in command spoke of his intention to advance on Haidi.

As I have already stated the British Ministry had entered on an active phase when the Turkish officials who had left Constantinople on the 10th April had been removed from the shore through the Turkish Government and the Egyptian side of the boundary and the Turkish Government had been removed from the shore through the Turkish Government and the Egyptian side of the boundary.

I now return to the pending negotiations with Turkey.

It was clear that no satisfactory settlement could be obtained by ordinary diplomatic methods. After the whole situation had been carefully considered, the Majesty's Government decided to take decisive action.

You accordingly requested Sir Nathaniel to send to present an official note to the Turkish Government stating the demands of the Majesty's Government, and warning the Turkish Government that unless these demands were complied with within ten days a situation of much severity would be created.

In accordance to these instructions, Sir Nathaniel O'Connell presented to the British Minister, on the 3rd May, a note embodied in the following terms:—

"N. to Minister.

Your Excellency is acquainted with the fact that by the note of the 10th April, 1882, the Majesty's Government for Foreign Affairs was given notice to demand that the Egyptian Government should withdraw its forces from the Egyptian coast, and that the Egyptian Government should withdraw its forces from the Egyptian coast, and that the Egyptian Government should withdraw its forces from the Egyptian coast.

might be obtainable without the adoption of coercive measures. It would be advisable to increase the British garrison in Egypt. I accordingly addressed a telegram to you in this sense.

The negotiations were now to enter on a new phase. On the 8th April I had the honour to report to you that Moustafá Pasha had informed the Khedive that the Depot of the Turkish Commissioners had been sent to him with instructions to discuss matters with His Highness.

The Khedive, acting on advice which you had authorized me to offer, replied that although he did not recognize Moustafá Pasha's position as Turkish High Commissioner in Egypt, he was nevertheless prepared to discuss matters with him, provided that his Excellency was officially accredited for this purpose, and that the issue was left alone to the pleasure of His Highness President of the Council and Minister for Foreign Affairs.

After some further representations at Constantinople the Grand Visir telegraphed to the Khedive advising him that Moustafá Pasha had been instructed to discuss the Egyptian question with His Highness. The Grand Visir's telegram alluded to the points to discuss in vague and unsatisfactory language, from which it appeared probable that, as far from intruding as we have to-day we are about to increase our control. This had been anticipated both by the British Government and by myself since the visit of the Turkish Commissioners to Cairo in the month of March.

I may perhaps here devote a few words to explaining the anomalous position which Moustafá Pasha has occupied in Egypt for some twenty years.

In 1860, as you are aware, the Sultan, Porte and Her Majesty's Government appointed Commissioners to discuss matters connected with the growing situation in Egypt. These Commissioners were Ussé Pasha, Moustafá Pasha and Sir Henry Drummond Wolff. The negotiations which ensued resulted in what is generally known as the "Wolff Convention," which the Sultan signed but afterwards refused to ratify. Her Majesty's Government, therefore, acquiesced in Moustafá Pasha's nomination, and determined on the Sultan's refusal to ratify the Convention, for the acquisition of which his Excellency had been expressing aspirations.

Consequently since that time I have regarded the Khedive as the only legal representative of the Sultan in Egypt, and I have always declined to recognize Moustafá Pasha's pretensions to act in this capacity. At the same time I have, in my personal relations with his Excellency, treated him with the respect due to a distinguished Turkish General.

On the 11th April I had the honour to report that an interview had taken place between the Khedive and Moustafá Pasha in the presence of the two Egyptian Ministers, in the course of which Moustafá Pasha had at last shown his hand.

Moustafá Pasha recognized that the frontier question must be settled on the basis of the telegram addressed to the Khedive by the Grand Visir on the 8th April, 1901, but he interpreted this telegram as follows:—

1. That the Peninsula of Mount Sinai consisted only of the territory south of a straight line from Akaba to Suez. As Taba lay south of this line, his Excellency recognized Taba as being within the Sinai Peninsula, the administration of which had been confided to Egypt.

2. That the Egyptian frontier in the territory north of this line is fixed from Rafah to Suez. It is noted that the territory bounded on the north-west by the line from Rafah to Suez, on the south by the line from Suez to Akaba, and on the east by the line from Akaba to Rafah, fell within Turkish territory.

Moustafá Pasha explained that the Sultan attached great importance to the adoption of these lines of frontier, in view of His Imperial Majesty's intention to construct a railway to Akaba, and eventually to construct branches to Suez and Port Said.

Moustafá Pasha also stated that, although this was the view of the Porte, he might be able to make a compromise in the following sense, namely that a line should be drawn direct from Rafah to Ras Muhammad, which would enclose the Suez Canal. The whole of the western shore of the Gulf of Akaba would, therefore, fall within Turkish territory.

In replying to you the advice advanced by Moustafá Pasha, as above stated, I had the honour to point out that the dispute no longer turned on a line drawn to the peninsula of Taba and a few other places in the neighbourhood of Akaba, but

In a Memorandum, addressed on the 18th February to the Turkish Ambassador in London, you proposed to agree to demands of the Turkish Government, and pointed out that the withdrawal of the Turkish troops from Egypt was imperatively necessary in order to insure a peaceful settlement of the frontier question.

Sir Nicholas O'Connor made similar representations to the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs in Constantinople, but a special difficulty was mentioned which had previously been given to the British Government. The Ministry is concerned for the Egyptian Government and the object of such a withdrawal is the construction of a branch of the Hejaz Railway to Akaba, no satisfactory result was obtained. In view of British Policy's desirability for the construction of the Hejaz Railway from Port Said and the statement that the Ministry and Grand Vizier had agreed to be responsible for any consequences in the event of their refusing to comply with these demands, it became necessary to protest this day. You are extremely anxious to see the British Government to request the Ministry to send the Ministry's ship "Blanca" (which had been kept in readiness at Suez), to proceed to Port Said Island and to report on the situation.

On the same day you addressed a further Memorandum to the Turkish Ambassador in London, informing him that the Ministry's ship "Blanca" had been dispatched to Port Said Island in order to prevent any acts of aggression on Egyptian territory.

In the meantime a Military Council had been held at Constantinople to consider the question of the Turco-Egyptian frontier. There was some opinion to have the Egyptian frontier drawn south or west of it. This has been answered, and instead the British Government has the power to decide the frontier subject under the demands to Egyptian administration, and suggested that the question of demarcation should have been raised.

It was evident that something had happened to influence the attitude of the British Government. The Ministry had received a report from the Ministry of the fact that the Sultan was a dependency of Akaba. The Sultan also appeared to be under the impression that the arrangement based on the integrity of the 2nd April 1905 was based on a previous understanding between the British and Egyptian Governments, according to which the administration boundary between Egypt and Egypt should be a straight line from the South to the Mediterranean; in the meantime, a boundary on the 1st April, a short distance from the mouth of the Gulf of Suez.

These two suggestions were made in the correspondence which preceded the dispatch of the Grand Vizier's telegram of the 8th April, 1905.

In a telegram of the 17th February 1905, I expressed an opinion strongly adverse to the adoption of this suggestion. Even if such had not been the case, it would have been answered by the Grand Vizier's telegram of the 8th April, 1905, namely that "as regards the demands of the British, the status quo is maintained," &c.

In the 1st February you informed the Turkish Ambassador of the dispatch of the Ministry's ship "Blanca" to Port Said Island. On the 18th February the Ministry received a communication from the British Government to the effect that though with the military command at Akaba and Mount-Sinai Ports and International the Ministry the 1st April and the other points in dispute (Bab-el-Mandeb and El-Gharb) were in Turkish territory and it was possible that they might be considered that the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms, and that if the Government decided that the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms, the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms.

In reply, Sir Nicholas O'Connor informed the Ministry for Foreign Affairs that if the Turkish Government were satisfied with the disposal made previous to the Ministry, and if the Egyptian Government were represented on the Commission, it would be possible to proceed with the work of the Ministry, then the Ministry would be represented by Egypt. Sir Nicholas O'Connor further stated that the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms, and that if the Government decided that the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms, the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms.

From subsequent communications between Sir Nicholas O'Connor and the Ministry for Foreign Affairs, it appears that the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms, and that if the Government decided that the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms, the Ministry was in a position to proceed in accordance with the right to impose its own terms.

Government had decided to construct two new towers before the end of the war at
Alcoa and Huntington, and that these towers were to be completed in the
construction.

It was further ascertained that telegraphically communications had been made to the Government and to the United States concerning the Turkish invasion of Syria and requesting the assistance of the United States in the event of a general invasion at the spot indicated.

The Sultan's suspicions of the action and intentions of the Egyptian Government in the Sinai Peninsula appear to have become somewhat intensified. I may state that as a matter of fact the only Englishmen at the time in the Sinai Peninsula were Mr. Murray, who had recently been appointed (and) Inspector of the district, and that there was not a single regular British soldier in Egypt, west of

In the 11th January Mr Nicholas (Comm. for Egypt), a Lieutenant at Constantinople, informs me that he had received a message from the Sultan to the effect that a report had been received from the Turkish Government of Khiva stating that the Egyptian military authorities intended to co-operate with a general move on the end from Khiva to Cairo, and some of other places which were within Turkish territory and that the Imperial Majesty had requested him to induce the Egyptian Government to withdraw the force which had been ordered on Persian territory and which was now garrisoned by a native force. At the risk of being mistaken I repeat the statement as Mr. Nichol's and a few points connected the same force at that time in the final Peninsula.

In the meantime reports of Turkish successes had begun to come in and the anxiety was somewhat lessened as regards the progress of the campaign. With the Turkish communications now in operation in Armenia, the main cause of all the confusion which had been around.

In the 10th January I corresponded to Sir Nicholas Munn, pointing out that these internal system reforms would inevitably mean a rise in the fuel tax on heavily defensible, and emphasizing that a Glasgow had been advanced to the front line by the Labour, urging that a Joint Committee should be appointed to coordinate the country.

The Minister's request for the appointment of a Boundary Commission was refused.

To view of the uncompromising attitude assumed by the British Government it was considered necessary to send a strong expedition down the coast, under the English officer in command, Mr. Denham, on the Frontier near Abaka and to occupy Toka, a town situated on the western shore of the Gulf, at a distance of about 5 miles from the Fort of Abaka by water, and about 12 miles by land.

Instructions were further sent to Mr. Arzaly to arrange Sakhi-ul-Ashraf and his party who command the difficult mountain passes through which the road runs from the coast into the interior of the Shant Province.

This was the Egyptian force which up till quite recently was the only military force in the Soudan (Sudan) and dispatched to Fata in the Egyptian camp gained some 500 men. It was composed of men against the desert and mountain ranges of Soudan and difficult. It takes about four days to transport a battery of guns and 1000 men to Fata. When this detachment reached the Soudan he had been ordered all from a place called Khartoum by the British Government, and had returned to his headquarters at Fata to report. On receipt of his instructions, he at once proceeded to Fata as fast as he could make time, but as he arrived he found the British captain of the "Maid of the Nile" and the Egyptian officer in command of the detachment which had been brought to Fata on board had found in party with the commander of a British force who had occupied Fata and the stated objectives by that he had orders to require any territory by force. As the Egyptian had instructions to avoid a conflict and not actually fired upon, and as in any case they were in sufficient strength to force a landing, they were ordered to retreat to Fata. A small party of men to the other end of the Gulf and a few miles inland of Fata. Some 2000 men of twenty five Egyptian soldiers remained over after "an exchange."

On an 11th January I was obliged to leave Cairo for Port Sudan, in order to
upon the Nile and the Sudd. I left Mr Fleming in charge of the Diocese's
Agency in Cairo until my return early in February.

At about two hours there were strongly cordial greetings were addressed to the Khadive by the Grand Vizier, and were communicated to His Majesty's Agency on the Sub-danang.

appeal on the part of the Egyptian Government for the support and assistance of His Majesty's Government in defending the Canal, for the neutrality of which Egypt is responsible.

I need not go into the arrangements for the arming of the main body of the fleet under Lord Charles Boscawen, which, during this time, was kept in readiness at Phalarum. It is sufficient to say that, in the event of the Sublime Porte having failed to comply with the British demands, plans had been made for the application of pressure which could not but have produced an effect on the Ottoman Government.

During the second week of May various proposals had been made to Sir Nicholas O'Connor by the Turkish Government, and had been rejected by his Excellency as unsatisfactory.

A last effort was made by Turkey to evade the recognition of the right of His Majesty's Government to intervene by settling the question at once with the Khedive. This attempt also failed.

On the 13th May the Turkish Ambassador in London communicated to you a note, which had already been sent to Sir Nicholas O'Connor, and which had been considered unsatisfactory. You took the opportunity to impress upon his Excellency that it was absolutely necessary that the Sublime Porte should address an official note to His Majesty's Ambassador, explicitly agreeing, as a basis of a joint delimitation of the eastern frontier of Egypt, the line from Suddi to the head of the Gulf of Akaba. You added that it was important that such a note should be received before the following morning (the 14th May).

You also pointed out that several instances had occurred of an attempt on the part of Turkey to ignore the right of His Majesty's Government to intervene in this question, and you quoted, as a case in point, the refusal of the Turkish officer in command of Isfah to communicate officially with the Captain of His Majesty's ship "Minerva." A request had been made that His Majesty's Government should officially recognize the suzerainty of the Sultan over Egypt. You stated that His Majesty's Government had never failed to recognize the suzerainty of His Imperial Majesty, but that if it were found that this suzerainty were incompatible with the right of His Majesty's Government to intervene in Egyptian affairs, and with the British occupation, the British position in Egypt would be upheld by the whole force of the Empire. In conclusion, you impressed upon his Excellency that His Majesty's Government had no intention of making the suzerainty of the Sultan over Egypt incompatible with the British position in that country, and that it depended upon His Imperial Majesty whether it became so.

When the Sublime Porte had received communication of the substance of the above conversation, it was laid before the Sultan, and His Imperial Majesty decided that a note should be immediately addressed to Sir Nicholas O'Connor fully accepting the demands of His Majesty's Government.

The terms of this note were approved by Imperial Council, and were accepted by you as satisfactory. Sir Nicholas O'Connor accordingly addressed a note to the Sublime Porte formally acknowledging and taking act of their acceptance of the British demands. I have the honour to insert the text of these two State papers, by which the protracted negotiations on the subject of the eastern frontier of the Sinai Peninsula have been happily brought to a close:—

" Note Protée.

" M. l'Ambassadeur,

" Le 14 Mai, 1906.

" J'ai eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'envoyer le 13 de ce mois concernant l'occupation du Taba.

" Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais antérieur dans la pensée du Gouvernement Impérial de méconnaître la substance du témoignage du 8 Avril de Son Divan Pacha à Son Altesse le Khédive. De reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 11 de ce mois était tout à fait explicite. L'occupation du Taba a été décidée, et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

" Il est entendu que les affaires d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui auront été envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer sur les lieux, et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la détermination sur une carte des points de nature à assurer la validité, sur la base du témoignage prêté par Son Divan Pacha, du site qui doit être la frontière du Sinai, et pour

on Tabk, Muath, and El Wjib, to the Hedjaz, on the eastern shore of the Gulf of Akaba. In this connection it may be observed that, as already stated, the Sinai Peninsula had been administered by Egypt from of old; and, further, that, as regards the ports in the Hedjaz, Mehemet Ali was already in possession of them, having saved Arabia for the Sultan by the suppression of the Wahabi rebellion raised by Saoud. The suppression of this rebellion was completed by Ibrahim Pasha, eldest son of Mehemet Ali, in 1818. The grant of the administration of Sinai was therefore merely a formal recognition of the existing state of things.

The successors of Mehemet Ali continued to administer this territory without question until the accession of the present Khedive. Of this there is abundant proof in the Egyptian archives.

On the death of Towfik Pasha and the accession of his son, Abbas IIIrd Pasha (the present Khedive), a fresh Firman of Investiture was issued by the Sultan. It was noticed that the text of this Firman differed from that of former Firmans. The object of this difference was apparently to exclude Egypt from the administration of the Sinai Peninsula.

After considerable difficulty and correspondence the then Grand Vizier, Jevad Pasha, addressed a telegram to the Khedive, dated the 5th April, 1882, according to which the Sultan resumed possession of the ports mentioned by Egypt on the Hedjaz (or eastern) coast of the Gulf of Akaba, viz., of El Wjib, Muath, Dibbeh (and to be confounded with Tabk), and Akaba. The telegram ended thus:—

"As regards the Ter-Sinai Peninsula, the *status quo* is maintained, and it will be administered by the Khedivite in the same manner as it was administered in the time of your grandfather, Ismail Pasha, and of your father, Mehemet Towfik Pasha."

As the above-named ports in the Hedjaz reclaimed by Turkey were of no importance to Egypt, this telegram was considered satisfactory, and was publicly read with the Firman of Investiture, of which it has always been considered to form a complementary part.

However, in order to avoid any possible misunderstanding as to the meaning of this telegram, I addressed a note, dated the 18th April, 1882, to Tigrane Pasha, at that time Egyptian Minister for Foreign Affairs, stating that, as his Excellency was aware, no alteration could be made in the relations between the Sublime Porte and Egypt without the consent of Her Majesty's Government. I added—

"The telegram from the Grand Vizier, which your Excellency has done me the honour to communicate to me, makes it clear, however, that the Sinai Peninsula—that is to say, the territory bounded to the east by a line running in a north-easterly direction from a point a short distance to the east of El Arish to the head of the Gulf of Akaba—is to continue to be administered by Egypt. The fort of Akaba, which lies to the east of the line in question, will thus form part of the Vilayet of the Hedjaz."

This note, which was subsequently approved by Lord Salisbury, was published, with other correspondence respecting the Firman of Investiture, and copies of the latter and of the Grand Vizier's supplementary telegram, were officially communicated to Her Majesty's Ambassador at Constantinople.

This point is of importance, on the chain of His Majesty's Government to be entitled to object to any alteration of the situation thus created in thereby fully justified.

Copies of the Firman of Investiture and of the aforesaid telegram were also communicated to other Powers, and the Representatives of France and Russia in Cairo officially "took note" of the communication.

From what I have stated it will be seen that the southern end of the eastern frontier of the territory administered by Egypt was at Akaba, but excluded the fort at that place. Rafah, at some distance east of El Arish, has always been recognized as the point from which this frontier begins on the north.

At Rafah there is a tree, and on each side of this tree there has been for many years a marble pillar, marking the Egyptian and Turkish boundary.

The following passage, which I quote from my Annual Report for 1903 ("Egypt, No. 1 of 1904," p. 16), will serve to give some idea of the state of the Sinai Peninsula up to the end of last year, and of the grounds on which it was decided to carry out certain necessary administrative reforms:—

"Early in 1903 the Bedouins of the Peninsula became very restless. Several

III

Inclosure to No. 7.

Sir N. O'Connor to Tuzla Pasha.

M. le Ministre,

Constantinople, May 18, 1902.

I LOST no time in referring to my Government the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant in reply to my note of the 12th on the subject of the occupation of Taba and delimitation of the Peninsula of Sinai.

His Majesty's Government have received with pleasure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question the contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Djavad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April, 1902; that the withdrawal of the Imperial troops from Taba has been decided upon; and that instructions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appointed by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately straight from Rafah in a south-easterly direction to a point on the Gulf of Akaba not less than 3 miles from Akaba so as to insure the maintenance of the *status quo* in the Sinai Peninsula on the basis of the telegram above mentioned of the 8th April, 1902.

On behalf of His Majesty's Government I have the honour to take note of the foregoing declaration, as also of the declaration of his Highness the Grand Vizier that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafah should any have crossed to the Egyptian side, and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are no less appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

I avail, &c.
(Signed) N. R. O'CONNOR.

No. 8.

The Earl of Cromer to Sir Edward Grey.—(Received May 20.)

(Extract.)

Cairo, May 20, 1902.

IN order to understand the somewhat complicated question which has recently arisen in connection with the frontier of the Sinai Peninsula, some knowledge of the previous history of the claim of Egypt to administer the peninsula is necessary.

It cannot be doubted that Egypt has, as a matter of fact, been in possession of this territory for many centuries.

A well-known Arab geographer and historian, who lived and wrote between 1274 and 1382 (Ib Maalik Abu-el-Fida by name), described the eastern frontier of Egypt as follows:—

"Egypt is bounded on the east from a point on the Bahr-el-Kalam [Red Sea] opposite Assuan to Isab Kasmir Kalam [present Suva], to the wandering desert of the Israelites, and thence turns northwards to the Mediterranean at Rafah of El Azieh."

The position of Egypt in more modern times is based mainly on the Firman of 1841, confirming Mehemet Ali and his heirs in the possession of the Pashalik. A map showing the boundaries of the territories which were to be henceforth regarded as Egyptian was drawn up in duplicate in 1841. One copy was retained by the Porte and one copy was given to Mehemet Ali. This map is supposed to have been lost in a fire which destroyed a great part of the Egyptian archives. The Turkish copy is occasionally alluded to by the Porte in correspondence, but, as far as I know, no one has ever seen it, and its existence appears doubtful. The Turkish Government claims that, according to this map, the eastern frontier of "the privileged Province of Egypt" runs from El Azieh to Suva. In addition, however, to the territory defined in this map (and guaranteed by the Powers), Mehemet Ali was empowered to administer the Sinai Peninsula and to hold the ports of Akaba, Likhak (not the same

attaching the negotiations, and I obtained from the Grand Visier an engagement that I should receive before 11 A.M. of the following day a reply to my note of the 13th May which would be couched in the terms framed in my note to his Highness, and would state that the Sublime Porte did not question the telegram of the 27th April, 1902, that, with a view to securing the maintenance of the status quo on the basis of the aforesaid telegram, a Joint Commission would be appointed to make a topographical survey and a map, and that the boundary would run in a south-easterly direction from Rafah and in an approximately straight line to a point not less than 8 miles from Akaba.

On the following morning, a little after the specified time, the Minister for Foreign Affairs informed me that the Imperial Trade had been issued approving the note, and an hour later I received the document, which corresponded almost literally with the draft note I had suggested to the Grand Visier, and gave full satisfaction to the demands of His Majesty's Government on all points.

I had the honour to inform you by telegraph of the receipt of this reply and of its contents, and you were good enough to instruct me on the same day that His Majesty's Government considered the note satisfactory, and that in acknowledging its receipt to the Sublime Porte I was to take act of the Imperial Ottoman Government's engagements in respect to the evacuation of the places occupied by the Turkish troops in the Sinai Peninsula and the demarcation of the boundary, and to add that His Majesty's Government's acceptance of the note was conditional upon the withdrawal of the Turkish troops from Rafah to the eastern side of the boundary pillars which had been pulled down, and which the Ottoman Government had undertaken to restore.

It is very satisfactory for me to be able to report that, during the course of these prolonged negotiations with the Porte, the Representatives of all the Great Powers frequently evinced and gave proof of their good-will towards His Majesty's Government.

The French Ambassador energetically supported my representations at the Porte, and in many other ways showed his desire to be of assistance, while the Russian Ambassador, M. Zinoview, readily expressed his willingness to give me any support I might require at the Porte.

The Italian Chargé d'Affaires, acting, I believe, partly on instructions from his Government, spoke to the Grand Visier in favour of compliance with our demands. The German Ambassador assured me he had warned the Porte that he considered they had placed themselves entirely in the wrong by the occupation of Taba; and at the Conference of the Foreign Representatives to-day in connection with the 8 per cent. customs increase he warmly and publicly congratulated me on the success of the negotiations.

The Austro-Hungarian Ambassador was absent at Brown's during the later stages of the controversy, but the Chargé d'Affaires, M. Otto, was throughout sympathetic in his remarks.

It seems, happily, almost superfluous for me to add that I experienced the most cordial good-will on the part of the United States' Minister.

I have, &c.
(Signed) N. B. O'CONNOR.

No. 7.

Mr N. O'Connor to Mr Edward Grey.—(Received May 21.)

Sir,

Constantinople, May 18, 1902.

WITH reference to my despatch of the 14th instant, I have the honour to transmit to you herewith copy of the note which I have to-day addressed to the Minister for Foreign Affairs, taking act on behalf of His Majesty's Government of the declarations given by the Sublime Porte in their note of the 14th instant with regard to the several demands formulated by His Majesty's Government in connection with the withdrawal of the Ottoman troops from Taba and the demarcation of the Turco-Egyptian boundary.

I have, &c.
(Signed) N. B. O'CONNOR.

dissemination of the frontier on the basis of a line from Haleb to Akaba, and was, moreover, the only measure to ensure the submission to my arrangements which might be come to between the Egyptian and Turkish Governments.

The Grand Vizier went word to me the same evening that the execution of this and the other plans proposed by the Turkish Government had already commenced, and that he had proposed the Khedive to appoint Delegates to examine, in concert with the Turkish Commissioners, the actual limits of the Egyptian Administration and jointly to record the result of their inquiries.

I mentioned that the contents of the note which I had just received from the Porte, respecting the Egyptian arrangements and assuming the Khedive's personal responsibility in the same, had been already by me the grounds for action which the Turkish Government desired, the Commissioner, and seemed to have a final solution to presenting to the work of completion. I therefore returned the Grand Vizier's note, and, except the note, and that I had your authority to my staff, whom my demand were fully satisfied with respect to the point mentioned in my note of the 1st May, without further delay, and by authority empowered to take out own signatures to enforce them.

I was aware of a concern that the misrepresentation of the Sultan's note should not be left uncorrected, and accordingly having received your permission to take up the subject, I addressed a note to reply to the Turkish note, dated the 13th May, copy of which, as well as all the other from the Sultan's Secretariat the 1st May, was forwarded in my despatch of the 15th instant.

In this reply I expressed regret that the official communication from the Sultan's Porte appeared to ignore the provisions of the Treaty concluded in the year 1841, and the same thereby directed upon the Egyptian Administration. I said that a formal declaration of the Turkish Government to a line running from an appointed point, derived from their knowledge of the limits of the Gulf of Akaba was not an acceptable basis for the line, and I said, in the absence of any of the reported historical documents regarding boundary between the empire of the present and former the Sultan's Government in my note of the 1st May.

A Council of Ministers was held at the Palace on the 1st May to discuss the whole question, and although I was able to have a counterproposal which would have been the best, the Turkish Government of the Turkish Government, I failed to obtain satisfactory assurance that they would acquiesce in the Sultan's and the Khedive's of the present and former limits, as any other than passed the Sultan's Government in the heart of the Gulf of Akaba.

The Grand Vizier had previously informed me that the Turkish troops, which had been sent down into the Gulf of Akaba, were to be re-embarked and sent to a position in Akaba, and my troops were not re-embarked, as directed from the Egyptian Government's official declaration, and the continuation of the frontier would be on the basis of a line drawn from Haleb to Akaba.

In the course of the 1st May I received two further notes from the Sultan's Porte, and, finding the Turkish Commissioner's attitude to be hostile and to the base ignorance of both questions to be desired to change the previous long statement, and I therefore returned the note to the Sultan's Secretariat. By this time I was in possession of your telegram giving me account of your conversation with the Turkish Commissioner, in the course of which you had informed me distinctly that the execution of the frontier was entirely dependent upon the Sultan's Porte executing an official reply to my note explaining completely the line drawn from Haleb to the head of the Gulf of Akaba as the basis of a proper determination of the boundary, and accordingly due to arrangements in the Grand Vizier's Government which you had agreed to draw over papers to the effect, and the Khedive's Government were determined to put forward their whole force to support the Turkish position in Egypt and that right to acquiesce in Egyptian affairs, but that they did not intend to make any further concessions, and the Sultan's Government over the course of the Imperial Majesty himself made it so.

Among other communications, I desired to make a final effort to induce the Egyptian Government to comply with the demands of the Sultan's Government, but to receive no satisfactory indication of the Egyptian Government, the matter of an appeal of force, and after this was in view I called first, in the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs during the evening and night of the 13th, and I left with the note a request in French of the arrangements which you had made to the Turkish Ambassador.

Finally, after a prolonged discussion, having been into the night, I succeeded to

Allow me to observe to you that it never or not the thought of the Imperial Government to ignore the contents of the telegram of 9th April of the late Djavad Pasha to His Highness the Khedive. ^{exists} is communication which I had the honour to address to your Excellency on 10th instant was quite explicit. The evacuation of Taba has been de jure upon, and the orders have already been given in consequence.

It is agreed that the Staff officers at Akaba and the officers who shall be sent by His Highness the Khedive shall meet in order to effect on the spot, and in accordance with topographical data, a technical inquiry for marking on a map the route calculated to insure the maintenance, on the basis of the above-mentioned telegram of Djavad Pasha, of the status quo in the Sinai Peninsula, and in order to draw the line of demarcation starting at Rafah, near El-Arish, and running towards the south-east in an approximately straight line as far as a point on the Gulf of Akaba, at least 3 miles distant from Akaba.

The views expressed in the above-mentioned communication of your Excellency are thus fully realized.

In begging your Excellency to be so good as to communicate the above to London, we trust that the Government of His Majesty the King will see in it a fresh proof of our keen desire to maintain at all times our relations on a footing of the most complete cordiality. In conveying to us, on its side, an expression of its full satisfaction, it will itself have given proof of the value which it attaches to the preservation and to the strengthening of the good relations which so happily exist between the two States.

I have, Sir,
(Signed) **TKWPK.**

No. 5.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey. — (Received May 21.)

Sir,

Constantinople, May 14, 1906.

THE note of the 14th instant signed by the Minister for Foreign Affairs, copy of which I had the honour to inclose in my immediately preceding despatch of to-day's date, stating that the Imperial Ottoman Government accept the entire demands of His Majesty's Government, and agree to evacuate Taba, to restore the status quo ante in the Sinai Peninsula, and to demarcate the frontier, which is to run from Rafah in a south-easterly direction and in an approximately straight line to a point no less than 3 miles from Akaba, marks the satisfactory conclusion of the third stage of the protracted negotiations to which the Akaba incident has given rise.

In the brief historical review of this question which I had the honour to submit to you in my despatch of the 3rd instant I showed that the negotiations had up to that date been divided into two distinct phases. The first was occupied by the representations made by His Majesty's Embassy to the Sublime Porte to secure the withdrawal of the Turkish troops from Taba and the other places occupied by them which were believed to be an Egyptian territory pending the appointment of a joint Russo-Egyptian Commission to delimitate the frontier; the second stage marks the transfer of the focus of interest from Constantinople to Cairo as the result of the decision of the Imperial Ottoman Government to intrust the settlement of the question to Moukhtar Pasha, who was specially instructed to enter into direct negotiations with the Egyptian Government.

I need not revert to the preposterous pretensions put forward by Moukhtar Pasha on behalf of the Imperial Government in respect of the boundaries of the Sinai Peninsula and the interpretation of the Viceroy's telegram of the 9th April, 1892; it is sufficient to say that they were of such a character as to render futile all further discussion between the Government of the Khedive and the Sublime Porte, and, as a natural consequence, to retransfer the negotiations to Constantinople in a somewhat aggravated form.

During the few days which elapsed while I was obtaining your approval to the terms of the note which His Majesty's Government desired should be addressed to the Sublime Porte, I had several interviews with the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs, but my efforts to arrive at a satisfactory settlement remained without effect. In the meantime, the patience of His Majesty's Government had

present moment in regard to the serious difficulty which has unfortunately arisen in regard to Taba would only perpetuate friction and give rise to dangerous complications between His Majesty's Government and the Imperial Ottoman Government, with whom they are desirous of maintaining friendly relations, and that it is imperative, in the interests of the preservation of these good relations, that the Imperial Government should, before the expiration of the delay notified in your Excellency in my note of the 1st instant, agree definitely to comply with the demands formulated in my above-mentioned note, and categorically stated in this present communication.

I avail, &c.

(Signed) N. R. O'CONNOR.

No. 5.

Sir N. O'Connor to Sir Edmund Grey.—(Received May 31);

Sir,

Constantinople, May 14, 1906.

SINCE writing my despatch of the 12th instant, I have received two notes from the Minister des Affaires Etrangères respecting the Turco-Egyptian frontier question; the first of which, however, was of so vague and indefinite a character and the second so incomplete in regard to the engagements which the Imperial Ottoman Government were prepared to take for the settlement of the boundary, that I thought the best course would be to return them both to the Porte.

This morning I received a third note, and I have now the honour to transmit to you herewith copy of this official communication from the Imperial Ottoman Government which bears date of to-day.

I have, &c.

(Signed) N. R. O'CONNOR.

Inclosure in No. 5.

Tamih Pascha to Sir N. O'Connor.

M. l'Ambassadeur,

Le 14 Mai 1906.

J'ai eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'écrire le 12 de ce mois concernant l'occupation de Taba.

Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais entré dans la pensée du Gouvernement Impérial de reconnaître le contenu du télégramme du 9 Avril de son Djavad Pascha à Son Altesse le Khédive. Un reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 11 de ce mois était tout à fait explicite. L'occupation de Taba a été décidée et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

Il est entendu que les officiers d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui seront envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer sur les lieux et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la désignation sur une carte des points de nature à assurer le maintien sur la base du télégramme primitif de Djavad Pascha du statu quo dans la Presqu'île de Sinaï et pour tracer la ligne de démarcation à partir de Rafah, près d'El Arish, et allant vers le sud est en une ligne approximativement droite jusqu'à un point sur la Côte d'Akaba à une distance d'environ 8 milles d'Akaba.

Les vues exprimées dans la communication précitée de votre Excellence se trouvent ainsi pleinement réalisées.

En priant votre Excellence de vouloir bien communiquer ce qui précède à Londres, nous espérons que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi y verra une nouvelle preuve de notre vif désir de maintenir toujours nos relations sur le pied de la plus parfaite cordialité. En nous exprimant, de son côté, sa pleine satisfaction, il nous aura témoigné lui-même du prix qu'il attache à la conservation et au raffermissement des bons rapports qui existent si harmonieusement entre les deux Etats.

Veuillez, &c.

(Signed) TEFVIK.

(Translation.)

M. l'Ambassadeur,

May 14, 1906.

I HAVE had the honour to receive the note which your Excellency was good enough to write to me on the 12th instant respecting the occupation of Taba.

Enclosure 1 in No. 4.

Tewfik Pasha to Sir N. O'Connor.

M. l'Ambassadeur,

Sublime Porte, le 11 Mai, 1900.

J'AI eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'adresser le 8 Mai relativement à l'occupation de Tabā.

Je tiens tout d'abord à déclarer que, si le Gouvernement Impérial a envoyé des troupes dans ces parages, c'était uniquement pour y maintenir le *status quo* et sauvegarder les droits souverains de l'Empire, en y empêchant la construction de corps de garde et autres édifices par les autorités Égyptiennes, comme le bruit en avait couru.

Mais du moment que des assurances formelles lui sont données qu'aucune pareille intention ne subsiste, le Gouvernement Impérial a décidé de faire rentrer ces troupes dans leurs anciens cantonnements.

Ainsi, des communications ont-elles été faites à Son Altesse le Khédive afin que les autorités Égyptiennes aient à s'entendre avec le Commandant et les deux officiers d'État-Major se trouvant sur les lieux pour remettre les choses en leur ancien état, et arriver d'un commun accord aux moyens d'assurer la maintenance stricte du *status quo*.

Veuillez, &c.

(Signé) TEWFIK.

(Translation.)

M. l'Ambassadeur,

Sublime Porte, May 11, 1900.

I HAVE had the honour to receive the note which your Excellency was good enough to address to me on the 8th instant relative to the occupation of Tabā.

I state, in the first instance, that if the Imperial Government has sent troops to that district it was with the sole intention of maintaining the *status quo* and protecting the sovereign rights of the Empire by preventing the construction there of guard-houses and other buildings by the Egyptian authorities, as reported.

But as soon as formal assurances were given to it that no such intention existed, the Imperial Government decided to withdraw those troops to their old cantonnements.

Communications have accordingly been made to His Highness the Khédive in order that the Egyptian authorities should come to an agreement with the Commandant and the two Staff officers on the spot in order to restore matters to their old state, and to consult together as to the means of insuring the strict maintenance of the *status quo*.

I have, &c.

(Signed) TEWFIK.

Enclosure 2 in No. 4.

Sir N. O'Connor to Tewfik Pasha.

M. le Ministre,

Constantinople, May 12, 1900.

I HAVE the honour to acknowledge receipt of the note of yesterday's date which your Excellency has been good enough to address to me on the subject of the occupation of Tabā.

In reply, I have to express my regret that the Imperial Government should in this official communication ignore the provisions of the telegram addressed on the 8th April, 1892, by the Grand Visier to the Khédive, in virtue of which the administration of the Sinai Peninsula is confided to His Highness the Khédive, or should question His Highness' right to occupy a place in the Peninsula, within which Tabā is indisputably situated.

The wording of your Excellency's note, and the occurrence of incidents of this nature, to which His Majesty's Government cannot be indifferent, render more than ever necessary the formal delimitation of the boundary of the Peninsula, based on a line running from Rafah approximately straight in a south-easterly direction to the head of the Gulf of Akaba; a definite assurance is therefore required from the Imperial Government that this boundary line will be surveyed and fixed by a Joint Commission appointed by the Imperial Government and His Highness the Khédive of Egypt, and marked upon a map prepared by the Joint Commissioners.

It must be evident to your Excellency that any vagueness of expression at the

Inclosure in No. 2.

Sir N. O'Connor to Tewfik Pasha.

M. le Ministre,

Constantinople, May 8, 1900.

YOUR Excellency is doubtless aware that by its *note verbale* of the 13th April, 1898, the Imperial Ministry for Foreign Affairs was good enough to transmit to this Embassy a copy of the Firman of Investiture granted on the 27th Shaban, 1300, to His Highness Abbas Hilmi Pasha, Khedive of Egypt, together with a copy of the telegram addressed on the 26th March, 1898 (the 8th April, 1899), by Javad Pasha, then Grand Visier, to His Highness on the subject of the Sinaitic Peninsula. In virtue of those instruments that peninsula is to be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered by Abbas Hilmi Pasha's predecessors, Tewfik Pasha and Ismail Pasha.

Notwithstanding this provision, the Imperial Government has occupied Taba with a military force, which it refuses to withdraw, though repeatedly requested to do so, and though Taba is indubitably situated within the territory the administration of which is vested in His Highness the Khedive.

Both the substance and tone of the Grand Visier's communication to the Khedive have made further negotiations at Cairo impossible. The contentions as to the frontier put forward in the Grand Visier's reply are quite inadmissible; if admitted, they would seriously prejudice the position as regards the Suez Canal and Egypt. Negotiations have now been prolonged over several weeks not only without progress, but with increasing claims on the part of the Porte, to the prejudice of the administrative frontier of Egypt.

The Imperial Government is well aware that His Majesty's Government cannot remain indifferent in presence of any act tending to circumscribe the territories of Egypt, nor view without concern any violation or infringement of the rights of His Highness the Khedive as defined and established in the Acts and Treaties now in force.

I have consequently the honour to inform your Excellency that I have received from His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs instructions to request that the Ottoman Government will agree to the demarcation of the line from Rafeh to the head of the Gulf of Akaba on the basis of the aforesaid telegram of the 8th April, 1892, and that, pending such demarcation, Taba shall be evacuated.

Further delay must increase the difficulties of the situation, and I am therefore to add that if this request should not have been complied with within a period of ten days, the position will become grave.

I avail, &c.

(Signed) N. B. O'CONNOR.

No. 3.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 21.)

Sir,

Constantinople, May 12, 1900.

WITH reference to the telegraphic correspondence which has lately passed between His Majesty's Embassy and the Foreign Office with reference to the Turco-Egyptian frontier question and the occupation of Taba by Turkish troops, I have the honour to transmit herewith copy of the note on these subjects which I received on the 11th instant from the Sublime Porte, together with a copy of the note which I have to-day addressed to the Minister for Foreign Affairs in reply to the communication from the Imperial Ottoman Government.

I have, &c.

(Signed) N. B. O'CONNOR.

the whole duration of the negotiations, that nothing short of measures which would ensure the Porte of His Majesty's Government's resolute intention to have recourse, if necessary, to force would enable us to settle this question in a satisfactory manner.

The Ottoman Government, manifestly, in their anxiety to avoid the pressure which was being put upon them here, changed their tactics, and decided to refer the Report of the Turkish Commissioners to Meskhar Pasha, with instructions that he should discuss the matter with the Khedive. His Majesty's Government did not object to this procedure on the understanding that Meskhar Pasha's appointment as Imperial Commissioner to discuss this question with the Egyptian Government was officially notified to the Khedive. This was done, and in the negotiations which ensued Meskhar Pasha put forward pretensions as to the boundaries of the Sinai Peninsula and the interpretation of the Viceroy's telegram of the 5th April, 1892, which were found absolutely inadmissible. According to the Ottoman Government's claim, the Peninsula of Sinai consisted only of the territory lying south of a line drawn directly from Akaba to Suez, and the boundaries between Egypt and Turkey were thus drawn from Rafah to Suez, and from Suez to Akaba. A compromise was hinted at by Meskhar Pasha, by which instead of a frontier from Ras Mohammed to El Arish.

After consultation with the War Office, His Highness the Khedive addressed a reply to the Grand Vizier, pointing out that the Egyptian Government took no stand upon the Viceroy's telegram of the 5th April, 1892, as forming part of the Firman regulating the relations between Egypt and Turkey, and could only admit the interpretation given to that telegram in the latter document by the British Consul-General to the Egyptian Minister for Foreign Affairs on the 12th April, 1892. The message suggested as a basis for a solution the survey of the frontier line between Rafah and Akaba, with a view to deciding any doubts which might exist as to the relative position of certain places near that line, and the restoration to the status quo previous to the recent occupation of Taba by the Imperial troops.

The Grand Vizier replied to the Khedive's message on or about the 22nd April in a communication which practically asserted the claim of the Sultan to interpret the Viceroy's telegram of the 5th April, 1892, in the manner he pleased, and maintained that the Gulf of Akaba and all but the "western side" of the Sinai Peninsula were excluded from the territory defined by the Imperial Firman.

The message was of such a character as to preclude any reply being sent by the Khedivial Government, or, indeed, any possibility of the continuance of negotiations at Cairo.

There was no longer any doubt that the Ottoman Government were trifling both with His Majesty's Government and the Government of the Khedive, and it was evident that the question could only be settled by direct pressure at Constantinople.

A few days, however, were allowed to elapse during which earnest endeavours were made by me both at the Palace and at the Porte in the faint hope of persuading the Imperial Government even at the eleventh hour to agree to the reasonable demands of His Majesty's Government. These representations were attended with no result, and the patience of His Majesty's Government being exhausted, I resorted on the 20th April your instructions to address an official note to the Minister for Foreign Affairs, informing the Ottoman Government that ten days would be given them to comply with our demands, failing which the situation would become grave.

I have, &c.

(Signed) E. H. O'CONNOR.

Mr. S.

Mr. N. O'Connell to Sir Edward Grey.—(Received May 2.)

Sir,

Constantinople, May 2, 1892.

I HAVE the honour to transmit herewith copy of the note relative to the Turkish Egyptian frontier question and the occupation of Taba by Turkish troops, which I have to-day addressed and delivered, in accordance with your instructions, to the Ottoman Minister for Foreign Affairs.

I have, &c.

(Signed) E. H. O'CONNOR.

by the Palace to the Turkish Commission, and suggested that no complaint had been received from the Egyptian Government.

On the 2nd March I had a lengthy audience of the Sultan to which I raised the question of the Fero-Ag-Sagha frontier. I pressed His Majesty to authorize the Turkish Commission to place themselves in communication with the Egyptian authorities, and to give orders for the withdrawal of the Ottoman troops from the garrisons assigned to the Sinai Peninsula as a frontier post-holding to the treaty, a which had since been participated. I said again on the official character of the telegram of the 2nd April, 1882, as being a compromise in the form of a declaration of the present situation, and I promised a day to show that the position occupied by the Turkish troops was disadvantageous to the Egyptian side of the boundary.

He said that the Turkish Government must be held to the principle of maintaining the integrity of the 1841 and 1842 or the other Powers and Governments with Egypt its right to any representation was extremely disadvantageous to His Majesty's Government and he could come to no decision as to the direct work of his Government from the present dispute and he had ordered the report of his Commission on the spot. He begged that would not press this point, but about the negotiations with his Ministers to follow their natural course.

Finding that His Imperial Majesty seemed to consider that any action of the Fero-Ag-Sagha frontier involved some Egyptian danger upon Akaba, which was to be proximity to the Holy Places of Islam and so required consideration of a trench line of the railway to connect with the British Sudan line was a question of great importance, I was at pains to give such assurances as would dispel this impression from his mind.

On the 23rd March the two Turkish Commissioners left Cairo for Beirut, where they were to present to Akaba and elsewhere the documents of their own and their Indian department were not authorized to require submission to the inquiry of the same were given to His Majesty's Embassy two days ago and for them to reach Akaba. When, however, as proposed for a joint declaration between the Commission and based upon my words that the Ottoman Government were adopting the position of His Majesty's Government and trifling with the question at hand.

In the meantime another commission was ordered in Cairo of the continued occupation of Tala, El Gharbi, and Harashah by the Turks, and to Commission began to march the Boundary of the captured of some 6000 Dismounted and other units in Syria to reinforce them posted on the Egyptian frontier.

Several further meetings which I had with the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs were without result, and it was becoming evident that no more would be done even further representations would be given and the movement of diplomacy advanced.

On the 25th March the Turkish Ambassador to London made a communication to me of a very confidential character in the afternoon the Ottoman Government had that it was necessary to send troops from Egypt to reinforce into the Akaba frontier position that Tala was a dependency of Akaba and that therefore by agreement equal in value to the presence there of a Turkish force. Upon this communication we in great alarm representing him to the Ottoman Government demanding the occupation of Tala and the other posts in the Sinai Peninsula, and to give the British Porte to understand that an understanding agreement created by the new treaty had made it necessary for His Majesty's Government to suggest that attention they must attach if the Imperial Government maintained their present attitude.

For some days I received no answer to the representations which I at once made to the British Porte on the receipt of the foregoing communication, but on the 25th March the Lord Chamberlain informed me that the Ottoman Commission had only reached Akaba five days before, and that their Report was daily expected.

Further delay in replying to my demands occurred owing to the interruption of the telegraphic service, and I consequently reluctantly agreed to wait for a few days more the result of the meeting of the Council of Ministers convened at the Palace to discuss the Report of the Ottoman Commission.

The Report was received on the 2nd April. I gathered that from our point of view it was extremely disadvantageous, and I found myself obliged to urge the Ottoman Government that, unless our demands were submitted with, I should be compelled to repeat to you that it was quite worth of time to endeavor to arrive here at a settlement by diplomatic means.

On the 2nd March from you at this stage the situation, in which I had been extremely given by the Government and Parliament of the Ottoman Government, enough to

[1882]

The *Grand Vicer*, to whom I showed a copy of the map indicating the respective portions of the two lands concerned, was maintaining the distinction between the "privileged" territory of Egypt and the Sinai Peninsula.

About this time word came that the Turkish troops had occupied three places presumed to be Egyptian territory and were saying that the Sultan's intention at Aqaba had been demonstrated by a statement of the Egyptian troops from Baran Island. I ventured to suggest the immediate dispatch of a British ship of war to that locality. His Majesty's ship "Heron" was ordered to go and to the Port of Aqaba to await orders and as far as possible to maintain order there as at Aqaba of the flight of the Egyptian troops to Baran Island.

On sending to the Palace to ascertain the result of the Military Council which was held on the 21st February, I found the Sultan in a most unpropitious mood. He expressed himself as dissatisfied that the places occupied by his troops were not within the Egyptian boundaries of Egypt to which of the Powers he had referred the question of their return had never been raised. He also denied that any aggression had been committed by his troops.

I was at first at a loss to understand the means of the Sultan's attitude, but I subsequently discovered that it was due to some confused impression that the Agreement in regard to the Sinai Peninsula of the 11th April had been intended for a permanent arrangement whereby the administrative boundary between Turkey and Egypt was to be a straight line from Ras Mousharraf to Ras Aqaba. This view was as I found it was at once pointed out, entirely erroneous and inadmissible, as the telegram of the 10th April, 1902, had superseded all previous arrangements and negotiations.

On the 17th February I received a conciliatory message from the Sultan, in which he stated that Moukhtar Pasha had informed him as to a discovery of Aqaba, and the Turkish Commandant of the latter place had reported that Pasha, as well as the other places whose occupation we had complained of, were within the Ottoman boundary but as it was possible that they might be situated on the limits, the Imperial Government proposed to send a Commission composed of Egyptian officials to make inquiries on the spot, and if the result of their investigation were to establish the fact that the places occupied by the Turkish troops were situated in the territory under the administration of Egypt orders would be given for their return to the Egyptian troops.

I sent a reply to this message to the effect that if the Ottoman troops were previously withdrawn from the places which we maintained were exclusively under Egyptian administration, and provided that the Egyptian Government were also represented on the proposed Commission, I would recommend to His Majesty's Government that pending the result of the inquiry the places should not be occupied by Egyptian troops.

On the 19th February I was informed by the Minister for Foreign Affairs that the Sultan had sent telegraphic orders to Moukhtar Pasha to prevent him from going to Aqaba to inspect the disputed territory. I directed to the Minister of the same, and pointed out that the Commission must be a mixed one and the inquiry bilateral. The Sultan was to prevent this and to the same through an adviser that nothing had been said in this sense at the Palace. He added that orders had been sent to Aqaba that the Egyptian troops on the Island of Baran were not to be interfered with, and asked the reason for the presence of His Majesty's ship "Heron" in the Gulf. I replied that she had been sent there as a precautionary measure, and without hostile intention, and that there were no reasons for her withdrawal.

Subsequently the Sultan, suggesting the appointment of an arbitrator to the appointment of Moukhtar Pasha, sent me a further message to say that he did not question the Arrangement of the 10th April, 1902, and that two officers from Constantinople would be sent as Joint Commissioners, and that the matter would be discussed at a Council of Ministers which was to be held at once at the Palace. I expressed satisfaction at these assurances, but again insisted on the withdrawal of the Turkish troops from the places in dispute as a necessary preliminary to the inquiry.

Two Staff Officers, appointed to act as Imperial Delegates on the Boundary Commission, both Constantinople, for discussion at the 10th February. On the 20th at 10.30 they lodged at Moukhtar Pasha's house and had an interview with him and a member of the Egyptian Government, or with His Majesty's Agent and Consul General.

Acting on your instructions, I made arrangements to the Grand Viceroy stating that the Turkish ships should be withdrawn in accordance with the wishes of the Egyptian Government. His Majesty's Government, qualified knowledge of the conditions of the

[illegible]

A message, however, which I received from the Dallas did not make them positive, but merely suggested that for momentary rest only suitable for the duration of the 7th Congress. On the 10th and 11th of August the outbreak was at its height, the efforts to trace authors of such gas, the Imperial Health Department at once sent doctors and recommended the removal of the population of any spot the ground of suspicion or further action.

At an interview with the Minister for Foreign Affairs on the 21st January I took exception to the notwithstanding and contrary view of the circumstances recently advanced to the Embassy by the French Press, and as I had just received news from Cairo of the claims of the Turkish Empire in presenting the Egyptian campaign as one of her own and in endeavouring to fix its origin, I made the strong representations to the Minister for Foreign Affairs and asked that orders be given to the Consulate at the Turkish camp at Akaba to abstain from all interference with the Egyptian Press.

Dr. J. P. Smith said that he would lay the matter before the Council of Missions, and that he hoped the affair would be amicably and satisfactorily settled.

[illegible]

In the magazine the Report of the Indian Commissioning the Department through our Agents has contained the important comparison of them by the French groups and compared a statement made by the same group previously by the American of the same tribe. This an accurate statement had been given at the time the British Indian Commissioning the American group and the French Commissioned at the time. However, it is a common-sense man to put up the Old Pattern, and even give up the Old French Pattern and had mentioned that the American pattern had been changed the way of the French group to make them. When making the French of the same group according to the American statement of the French Commission, I have found in the magazine the report of the American group being introduced into the French was introduced, there is a great mistake, and perhaps had been that the French was not a more immediately pressing matter than even the introduction of the French.

I am to add that Her Majesty's Government cannot admit that any existing territorial rights or claims are in any degree affected by changes which have been introduced into the language of the Firman, or by their acceptance thereof.

I have been instructed to address this note to your Excellency, as well as my note of the 11th instant, in order to place on official record the view maintained by Her Majesty's Government throughout the negotiations to which they have been a party on this subject, and which have now been brought to a close.

I have the honour to request that your Excellency will be so good as to cause this correspondence to be published simultaneously with the publication of the Firman and of the telegram from His Highness the Grand Vizier in the "Official Journal" of the Egyptian Government.

I avail, &c.
(Signed) E. BARING.

Sir E. Baring to Tigrane Pasha.

M. le Ministre,

Cairo, April 14, 1892.

I have the honour to inform your Excellency that I have this morning received a telegram from Her Majesty's Ambassador at Constantinople, informing me that he has received a *cote verbale* from the Minister for Foreign Affairs of His Imperial Majesty the Sultan, commencing to him officially copies in Turkish of the Firman of Investiture and of the telegram of the 8th instant sent by His Highness the Grand Vizier to His Highness the Khedive, relative to the administration of the Sinai Peninsula.

I avail, &c.
(Signed) E. BARING.

No. 2.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.---(Received May 14.)

Sir,

Constantinople, May 3, 1890.

THE presentation under your instructions of a note to the Sublime Porte,* regarding the Imperial Ottoman Government to comply within ten days with the demands of His Majesty's Government for the evacuation of Taba by the Turkish troops and the delimitation of the Turco-Egyptian frontier, denotes that the question has now reached an acute stage in which there is danger that the matter may pass out of the sphere of diplomatic negotiation.

At the present juncture I think it would be well that I should endeavour to recapitulate, as briefly as possible, the main phases through which this question has passed from its origin early in January to the breakdown of the negotiations at Cairo between the Egyptian Government and the Imperial Ottoman Government, owing to the uncompromising attitude adopted by the latter towards the proposals of the Khedive for an amicable settlement.

The attention of His Majesty's Embassy was first drawn officially to the question by a message I received on the 12th January from the Sultan, complaining that an English officer, Brantly Bay, in command of a force of Egyptian troops, had pitched his camp at a place close to Akaba, on the Gaza Road, and had announced his intention of erecting a guard-house there as well as at other points within Turkish territory, and His Imperial Majesty begged that I would take steps to ensure the withdrawal of this force from the position which it had occupied beyond the limits of Egyptian territory.

The action of the Ottoman Government was undoubtedly due to the exaggerated reports received from Egypt and from the Turkish Commandant at Akaba, which represented the dispatch of Brantly Bay with a few soldiers to inspect and occupy some of the positions on the Egyptian side of the Akaba-El Rasaf frontier, as an encroachment on Turkish territory, although I frequently explained to the Porte that the object of this mission was to discuss in a friendly manner with the local Turkish authorities the exact position of certain places on the boundary which had never been accurately defined.

A similar complaint was addressed by the Grand Vizier to the Government of the

* See No. 1.

Je suis heureux d'être à même de vous annoncer, M. le Ministre, qu'effectivement, à la date du 8 du mois, son Altesse le Grand Vizir a transmis à Son Altesse le Khédive, par le télégraphe, un Iradé de Sa Majesté Impériale le Sultan, lui confiant, comme à son prédécesseur, l'administration de la Péninsule du Mont-Sinaï.

Cet Iradé, dont vous trouverez ci-joint copie, donne entière satisfaction à Son Altesse le Khédive, qui s'est empressé de faire parvenir à Sa Majesté Impériale le Sultan l'expression de sa gratitude.

Veuillez, &c.
(Signed) TIGRAN.

(Translation.)

M. le Ministre,

Cairo, April 12, 1902.

I have received the despatch which you did me the honour to address me on the 11th instant, transmitting a copy in Turkish, with a French translation, of the Firman of investiture of His Highness the Khédive.

You are good enough, in pointing out that the passage relative to the boundaries of the Khedivate is not in accordance with that contained in the Imperial Firman of the 18th October, 1302, to inquire whether the Government of the Khédive has received from the Sublime Porte any explanations on this subject.

I am happy to be in a position to announce to you, M. le Ministre, that in effect on the 8th instant, His Highness the Grand Vizier transmitted to His Highness the Khédive, by telegraph, an Iradé of His Imperial Majesty the Sultan, intrusting to him as to his predecessor the administration of the Peninsula of Mount Sinai.

This Iradé, of which you will find a copy herewith, gives entire satisfaction to His Highness the Khédive, who at once conveyed the expression of his gratitude to His Imperial Majesty the Sultan.

I have, &c.
(Signed) TIGRAN.

Sir R. Spring to Tigran Pasha.

M. le Ministre,

Cairo, April 12, 1902.

I have the honour to acknowledge the receipt of your Excellency's note of to-day's date, in which, in reply to mine of the 11th instant, you communicate to me the Turkish text and French translation of a telegram addressed on the 8th instant by the Grand Vizier of His Imperial Majesty the Sultan to His Highness the Khédive, informing His Highness that, in so far as the Sinai Peninsula is concerned, the status quo is maintained, and that it will continue to be administered by the Khedivate.

Your Excellency is aware that no alteration can be made in the Firman regulating the relations between the Sublime Porte and Egypt without the consent of Her Britannic Majesty's Government. It was on this account that I was instructed to invite your Excellency's attention to the insertion in the present Firman of a definition of boundaries which differed from that contained in the Firman issued to His Highness the late Khédive, and which, if read by itself, appeared to imply that the Sinai Peninsula would for the future depend administratively, not on the Khedivate of Egypt, but on the Vilayet of the Hedjaz.

The telegram from the Grand Vizier, which your Excellency has done me the honour to communicate to me, makes it clear, however, that the Sinai Peninsula—that is to say, the territory bounded to the east by a line running in a south-easterly direction from a point a short distance to the east of El-Arish to the head of the Gulf of Akaba—is to continue to be administered by Egypt. The Fort of Akaba, which lies to the east of the line in question, will thus form part of the Vilayet of the Hedjaz.

Her Majesty's Government signified to the Sublime Porte some weeks ago, through Her Majesty's Chargé d'Affaires at Constantinople, their willingness to assent to this arrangement.

Under these circumstances, I am instructed to declare that Her Britannic Majesty's Government consent to the definition of boundaries contained in the present Firman, as supplemented, amended, and explained by the telegram of the 8th instant from His Highness the Grand Vizier, which they consider as annexed to and as forming part of the Firman, and that they entertain no objection to the official promulgation of the Firman, with the addition of the above-mentioned explanatory telegram.

De même, Akaba aujourd'hui est également annexé au dit vilayet, et, pour ce qui est de la presqu'île de Tor-Sinaï, le *status quo* est maintenu et elle sera administrée par le Khédivat de la même manière qu'elle était administrée du temps de votre grand-père, Ismaïl Pacha, et de votre père, Méhémet Thewfik Pacha.

(Translation.)

*Telegram from His Highness the Grand Vizier to His Highness the Khedive,
dated April 8, 1892.*

Your Highness is aware that His Majesty the Sultan had authorized the presence at El-Wedjh, Muallab, Daba, and Akaba, on the Hedjaz littoral, as well as at certain positions in the Peninsula of Tor-Sinaï, of a sufficient number of troops placed by the Egyptian Government, on account of the passage of the Egyptian Mahmal by land.

As all these positions do not appear on the map of 1267 given to the late Méhémet-Ali Pacha, and showing the Egyptian frontier, El-Wedjh has, in consequence, been recently handed back to the Vilayet of Hedjaz, by Irade of His Imperial Majesty, as well as the positions of Daba and Muallab. Akaba also is now annexed to the said vilayet, and, as regards the Peninsula of Tor-Sinaï, the *status quo* is maintained, and it will be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered in the time of your grandfather, Ismaïl Pacha, and of your father, Méhémet Thewfik Pacha.

Sir E. Baring to Tigrane Pasha.

M. le Ministre,

Cairo, April 11, 1892.

I have the honour to inclose a copy of the Turkish text of the Firman issued by His Imperial Majesty the Sultan to His Highness the Khedive, which has been communicated by the Sublime Porte to Her Britannic Majesty's Ambassador at Constantinople, from whom I received it yesterday. A French translation is also annexed.

Your Excellency will observe that the present Firman contains a passage respecting the limits of Egypt which does not occur in the Firman issued to His Highness the late Khedive, Méhémet Thewfik Pacha, dated the 19th Chaban, 1268. In the French translation of that document, His Imperial Majesty the Sultan states that he intrusts to the Khedive "le Khédivat d'Egypte, tel qu'il se trouve formé par ses anciennes limites et en comprenant les territoires qui y ont été annexés." The present Firman states that "le Khédivat d'Egypte, avec les anciennes limites indiquées dans le Firman Impérial en date du 2 Rabi-el-Akhir, 1267, A. H., ainsi que sur la Carte annexée au dit Firman, et les territoires annexés en conformité du Firman Impérial en date du 15 Zilhidjé, 1281, A. H., a été conféré à toi."

I am instructed by Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs to draw your Excellency's attention to this discrepancy, and I am to request that you will inform me officially whether any communication in explanation of it has been made to the Egyptian Government by the Sublime Porte.

I avail, &c.
(Signed) E. BARING.

Tigrane Pasha to Sir E. Baring.

M. le Ministre,

Le Caire, le 16 Avril, 1892.

J'ai reçu la dépêche que vous m'avez fait l'honneur de m'adresser, en date du 11 de ce mois, pour me transmettre copie, en langue Turque, avec sa traduction en Français, du Firman d'Investiture de Son Altesse le Khédive.

Vous voulez bien, en me signalant que le passage relatif aux limites du Khédivat n'est pas conforme à celui contenu dans le Firman Impérial du 19 Chaban, 1268, me demander si le Gouvernement Khédival a reçu de la Sublime Porte des explications à ce sujet.

The increase of the prosperity of Egypt and the consolidation of the security and of the tranquillity of its inhabitants, constituting in our eyes, the object of our highest solicitude, we issued, to attain this praiseworthy aim, an Imperial Firman dated the 18th Okaban, 1284, which, while conferring on your late father the Khedivate of Egypt, decreed the following provisions:—

All the revenues of the Khedivate of Egypt shall be collected in my Imperial name. The inhabitants of Egypt being my subjects, and it being unlawful for them as such to suffer at any time the least oppression or arbitrary act, on this condition, the Khedivate of Egypt, to which is intrusted the civil, financial, and judicial administration of the country, shall have the power to elaborate and establish, in a manner conformable with justice, all internal regulations and laws necessary in this respect.

The Khedive shall be authorized to conclude and to renew, without infringing the political Treaties of my Imperial Government or its sovereign rights over that country, the Conventions with the Agents of foreign Powers for the customs and for commerce, and for all transactions with foreigners concerning internal affairs, and this with the object of developing trade and industry and regulating the policing of foreigners and all their relations with the Government and the population.

These Conventions shall be communicated to my Sublime Porte before their promulgation by the Khedive.

The Khedive shall have the complete and entire disposal of the financial affairs of the country, but he shall not have the right of contracting loans, except in cases where the regulation of the present financial situation is exclusively concerned, and in complete agreement with its present creditors or the delegates officially charged with their interests.

The Khedivate shall not, on any pretext or for any motive, hand over to others, wholly or in part, the privileges granted to Egypt, both those which are intrusted to it, and those which form part of the rights inherent to the Sovereign Power, or any portion of its territory.

The Egyptian Administration shall be careful to pay regularly the annual tribute of £ T 750,000.

Money shall be coined in Egypt in my name.

In time of peace, 12,000 troops are sufficient for the internal protection of Egypt. This number must not be exceeded. However, as the Egyptian land and sea forces are also required for the service of my Government, should the Sublime Porte be at war, their number can be increased as considered desirable.

The colours of the land and sea forces and the badges of the different grades of officers shall be the same as those of my armies.

The Khedive shall have the right to confer on military and naval officers rank up to that of Colonel inclusively, and in the civil employment rank up to that of "Sanjeh" inclusively.

The Khedive shall not, as in the past, build iron-clads without the express permission of my Government.

It shall be your duty to see that the above conditions shall be strictly carried out, and that nothing shall be done contrary to them.

In view of the entire fulfilment of the above-mentioned provisions, my present Imperial Firman, adorned with my Imperial autograph, has been issued and sent.

The 27th Okaban, 1304.

Télégramme de son Altesse le Grand Vizir à Son Altesse le Khédive, en date du 8 Avril, 1892.

(Traduction.)

Il est à la connaissance de votre Altesse que Sa Majesté le Sultan avait autorisé la présence à El-Wedjh, Muelah, Daba, et Akaba, sur le littoral du Hedjaz, ainsi que dans certaines localités de la presqu'île de Tor-Sinai, d'un nombre suffisant de troupes placées par le Gouvernement Egyptien, à cause du passage du Mahmal Egyptien par voie de terre.

Comme toutes ces localités ne figurent point sur la Carte de 1257 remise à son Méhémet-Ali Pacha et indiquant les frontières Egyptiennes, El-Wedjh a, par conséquent, fait dernièrement retour au Vilayet de Hedjaz, par l'ordre de Sa Majesté Impériale, comme lui ont fait retour dernièrement les localités de Daba et Muelah.

Le Khédive sera autorisé à conclure et à renouveler sans porter atteinte aux Traités politiques de mon Gouvernement Impérial en à ses droits souverains sur ce pays, les Conventions avec les Agents des Puissances étrangères pour les Douanes et le commerce, et pour toutes les transactions avec les étrangers concernant les affaires intérieures, et cela dans le but de développer le commerce et l'industrie et de régler la police des étrangers et tous leurs rapports avec le Gouvernement et la population.

Ces Conventions seront communiquées à ma Sublime Porte avant leur promulgation par le Khédive.

Le Khédive aura la disposition complète et entière des affaires financières du pays, mais il n'aura nullement le droit de contracter des emprunts, sauf pour ce qui concerne exclusivement le règlement de la situation financière présente et en parfait accord avec ses présents créanciers ou les délégués chargés officiellement de leurs intérêts.

Le Khédivat ne aura, sous aucun prétexte ni motif, abandonner à d'autres, en tout ou en partie, les privilèges accordés à l'Égypte et qui lui sont confiés, et qui font partie des droits inhérents au Pouvoir Souverain, ni aucune partie du territoire.

L'Administration Égyptienne aura soin de payer régulièrement le tribut annuel de £ T. 750,000.

La monnaie sera frappée en Égypte en mon nom.

En temps de paix, 16,000 hommes de troupes suffisent pour la garde intérieure de l'Égypte. Ce chiffre ne doit pas être dépassé. Cependant, comme les forces Égyptiennes de terre et de mer sont destinées aussi au service de mon Gouvernement, dans le cas où la Sublime Porte se trouverait engagée dans une guerre, leur chiffre pourra être augmenté dans la proportion jugée convenable.

Les drapeaux des forces de terre et de mer et les insignes des différents grades des officiers seront les mêmes que ceux de mes armées.

Le Khédive aura le droit de conférer : aux officiers de terre et de mer, jusqu'au grade de Colonel inclusivement, et aux emplois civils, jusqu'au grade de "Sanikli" inclusivement.

Le Khédive ne pourra, comme par le passé, construire des bâtiments blindés sans l'autorisation expresse de mon Gouvernement.

Tu veilleras au strict maintien des conditions qui précèdent et à ce qu'il n'arrive rien de contraire.

En vue de l'accomplissement intégral des dispositions ci-dessus mentionnées, mon présent Firman Impérial, orné de mon autographe Impérial, a été rendu et envoyé.

Le 27 Chaban, 1299.

(Translation.)

THIS morning, at 10 o'clock, took place at the Abdino Palace, with the customary ceremonial, the solemn reading of the Imperial Firman of Investiture of His Highness the Khedive Abbas Hilmi.

Imperial Firman of Investiture addressed to His Highness Abbas Hilmi Pasha.

(Translation.)

To my enlightened Visier, Abbas Hilmi Pasha, called to the Khedivate of Egypt with the high rank of "Sédaré," decorated with my Imperial Orders of the Medjidieh in brilliant and of the first class of the Osmanieh, may the All-Powerful perpetuate his splendour, &c.

By the decrees of Providence, the Khedive Mehmet Tewfik Pasha, being deceased, the Khedivate of Egypt, with the ancient boundaries indicated in the Imperial Firman of the 2nd Rebi-ul-Akhir, 1267, A.H., as well as on the map annexed to the said Firman and the territories annexed in conformity with the Imperial Firman of the 16th Zilhidjé, 1281, A.H., has been conferred on you, in virtue of my Imperial Order of the 7th Djemad-ul-Akhir, 1309, as a proof of my great goodwill, and having regard to your services, your uprightness, and your loyalty, as well to my person as to the interests of my Empire, and to your knowledge respecting the general state of Egypt; and to your known capacity for the regulation and amelioration of the affairs of the administration of Egypt; to you, the eldest son of the late Khedive, in accordance with the rule established by the Imperial Firman of the 12th Moharrir, 1283, which establishes the transmission of the Khedivate by order of primogeniture, from eldest son to eldest son.

Correspondance respecting the Turco-Egyptian Frontier in the Sinai Peninsula.

No. 1.

Sir E. Dering to the Marquess of Salisbury.—(Received April 30).

(Extract.)

Cairo, April 14, 1882.

THE Khedive's investiture took place this morning at the Abdin Palace. I have the honour to transmit herewith copy of a special number of the "Official Journal" published to-day reporting the investiture, and giving the text of the Firman and of the telegram from the Grand Vizier. This journal also publishes the notes which, in accordance with your instructions, I addressed to the Egyptian Government on the subject of the Firman and telegram.

I have sent a copy of this special number of the "Official Journal" to Her Majesty's Ambassador at Constantinople.

Inclosure in No. 1.

Supplement to the Egyptian "Journal Officiel" of April 14, 1882.

Ce matin, à 10 heures, a eu lieu, au Palais d'Abdin, avec le cérémonial arrêté, la lecture solennelle du Firman Impérial d'investiture de Son Altesse le Khédive Abbas Hilmi.

Firman Impérial d'investiture adressé à Son Altesse Abbas Hilmi Pacha.

(Traduction.)

A mon Vizir dévoué, Abbas Hilmi Pacha, appelé au Khédivat d'Egypte avec le haut rang de "Médjaret," décoré de nos Ordres Impériaux du Medjidieh en brillante et de la première classe de l'Omanieh, que la Tout-Puissance perpétue sa splendeur, &c.

Par suite des décrets de la Providence, le Khédive, Méhémet Thewfik Pacha, étant décédé, le Khédivat d'Egypte, avec les anciennes limites indiquées dans le Firman Impérial en date du 4 Rebi-ul-Akhir, 1267, A.H., ainsi sur la carte annexée au dit Firman et les territoires annexés en conformité du Firman Impérial en date du 15 Zilhidjé, 1281, A.H., a été conféré à toi, en vertu de mon Iradé Impérial en date du 7 Djénazi-ul-Akhir, 1300, comme témoignage de ma haute bienveillance, et en égard à tes services, à ta droiture, et à la loyauté, tant à ma personne qu'aux intérêts de mon Empire, et à tes connaissances par rapport à l'état général de l'Egypte; et à ta capacité reconnue pour le règlement et l'amélioration des affaires de l'administration de l'Egypte; à toi qui es l'aîné du défunt Khédive, conformément à la règle établie par le Firman Impérial du 12 Moharrem, 1283, qui établit la transmission du Khédivat par ordre de primogéniture, de fils aîné en fils aîné.

L'assurément de la prospérité de l'Egypte et la consolidation de la sécurité et de la tranquillité de nos habitants constituant, à nos yeux, l'objet de notre plus haute sollicitude, nous avons voulu, pour atteindre ce but louable, un Firman Impérial en date du 10 Ohawan, 1300, qui, tout en conférant à ton défunt père le Khédivat d'Egypte, décernait les dispositions suivantes:

Tous les revenus du Khédivat d'Egypte seront perçus en mon nom Impérial. Les habitants de l'Egypte étant mes sujets, et ne devant, comme tels, subir en aucun temps la moindre oppression ni acte arbitraire, à cette condition, le Khédivat d'Egypte, auquel est confiée l'administration civile, financière, et judiciaire du pays, aura la faculté d'établir et d'élaborer, d'une manière conforme à la justice, tous règlements et lois intérieurs nécessaires à cet égard.

[621]

B 2

TABLE OF CONTENTS.

No.	Name.	Date.	Summary.	Page
1	Sir R. Baring	Apr. 14, 1906	Transmits copy of a special number of the "The 1st Journal" of 14th April, reporting the broadcast of the Khedive, and giving the text of the Firman and of the telegram from the Grand Vizier; also correspondence with the Egyptian Government on the subject of the Firman and telegram	1
2	Sir N. O'Connor	May 3, 1906	Recapitulates the main phases through which the Turco-Egyptian frontier question passed from its origin early in January down to the presentation by his Excellency of a note to the Porte on 3rd May requiring the Ottoman Government to comply within ten days with the demands of His Majesty's Government for the evacuation of Fata and the delimitation of the frontier	6
3	" "	3,	Transmits copy of the note addressed to the Porte on 3rd May referred to in No. 2	10
4	" "	12,	Transmits copies of the Porte's note of 12th May and of his Excellency's reply of 12th May	11
5	" "	14,	Refers to No. 4. Transmits further note from the Porte of 14th May	12
6	" "	14,	Refers to No. 3. Recapitulates the later phases of the Turco-Egyptian frontier question down to 14th May	14
7	" "	15,	Transmits copy of a note addressed by his Excellency to the Porte taking up, on behalf of His Majesty's Government, of the declarations given by the Porte in their note of 14th May with regard to the several demands formulated by His Majesty's Government in connection with the Turco-Egyptian frontier question	17
8	Karl von Dönniger	21,	Recapitulates the various phases of the Turco-Egyptian frontier question from its commencement down to 14th May	18

MAP to face page 30.

EGYPT. No. 2 (1906).

CORRESPONDENCE

RESPECTING THE

TURCO-EGYPTIAN FRONTIER

IN THE

SINAI PENINSULA.

[WITH A MAP.]

*Presented to both Houses of Parliament by Command of His Majesty.
July 1906.*

LONDON:

PRINTED FOR HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE,
BY HARRISON AND SONS, 57, MARTIN'S LANE,
PRINTERS IN ORDINARY TO HIS MAJESTY.

And to be purchased, either directly or through any Bookseller, from
WYMAN AND BONS, Ltd., 25, FETTER LANE, E.C.4; and
33, ADELPHI STREET, WESTMINSTER, S.W.2; or
OLIVER AND BOYD, 5, MARK LANE, or
E. POYSENVY, 110, CHANCERY STREET, LONDON.

[Cd. 8001.] Price 6½d. STEWART AND SPOTTISWOOD, LTD. 110, MARK LANE, LONDON, E.C.4.

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٣٠٦٦

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٠١٧٩ - ٦

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

TABA CRISIS



General Egyptian Book Organisation

1983

5
2

Edizioni Green Alexandria spa



0345240

To: www.al-mostafa.com